جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية كأحد أدوات القوة الذكية ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية (2010 ـ 2016)

إعداد
أحمد صالح بني حمدان

إشراف
الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان

أطروحة دكتوراه مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في العلوم السياسية /قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة 2016م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلى ....

والدي الكريمين .. أطال الله في الصالحات اعمارهما

زوجتي وأبنـــــائي صهيب .. محـــمد .. صــبا .. بتـــول الذين منحوني الدعم والعزيمة

إخواني وأخواتي وأصدقائي ممِنْ شاركوني طَعْمَ الْحَيَاةِ

وبادلوني الإخلاص وَالْوَفَاءَ .. فَكَانُوا لِي نِعْمَ الرفقاء

أهدي هذا العمل المتواضع

أحمد صالح بني حمدان

الشكر والتقدير

الحمد لله حمد الشاكرين، الحمد لله حمدا يليق بجلاله وعظمته، الحمد لله الذي كفاني مؤونة هذه الاطروحة، ويسر لي من الوقت والجهد ما أعانني على إتمامها فله الحمد أولا وأخرا، والصلاة والسلام على نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد...

فأنه لا يسعني الا ان أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان لكل من ساعدني في اتمام هذه الاطروحة، وأخص بالفضل والشكر الاستاذ الدكتور عبد الفتاح الراشدان المشرف على هذه الاطروحة لجهوده الحثيثة والمخلصة وتوجيهاته السديدة وآرائه القيمة، التي كان لها الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في إنجاز هذه الاطروحة وإخراجها بالصورة المرجوة سائلا المولى عز وجل أن يجزيه عني خير الجزاء، وان يمتعه بالصحة والعافية لمواصلة عطائه في خدمة الدراسين والتعليم العالي في الاردن.

كما أوجه شكري وتقديري إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة: الدكتور حمود ابو سليم، الدكتور وليد عويمر والدكتور وليد ابو دلبوح، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة والتي سيكون لملاحظاتهم وتوجيهاتهم العلمية السديدة، الاثر الكبير في تجويدها واخراجها بالشكل الذي تستحق، فجزأهم الله خير الجزاء.

وأخيراً، وليس آخراً .. فالشكر الموصول لكل من ساهم في تقديم يد العون لي لانجاز هذه الاطروحة، فلكل هؤلاء أعرب عن عميق امتناني.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجعل ما قدمت من جهد خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به الباحثين والمهتمين.

والله الموفق

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية كأحد أدوات القوة الذكية ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية (2010 . 2016)

أحمد صالح بني حمدان

جامعة مؤتة 2016

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإستراتيجية الإعلامية الأمريكية كأحد أدوات القوة الذكية في تنفيذ السياسة الخارجية للويات المتحدة الامريكية في المنطقة العربية (2010 – 2016). ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي، المنهج التاريخي ومنهج التشابك المعرفي. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من الإستنتاجات أبرزها: أن الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية أرتبطت بدرجة كبيرة بالأجندة السياسية الامريكية، إضافة إلى الدور الكبير الذي لعبته مراكز الدراسات والأبحاث والقيادات الفكرية والسياسية في صنع السياسة الخارجية الامريكية وتأثيرها على وسائل الاعلام الامريكية وتوجهاتها تجاه المنطقة العربية، ونجاح الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية كأحد أدوات القوة ذكية في تنفيذ السياسات الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية (2010 – 2016).

وفي ضوء تلك الإستنتاجات أوصت الدراسة: ضرورة وضع استراتيجية اعلامية عربية تتبنى رؤية واضحة ومحددة تراعي تطورات العصر الحديث من كافة الجوانب، وذلك لمواجهة تأثير وسائل الاعلام الامريكية ، والاهتمام بالإمكانات والقدرات العربية وتوظيفها على أسس علمية مدروسة وفق استراتيجية عربية واضحة لمجابهة الاستراتيجية الامريكية الهادفة إلى الهيمنة على المنطقة العربية ومقدراتها، والاستفادة من إمكانات وقدرات المنطقة العربية في السياسة العربية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بما يخدم المصالح العربية للخروج من حالة الفوضى وعدم الإستقرار والتعامل بمنظور استراتيجي مع السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

Abstract

The American Media Strategy as one of the smart Power Tools and its Role in implementing the American Foreign Policy in the Arab Region (2010 – 2016)

Ahmad Saleh Bani Hamdan

Mu'tah University, 2016

The study aimed to investigate the role of the american media strategy as one of the smart Power Tools in implementing American Foreign Policy in the Arab Region (2010 – 2016). To achieve the study objectives, the study depend on descriptive analytical approach, as well as, the historical approach and interdisciplinary approach.

The study reached a number of results namely: The American media strategy highly associated with American political Agenda, the significant role played by research and studies centers, intellectual and political leaders in making of American foreign policy and its impact on American media strategy, orientation towards the Arab region, succed the American media strategy as smart power tools in the implementation of US foreign policy in the Arab region (2010 – 2016).

The study recommends: The need to develop an Arab media strategy adopts a clear and specific vision take into account the developments of the modern age from all sides, so as to counter the influence of the American media, interest in the Arab possibilities and capabilities and employ them on a scientific basis according to a clear Arab strategy to counter the American strategy aimed at dominating the Arab region and its resources, take advantage of the potential and capabilities of the Arab region in the arab policy towards the United States to serve the Arab interests to get out of the chaos, instability and dealing in strategic perspective with the US policy towards the Arab region.

المقدمة

ترتبط السياسة الخارجية للدول بعوامل عدة تختلف باختلاف الدول وعناصر القوة الشاملة التي تمتلكها وظروفها الداخلية وطبيعة علاقاتها الاقليمية والدولية، بالاضافة الى طبيعة النظام الدولي السائد والظروف والعلاقات السائدة بين مكونات هذا النظام، وتلعب هذه العوامل وغيرها دورا رئيسا في تحديد الأهداف التي تنشدها الدول من سياساتها الخارجية، والوسائل التي تستعين بها الدول لتحقيق هذه الاهداف وصيانة مصالحها القومية، وكذلك معرفة الثغرات والعوائق التي تحول بين الدول وبين تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

وتُعبّر السياسة الخارجيّة عن مجمل توجهات الدولة تجاه الدول والفواعل الأخرى، وهي ترسم بمقتضى مجموعة من الاعتبارات وتتأثر بمجموعة من العوامل والمحددات الداخلية والخارجية تتعلق بقوة الدولة الشاملة وكذك المحددات والعوامل الخارجية.

ونظرا للدور الهام الذي تلعبه السياسة الخارجية الأمريكية في مختلف القضايا العالمية ودورها المؤثر في البيئة الدولية، فإن أي تغيير تشهده هذه السياسة يحظى بإهتمام مختلف دول العالم. ورغم بعض التغيرات التي تشهدها السياسية الخارجية الامريكية، فإن هناك ثوابت في هذه السياسة بغض النظر عن شخصية الرئيس والحزب الحاكم تتمثل بالحفاظ على المصالح القومية الامريكية في مختلف مناطق العالم.

ولهذا، انتهجت الادارات الامريكية المتعاقبة منذ قيام الولايات المتحدة واستقلالها عن المملكة المتحدة عام 1783 سياسات خارجية تتلائم وطبيعة الظروف الدولية السائدة في النسق الدولي وبما يحفظ مصالحها القومية، حيث قامت مجمل هذه السياسات على مبدأ تحقيق المصالح القومية عبر إدارك مصادر القوّة.

وقد واجهت السياسة الخارجية الامريكية وخاصة اتجاه المنطقة العربية تحديات خلال السنوات الماضية في ضوء النتائج التي ترتبت على قيام الولايات المتحدة بغزو العراق 2003 وقبل ذلك غزوها لافغانستان 2001، واهمها عدم نجاح الولايات المتحدة في القضاء على الارهاب والفوضى التي لا تزال تشهدها العديد من الدول التي

شهدت تدخلا عسكريا امريكيا، بالاضافة الى ظهور قوى دولية اخرى فاعلة على المسرح الدولي ولها مصالح في المنطقة تسعى للحفاظ عليها، مما ادى الى الاختلال في توازانات القوة الدولية القائمة بحيث لم تعد الولايات المتحدة القطب المهيمن الاوحد على المسرح الدولي، يضاف الى ذلك التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية نتيجة الفشل في القضاء على تنظيم الدولة الاسلامية في الشام والعراق (داعش)، والفوضى التي تعاني منها العديد من الدول العربية التي شهدت ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي وحقيقة الموقف الامريكي مما شهدته وتشهده حاليا هذه الدول من حالة تفكك واقتتال داخلي وانتشار للتنظيمات الارهابية هي هذه الدول باعتبارها اصبحت تشكل بيئة حاضنة تمارس فيها نشاطاتها، وفشل عملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية، ودخول بعض دول المنطقة في صراع الاثنيات والمذاهب وغيرها من التحديات.

نتيجة لذلك، فقد ظهرت انتقادات على المستويين الداخلي الامريكي والعالمي لاعتماد سياسة الولايات المتحدة على القوة الصلبة لوحدها في التعامل مع اعدائها او في سعيها لتحقيق مصالحها في المنطقة العربية وغيرها من مناطق العالم، مما دفع العديد من مراكز صنع القرار والخبراء والسياسيين في الولايات المتحدة الى اجراء مراجعة للسياسة الخارجية الامريكية، ومن ضمنها معهد بروكينغز Brookings Institution، الذي أكد منذ صيف العام 2008، أن تغيرا ما يجب أن يلحق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي، في مرحلة ما بعد الرئيس بوش الابن، ينطوي على إنهاء عسكرة السياسة الخارجية الأميركية. حيث وجد صانعو قرار السياسة الخارجية أنه من الخطأ الإعتماد فقط على القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، الامر الذي ادى إلى ظهور مصطلح القوة الناعمة الذي تطور إلى ظهور مصطلح القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية وهي استراتيجية متكاملة تسعي الى الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، وقد ظهر هذا المفهوم في حملة الرئيس باراك أوباما Barak Obama الرئاسية. إذ أكدت هلاري كلينتون Hillary Clinton وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة في 2009، أهمية القوة الذكية للسياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق أهدافها.

ويعتبر الاعلام بكافة وسائله عنصرا هاما من اركان السياسة الخارجية او الداخلية لاي دولة وهو ضرورة لفهم السياسة الخارجية للدول، بحيث اصبح فصل الإعلام عن السياسة امرا غير ممكن، خصوصا بالنسبة لبلد مثل امريكا التي وجهت سياستها الاعلامية لخدمة سياستها الخارجية في تحقيق المصالح القومية للولايات المتحدة والدفاع عن هذه المصالح والحفاظ عليها، والترويج للقيم والثقافة الامريكية، وبث الاشاعات والدعاية التي تخدم اهدافها. وقد نجحت الولايات المتحدة في توظيف وسائل اعلامها ومراكز البحث والتفكير فيها لأغراض التضليل لمساعدتها في شنّ ما سمّى بـ "الحروب الإستباقيّة" كحربي أفغانستان والعراق. كما استطاعت التلاعب بوسائل الإعلام لخلق البيئة والمناخ لاثارة الخلافات والحروب بين الدول وخاصة في منطقتنا العربية وخير مثال على ذلك حالة العراق والكويت، كما استخدمت التحشيد الاعلامي وجماعات العلاقات العامة للهيمنة على اتجاهات التفكير والمواقف والسلوك العام للقوى الفاعلة على الساحة العربية والدولية، لايجاد التدخل المباشر في المنطقة العربية وزرع قواعد عسكرية استراتيجية لها في المنطقة، وضمان منابع النفط، اي تنفيذ ما يسمى بإستراتيجية التواجد التي تقتضي ايجاد نقاط استراتيجية لتواجد القوات الامريكية بشكل دائم او لفترات طويلة.

وفي ضوء ما تقدم ونظراً للدور المهم الذي تقوم به الاستراتيجية الإعلامية للولايات المتحدة الامريكية في تحقيق وتنفيذ سياساتها الخارجية في دول العالم، فإن الأساس الفكري Intellectual Basis للدراسة الحالية استند إلى ثلاث جدليات معرفية Three Controversial Cognitive تمثلت في أن الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية American Media Strategy تعتبر واحدة من وسائل القوة الذكية التي تستخدمها الولايات المتحدة الامريكية في تحقيق أهدافها، كما أن الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية باتت من الوسائل الهامة في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية Implement American Foreign Policy بعيدة المدى وخصوصاً في المنطقة العربية، وأن القوة الذكية Smart Power بشقيها الصلبة والناعمة Hard and Soft مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تنفيذ سياساتها في تلك الدول.

واستناداً إلى ما تقدم، تألف هيكل الدراسة من خمسة فصول:

عُقد الأول لخلفية الدراسة ومشكلتها، متضمناً مشكلة الدراسة وأسئلتها، اهميتها، اهدافها وفرضياتها، ومناهجها، إضافة إلى حدودها وتعريفاتها الإجرائية

وأُفرد الثاني للإطار النظري والدراسات السابقة، ونظريات الدراسة الحالية.

وخُصص الثالث للاستراتيجية الإعلمية والقوة الذكية والسياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

وتطرق الرّابِع إلى مقومات القوة الأمريكية من خلال التطرق لمقومات القوة الامريكية الداخلية والخارجية، وتأثير هذه المقومات في النظام الدولي.

وأوضح الخامس الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية والسياسة الخارجية، بتوضيح بعض النماذج للمجالات التطبيقية لاستخدام الولايات المتحدة الامريكية لقوتها الذكية في المنطقة العربية، إضافة إلى الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية كقوة ذكية في تنفيذ السياسة الخارجية.

وختمت الدراسة بمحصلة للإستنتاجات ... التوصيات والمقترحات.

الفصل الأول
خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

أخذ موضوع البحث عن دور الولايات المتحدة الامريكية فيما اصطلح على تسميته بالربيع العربي، والوضع الذي وصلت إليه العديد من الدول العربية من حالة التفكك واللاإستقرار الكثير من التحليلات والإشاعات والتسريبات خاصة ما يتعلق بحقيقة موقف ودور السياسات الأمريكية في هذه التطورات وإتجاهاتها. لذا كثرت التحليلات التي تناولت خصائص السياسة الأمريكية، وأبرز التحديات التي تواجهها بعد الربيع العربي، والتحولات في مصادر التهديد الحقيقية على المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، وإشكالية السلوك الأمريكي تجاه المنطقة العربية، والخيارات الاستراتيجية المتاحة امام الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع المنطقة بعد الربيع العربي. فخصائص السياسة الأمريكية عموماً خصائص خاصة تستند إلى نظريات تشتق من الواقع الجيو . استراتيجي والمصالح الحيوية في أقليم أو جغرافيا ما، ومن أهم هذه الخصائص أنها تعتمد على الحلفاء الإقليميين والمحليين في تأمين مصالحها، وأنها تتخلى عن حلفائها عندما يتحولون إلى حالات مستعصية، أو أنهم أصبحوا عبئاً عليها عندما ينتهي دورهم أو يتعرضون للخطر (Katulis, 2015: 7). ولعل أبرز التحديات التي تواجه الإدارة الأمريكية في تنفيذ سياساتها الخارجية في المنطقة العربية تتمثل في تراجع نظرية استقرار الهيمنة وسياسات الكسب من طرف واحد، وأن التحول الراهن في المنطقة العربية لا يتناسب مع نظريات سياسية سادت بدعم الدكتاتوريات ما دامت تخدم مصالح الولايات المتحدة الامريكية (Blanchard, et al., 2012: 206).

وقد اعتمدت الولايات المتحدة لفترة طويلة على استخدام القوة الصلبة او التهديد فيها في تعاملها مع بعض الدول العربية التي اعتبرت انها تهدد مصالحها والسلم العالمي، ونتيجة لهذه التداعيات والتحديات التي نجمت عن احتلال الولايات المتحدة للعراق وفشل ما سمي بالربيع العربي بالانتقال بالدول التي شهدته الى حالة الاستقرار

والتداول السلمي للسلطة وبروز ملامح تفكك كثير من الدول العربية، وتحميل الولايات المتحدة جزءا كبيرا من المسئولية عما الت اليه هذه الدول، فقد دعت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون Hillary Clinton الى ضرورة قيام الولايات المتحدة الامريكية بإتباع نهج القوة الذكية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية بهدف إستعادة القدرة القيادية العالمية للولايات المتحدة من خلال الاستخدام المرن لجميع وسائل السياسات بما فيها السبل الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والسياسية والقانونية والثقافية، أي المزاوجة بين نوعي القوة الذكية (القوة الناعمة والقوة الصلبة) كما عبر عنه ليزلي جلب Leslie Gelb في كتابه قواعد القوة Power Rules "أن الحس السليم بإمكانه أن ينقذ السياسة الخارجية الأمريكية من مأزقها، وأن يخفف حدة الإستياء العالمي منها (المزاوجة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي)" (Gelb, 2009: 17).

وهذا التزاوج المفاهيمي لم يحصل بشكل اعتباطي، بل إنه جاء نتيجة لتفاعلات فكرية مختلفة داخل الولايات المتحدة من خلال العديد من مراكز البحوث والدراسات والمعاهد والجامعات التي ترفد صانع القرار بكل ما تتجزه من دراسات ومشاريع استراتيجية جديدة، حيث تمثل الجامعات ومراكز البحث والتفكير Think Tanks في الولايات المتحدة الأمريكية الأذرع الفكرية والعلمية لصياغة السياسات الامريكية (McGann, 2016: 11).

وعليه، إنتقل الفكر الإستراتيجي الأمريكي من مفهوم القوة العسكرية إلى مفهوم القوة الذكية، نتيجة النتائج التي ترتبت على التدخل العسكري الأمريكي في العراق وافغانستان وفشل القوة الإكراهية الصلبة المستخدمة بصورة مباشرة، وبذلك أصبح ضروريا إشراك الإعلام والدبلوماسية من أجل الترويج للثقافة الأمريكية والادعاء بأن ما تفعله أمريكا عسكريا واقتصاديا هدفه نشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة.

وتعتبر سائل الإعلام من أهم الادوات التي تستخدم في القوة الذكية بهدف التأثير على قناعات ومبادئ الخصم عبر وسائط الاتصال المختلفة، وذلك ليس من أجل إحداث نشر ثقافة بديلة عن الثقافة المحلية فحسب، بل من أجل إحداث قلب في

معايير التفكير واتجاهات الرأي العام في البلد المستهدف. وفي ظل هيمنة القطب الواحد عملت العديد من الادارات الامريكية الى تنميط الإعلام والدعاية لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية إستراتيجية تتواءم مع الإستراتيجية التوسعية ونهج الحروب الإستباقية التي إتبعتها الإدارات الامريكية وخاصة خلال فترة رئاسة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب George H. W. Bush من عام 1989 ولغاية عام 1993 والإبن جورج دبليو بوشGeorge W. Bush وذلك من 2001 إلى2009 ، وفترة رئاسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما Barack Obama والممتدة من 2010 ولغاية نهاية عام 2016.

وبناءاً على ما تقدم، تم تحديد منابع مشكلة الدراسة الحالية من مصدرين:

المنبع الأول: استطلاع آراء خبراء متخصصين

إذ قام الباحث باستطلاع آراء مجموعة من السياسيين والخبراء من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين بالعلوم السياسية والإعلام والبالغ عددهم (12) خبيراً (ملحق 1). ويوضح الجدول (1) وصفاً لعينة الخبراء بحسب الاختصاص.

الجدول (1)

وصف عينة الخبراء بحسب الاختصاص

ت	الاختصاص	العدد	النسبة المئوية
1	سياسي	3	%25
2	العلوم السياسية	4	%33
3	علوم الإعلام	5	%42
المجموع		12	%100

وقد تم استطلاع آراء السياسيين والخبراء من أعضاء هيئة التدريس من خلال سؤالين عبر رسالة وجهت لهم (ملحق 2). وبعد تفريغ آرائهم واستجاباتهم كانت النتائج على النحو الآتي:

1. بالنسبة للتساؤل الأول: هل يستحق الموضوع المقترح للبحث والدراسة كأطروحة دكتوراه؟ إذ وجد الباحث أن الإجابات حول هذا التساؤل والذي أخذ مقياساً ثلاثياً، بيّنت أن النسبة الغالبة كانت لصالح المؤيدين على أن الموضوع يصلح أطروحة

دكتوراه، ويستحق البحث والدراسة، بنسبة بلغت (75%) مقابل (17%) لصالح (لا رأي لي) و (8%) لصالح (لا). وباستخدام إختبار مربع كاي (χ^2) ظهر وجود فروق ذات دلالة معنوية لصالح المؤيدين، إذ بلغت قيمة (χ^2) المحسوبة (11.200) وهي دالة إحصائياً بالمقارنة مع قيمة (χ^2) الجدولية البالغة (5.991) وهذا ما يؤكد أهمية إجراء الدراسة الحالية. ويعرض الجدول (2) خلاصة الإجابات.

الجدول (2)

آراء الخبراء بجدوى إجراء الدراسة الحالية

البيان		**خيارات الإجابة**			**المجموع**	**قيمة مربع كاي (χ^2)**		
		نعم	**لا رأي لي**	**لا**		**المحسوبة**	**الجدولية**	**مستوى الدلالة**
العدد		9	2	1	12			
النسبة		%75	%17	%8	%100			
الأسباب	1	فكر أصيل	ضخامة			11.200	5.991	0.004
	2	موضوع جديد للمكتبة العربية	موضوعات الدراسة	–	–			

* درجات الحرية (2)

2.بالنسبة للتساؤل الثاني: هل أن الموضوع المقترح بمتغيراته مجتمعة طرق سابقاً، وأين؟ وقد كانت الإجابات كما في الجدول (3).

الجدول (3)

آراء الخبراء حول مدى تناول الموضوع المقترح بمتغيراته مجتمعة سابقاً

البيان	خيارات الإجابة			المجموع	قيمة مربع كاي (χ^2)		
	نعم	لا رأي لي	لا		المحسوبة	الجدولية	مستوى الدلالة
العدد	0	2	10	12	5.400	3.841	0.020
النسبة	%0	%17	%83	%100			

* درجات الحرية (1)

استخلص الباحث من نتائج الجدول (3) أن النسبة الغالبة وتبلغ (83%) لم تسمع أو تلاحظ دراسة سابقة بالموضوع المقترح أخذ كافة المتغيرات المحددة بالدراسة الحالية مجتمعة، مقابل (17%) لم يكن لهم رأي بالنسبة للموضوع المقترح بمتغيراته، وباستخدام اختبار مربع كاي (χ^2) ظهر وجود فروق ذات دلالة معنوية لصالح الذين أجابوا (لا)، إذ بلغت قيمة (χ^2) المحسوبة (5.400) وهي دالة إحصائياً بالمقارنة مع قيمة (χ^2) الجدولية البالغة (3.841) وهذا تأكيد آخر على أهمية إجراء الدراسة الحالية وموضوعية الإجابة.

المنبع الثاني: الدراسات السابقة

أكدت الدراسات السابقة والمذكورة بمتن الدراسة الحالية أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت تطوير قدراتها الإعلامية وتوسيع مؤسساتها ووسائل الأعلام المختلفة ، وذلك على شكل مؤسسات وإمبراطوريات إعلامية ترتبط بالشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية واستخدمتها للترويج لحروبها ومنتجها العسكري وتطور تسليحها (العزاوي، 2008: 9). كما أن الولايات المتحدة قد اعتمدت على استراتيجيات وتكتيكات نوعية للتعامل مع مقتضيات التغير في المنطقة بدءاً من القوة الصلبة مروراً بالقوة الناعمة التي تمارسها من خلال وسائل التواصل الثقافي والاجتماعي والبرامج الدعائية انتهاء بالقوة الذكية التي تجمع ما بين القوة الصلبة والقوة الناعمة من اجل ضبط ايقاع التأثير في المنطقة العربية (عبد الله، 2016). وبالرغم أن القوة الصلبة التي أتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية كانت مناسبة لتحقيق اهدافها بعيدة الأمد، الا انها لجأت ايضا في بعض الأحيان لإستخدام القوة الناعمة لتحقيق الأهداف (Wienbrenner, 2007: 51). وبتقييم مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي لوحظ أن الولايات المتحدة الامريكية لا تزال في المراكز المتقدمة والاقوى مقارنة بالقوى الاخرى، الامر الذي يترتب عليه استمرارية الدور المؤثر للولايات المتحدة الامريكية على الصعيد الدولي حاضراً ومستقبلا (علي، 2009: 158). ووفقاً لدراسة درعاوي (2011: 34) فقد تبين أن لقناة الحرة التي تعد جزءاً من الاستراتيجية الامريكية للتأثير في الرأي العام العربي دوراً وتعد واحدة من أدوات الدبلوماسية الأمريكية التي أثرت في الشعوب العربية. كما توصلت دراسة بوشريه (2012: 21)

إلى أن الإستراتيجية العسكرية الأمريكية مرت بأربعة مراحل كبرى منذ خروجها من سياسية العزلة إبان الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى استخدام نظرية القوة الذكية (Smart Power) التي تعني القدرة على الجمع بين القوة الصلبة (Hard Power) والقوة الناعمة (Soft power) في إستراتيجية واحدة ناجحة. وأخيراً، فقد بينت دراسة العبيدي (2015: 13) بأن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك الجيش الأقوى والأحدث في العالم، كما أنها الدولة الأولى في الإنفاق العسكري العالمي، كما أن وجود المؤسسات الصناعية العسكرية التي تمثل عامل ضغط كبير على الإدارة الأمريكية، كل هذه الأمور تجعل الابتعاد الكلي عن القوة الصلبة أمر صعب بالنسبة لأي رئيس أمريكي.

إن نتائج استطلاع آراء الخبراء وطروحات الدراسات السابقة هي التي حفزت الباحث إلى الخوض في هذا الموضوع من أجل معالجة مشكلة الدراسة الحالية، ولكي يكون التصدي للمشكلة منهجياً تّمت صياغتها بشكل التساؤل التالي:

ما الدور الذي لعبته الإستراتيجية الإعلامية الأمريكية كأحد أدوات القوة الذكية في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية في الفترة 2010 – 2016.

يشتق منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما الإعلام السياسي، وماهية مضامينه؟
2. ما طبيعة الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية؟
3. ما القوة الذكية، وما أنواعها، وما الفرق بين القوة الناعمة والصلبة؟
4. ما المدى الذي نجحت فيه في الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية تحقيق الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية؟
5. ما المدى الذي نجحت فيه الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية كقوة ذكية في تنفيذ السياسات الخارجية الأمريكية؟
6. ما مدى التأثير الذي حققته الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية على المنطقة العربية وشعوبها في ظل الصراعات الدولية الحالية؟

7. ما دور الاستراتيجية الإعلامية للولايات المتحدة الأمريكية كأحد أدوات القوة الذكية في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية وخصوصاً في بعض دول الربيع العربي خصوصاً، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 حتى عام 2016.

2.1 أهمية الدراسة

يرى الباحث في اختياره لموضوع الدراسة خطوة جديدة لتسلِّيط الضوء على الاستراتيجية الإعلامية التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية في العصر الحالي المتّصف بالقوة بمختلف أشكالها، أساليبها ومصادرها، وهي بمثابة مرتَكَز أساسيّ من مرتكزات التخطيط والتنفيذ للإستراتيجيات السياسية الخارجية والعسكرية العليا للولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق أهدافها وغاياتها الإستراتيجية على المستوى القوميّ والعالميّ، ومن بينها المنطقة العربية وذلك باستخدام الدعاية والاعلام باشكالها واساليبها المختلفة وبدون قيود لتنفيذ مخططات توسّعية إستراتيجية بعيدة المدى في المنطقة العربية ، إضافة إلى ذلك فإن ضرورة الولوج للمعضلة، وتحليل عناصرها الأولية، ومناقشة أساليب وأدوات تنفيذ الاستراتيجية الإعلامية كأحد اذرع القوة الذكية في السياسية الخارجية الامريكية تجاه المنطقة العربية، وذلك بقَدْرِ ما تؤمّنه المصادر المتاحة بين ايدينا من وثائق وحقائق تاريخية، ومُعطيات ظَرفيّة، كذلك آراء وخبرات المعنيّين، سياسيّين أو إعلاميّين أو نُخباً علميّة، بشكل يمكن الباحث من استعراض الأساليب المُتاحة والمُكتسبة وتأثيراتها على تطبيق القوة الذكية في المنطقة العربية، ومقاييس النجاح أو الإخفاق الذي حقّقته وفقاً للمعايير الجيواستراتيجية التي تنطلق منها الإستراتيجية الاعلامية الأمريكية العليا، ابتغاء الخروج باستنتاجات علمية ومنطقية مقرونة بالحقائق. وعليه، فإن الدراسة الحالية تستمد أهميتها من خلال:

1. **الأهمية العلمية**

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في تركيزها على الكيفية التي استطاعت بها الإدارات الامريكية المتعاقبة الربط بين الاستراتيجية الاعلامية واستخدام القوة بشتى انواعها في تنفيذ سياساتها الخارجية في المنطقة العربية عموماً وعلى وجه

الخصوص دول الربيع العربي، حيث لا توجد دراسات علمية عربية في هذه المجال بالقدر الكافي الذي يسمح للباحثين في تعقب هذا الترابط بين الاستراتيجية الاعلامية الامريكية واستخداماتها في الشؤون السياسية والعسكرية الامريكية. فأغلب الدراسات تركز على القوة التي مارستها الإدارات الامريكية مثل القوة الصلبة، والقوة الناعمة، واخيراً القوة الذكية بدون الربط بينها وبين الاستراتيجية الاعلامية الامريكية، فالدراسات عموما في هذا الموضوع تعد نادرة جدا في المجال العربي والعالمي. ويمكن للدراسة الحالية أن تساهم في إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول موضوعاتها، في ضوء تحليلاتها ونتائجها.

2. **الأهمية العملية**

وتكمن في محاولة الدراسة البحث في بعدين (الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية كاحد أدوات القوة الذكية، والسياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية) ومحاولة وضع تصور يربط بينهما، حيث تفتقر الكثير من دور البحث المعنية بالسياسات الامريكية للدارسات المتعلقة بدراسة القوة الذكية واستراتيجية التسويق الاعلامي لها، فمعظم الانتاج الاكاديمي على مستوى الباحثين العرب يقتصر على تصوير السياسات الامريكية في المنطقة العربية دون تحليلها الى اركانها من اجل معرفتها وتفسيرها. وأخيراً، إفادة المهتمين وصناع القرار من نتائج الدراسة الحالية حول موضوعات الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية، كأحد أدوات قوتها الذكية والآليات المستخدمة في تنفيذ سياساتها الخارجية في المنطقة العربية، وكيفية مجابهة هذه الاستراتيجية.

3.1 أهداف الدراسة

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يتركز في التعرف على دور الإستراتيجية الإعلامية الأمريكية كأحد أدوات القوة الذكية في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. التعريف بالإعلام السياسي ومضامينه.
2. بيان طبيعة الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية.

3. تحديد مفاهيم القوة الذكية وأنواعها والفرق بين القوة الناعمة والصلبة والعلاقة بينهما.
4. تحديد المدى الذي نجحت فيه في الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية كقوة ذكية في تنفيذ السياسات الخارجية الأمريكية.
5. تحديد التأثير الذي حققته الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية على المنطقة العربية وشعوبها في ظل الصراعات الدولية الحالية.
6. بيان دور الاستراتيجية الإعلامية للولايات المتحدة الأمريكية كأحد أدوات القوة الذكية في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية وخصوصاً في بعض دول الربيع العربي خصوصاً، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 حتى عام 2016.

4.1 فرضيات الدراسة

اعتماداً على التفكير والاستدلال المنطقي، وما هو متوفر من تصور للواقع لموضوع الدراسة ، واتساقاً مع مشكلة الدراسة وأسئلتها، تم صياغة فرضيات الدراسة على أساس المدخل الاتجاهي الإيجابي، وكما يلي:

الفرضية الرئيسة الأولى

هناك علاقة إيجابية بين الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

الفرضية الرئيسة الثانية

نجحت الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية كقوة ذكية في تنفيذ السياسات الخارجية الأمريكية.

الفرضية الرئيسة الثالثة

هناك دور للاستراتيجية الإعلامية للولايات المتحدة الأمريكية كأحد أدوات القوة الذكية في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 حتى عام 2016.

5.1 مناهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية والإجابة عن تساؤلاتها واستناداً لما سبق، فإن الدراسة الحالية اعتمدت على العديد من مناهج البحث العلمي، ومنها:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** إذ يلائم هذا المنهج الدراسات التي تتبنى المدخل المعرفي في استقصاء الظاهرة التي بلورتها مشكلة الدراسة، ثم تحليلها وتفسيرها ومقارنتها وتقويمها على وفق أسس منهجية علمية رصينة، بغية الوصول إلى تقييمات ذات مغزى يرتقي بها رصيد المعرفة بصدد تلك الظاهرة، ولأنه يصف ما هو كائن ويفسره ويحدد الظروف والعلاقات بين الوقائع، كما يتضمن تفسيراً للبيانات والمعلومات المتحصل عليها بهدف استخلاص النتائج (النعيمي وآخرون، 2009). ونفذ الباحث آلية هذا المنهج من خلال وصف المرتكزات النظرية لمتغيرات الدراسة.
2. المنهج التاريخي: يهتم هذا المنهج بجمع الحقائق والمعلومات من مصادرها لدراسة الظواهر والأحداث والمواقف التي مضى عليها زمن قصير أو طويل. فهو مرتبط بدراسة الماضي وأحداثه، كما قد يرتبط بدراسة ظواهر حاضرة من خلال الرجوع إلى نشأة هذه الظواهر والتصورات التي مرت عليها، والعوامل التي أدت إلى تكوينها بشكلها الحالي، بالإضافة إلى أن هذا المنهج لا يقف عند وصف الأحداث فقط، إنما يدرسها ويحللها ويفسرها على أسس منهجية علمية دقيقة، بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات لا تساعد على فهم الماضي فحسب، وإنما تساعد أيضاً في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وتتحدد أبرز أدوات هذا المنهج في الآتي (صالح، 2006):

أ. ما كتبه باحثون آخرون عن الظاهرة المبحوثة، والمراجع العلمية والدوريات المختلفة التي تناولتها.

ب. التراجم الأجنبية عن تلك الظاهرة وما نشرته مواقع الإنترنت بصدد متغيرات الدراسة.

وطبق الباحث مبادئ هذا المنهج عن طريق القراءة المكتبية لما أُتيح له من مراجع ومصادر عربية وأجنبية حول موضوعات الدراسة الحالية.

3. منهج التشابك المعرفي: والذي تعرفه موسوعة الوجود الإنساني والمشكلات العالمية بأنه التفاعل بين حقلين مختلفين أو أكثر، والذي قد يتدرج ويبدأ من الاتصال بين الأفكار وينتهي بالدمج أو التكامل المتبادل للمفاهيم، المنهجية، الإجراءات، الدلالات الاصطلاحية، البيانات، تنظيم البحث والتعليم ضمن إطار واحد واسع (الحبيب، 2004). ويتضح من المفهوم آنف الذكر، أن المنهج المذكور يلائم المشكلات البحثية التي تتطلب معرفة تقع ضمن موضوعات عدة، وتستعير مفاهيم من موضوعات معينة وتدخلها على موضوع آخر. ويؤكد هذا المنهج اعتماد التساؤلات والاختبارات الوصفية والاستدلالية (الدوسري، 2004). وقد استخدم الباحث هذا المنهج من خلال إجراء تكامل ما بين مضامين الاستراتيجية الإعلامية الامريكية ومتطلبات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية.

6.1 حدود الدراسة

الحدود المكانية: الولايات المتحدة الامريكية والمنطقة العربية خاصة الدول العربية في قارتي اسيا وافريقيا، التي شهدت ثورات شعبية مثل (تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا بالإضافة إلى العراق).

الحدود الزمانية: وتتمثل بالفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 ولغاية عام 2016، وقد تم اختيار هذا التوقيت للدراسة في ضوء إندلاع أحداث ما سمي بالربيع العربي في نهاية عام 2010 والتي بدأت في تونس بتاريخ 17 كانون أول 2010 وبداية تبلور سياسة الرئيس الامريكي باراك أوباما Barack Obama الذي تولى السلطة بتاريخ 20 كانون ثاني 2009 فيما يتعلق باحلال سياسة القوة الذكية بدلا من الاعتماد المطلق على القوة الصلبة كما كان عليه الحال خلال فترة إدارة بوش الاب وجورج بوش الابن، وقد شهدت فترة إدارة باراك أوباما Barack Obama لجوئه الى سياسة استخدام القوة الذكية حيث سحب القوات الامريكية من العراق ورفض التدخل العسكري المباشر في الازمة السورية وكذلك الحال في ليبيا، بالرغم من بعض الضربات والانزالات العسكرية المحدودة في العراق وسوريا التي استهدفت تنظيم داعش. وبالنسبة لاختيار عام 2016 وذلك كونه يمثل نهاية فترة إدارة

باراك أوباما Barack Obama وربما يشكل نهاية فترة القوة الذكية في ضوء نجاح المرشح الجمهوري ترمب وقدوم ادارة امريكية جديدة لم تتضح معالم سياستها الخارجية اتجاه المنطقة العربية لغاية الآن.

7.1 مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

الاستراتيجية Strategy: فن وعلم لتطوير واستخدام القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعسكرية للدولة وفقاً للتوجه السياسي من أجل إيجاد التأثيرات التي تحمي أو تعزز المصالح الوطنية للدولة والجهات الفاعلة في مختلف الظروف (Yarger, 2008).

وتُعرف إجرائياً لأغراض الدراسة بأنها رؤية شاملة ذات أبعاد شمولية لموارد وقدرات الولايات المتحدة الأمريكية المادية والمعنوية والتي تسخرها وفق خطط وبرامج لتنفيذ وتحقيق أهداف سياستها الخارجية في المنطقة العربية.

الإعلام Media: العملية التي يتم من خلالها تقديم المعلومات والبيانات بصورها الحقيقية والصحيحة، ونقل الأخبار الواضحة والصادقة، بما فيها دقة الوقائع والأفكار والآراء لأوسع شريحة مجتمعية (عبد الأمير، 2016).

ويُعرف إجرائياً لأغراض الدراسة بأنه مجموعة وسائل الإتصال والتي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لإحداث تغيرات جوهرية في بنية العلاقات الإجتماعية والثقافية والسياسية لمجتمعات الدول العربية، والتحكم بمجريات الأمور فيها بالشكل الذي يسهم في تحقيق الاهداف الامريكية في هذه الدول.

الاستراتيجية الإعلامية Media Strategy: خطة تفاعلية للمساعدة على أيصال رسالة معينة إلى شريحة معينة وجمهور مستهدف عن موضوع معين أو حملة معينة بغرض تحقيق أهداف معينة (De Vreese, 2008).

وتُعرف إجرائياً لأغراض الدراسة بأنها كل السبل والطرق والوسائل المستحدثة التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في نشر أخبارها وأفكارها وثقافتها، ونشر الشائعات والأكاذيب المضللة في مختلف وسائل الإعلام الموجهة نحو المجتمعات العربية ومنها محطات التلفاز والفضائيات والإذاعات والصحف ومواقع الإنترنت.

القوة Power: إمتلاك (A) قوة تأثيرية على (B) بمقدار ما يستطيع جعل (B) يقوم بشيء لا يقوم به لولا تأثير (A) (Dahl, 1957). كما عرفها Hans Morgenthau بأنها القدرة على التحكم في أفكار وأفعال الآخرين (الحراري، 2015: 13).

القوة الذكية Smart Power: قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق أهدف الفاعل بكفاءة وفعالية (Wilson, 2008).

وتُعرف إجرائياً لأغراض الدراسة بأنها القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الجمع بين نوعي القوة الصلبة والناعمة وصولاً لتحقيق أهدافها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية .... إلخ. والتي تترجم إلى الترغيب والجذب والقدرة على الإستقطاب والإقناع في حالة القوة الناعمة. أما في حالة القوة الصلبة فتتضمن الحرب العسكرية المباشرة، المضايقة عبر الهيئات الدولية والإقليمية وسبل الضغط والمقاطعة والحصار.

وتُعرف إجرائياً لأغراض الدراسة بأنها مجموعة الوسائل المادية والمعنوية التي تكون في مجملها قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير والتحكم بمجريات الأمور في المنطقة العربية وتمكنها من تحقيق أهدافها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية .... إلخ.

السياسة الخارجية Foreign Policy: نمط سلوكي تتبناه الدولة لإدارة العلاقات الخارجية والدبلوماسية مع دول أخرى في العالم، ويتم وضعها وفقاً لسياقات واضحة المعالم ترتبط بالمصلحة الوطنية للدولة (Mushtaq and Choudhry, 2013).

وتُعرف إجرائياً لأغراض الدراسة بأنها مصطلح سياسي يعكس مجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والإلتزامات للولايات المتحدة الأمريكية الهادفة لإدارة علاقاتها الخارجية والدبلوماسية مع الدول العربية وتحويلها إلى سلوك فعل خارجي.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

1.2الإطار النظري

تعد الوسيلة الإعلامية التي تعمل الولايات المتحدة على توظيفها وتسخيرها لصالح قيادة الرأي العام العالمي، من أهم الوسائل التي تبث نتاجات الفكر الغربي الرأسمالي الذي يروج للنموذج الليبرالي البرغماتي الأمريكي، حيث أن وسائل الإعلام الأمريكية لها دور كبير جدًّا في ضخ هذه الأفكار للرأي العام وتسييسه وقيادته نحو ترسيخ أفكار الليبرالية والنموذج الأمريكي في العالم، إضافة إلى دورها في تعبئة الرأي العام والجماهير في إحداث اضطرابات وتغييرات على الساحة العالمية، وتحديداً الانترنت لما لهذه الشبكة العنكبوتية الضخمة من دور في سوق الأهداف المبتغاة نحو الطريق الذي تريده الولايات المتحدة، عبر عدة قنوات كمواقع التواصل الاجتماعي والتي تعد من أهم الشركات الأمريكية العالمية التي تعنى بالتجسس وجمع المعلومات حول العالم، وبعد سلسلة التغيرات التي طرأت على النظام الدولي، أصبحث الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى تمتلك أغلب التأثير في مفاتيح النظام الدولي إنطلاقاً من مقومات القوة التي تمتلكها على كافة الأصعدة (العلي، 2015: 5).

ويشار إلى أن مفهوم القوة إرتبط من الناحية التاريخية بوجهة النظر المتمثلة بـ "القوة في الحرب". وقد اختلف الباحثون في العلوم السياسية في تحديد مفهوم القوة، من حيث هل هي القدرة على الإجبار والتحكم، أم القدرة على إنتاج التأثير والتحكم في الآخرين، وهل هي امتلاك للمصادر أم القدرة على التحكم في المخرجات النهائية.

استطاعت الولايات المتحدة الامريكية على مدار سنوات الاستفادة من دور الاعلام وآلياته في خلق قوى التاثير في الاخرين وبث المفاهيم والقيم الامريكية حول العالم، وذلك من خلال: الدعاية الموجهة، الافلام السينمائية، الحوارات السياسية، الخطابات الانتخابية، البرامج الاخبارية وغيرها. فقد مكّن هذا الاعلام وآلياته إدارات الولايات المتحدة الامريكية حشد الرأي العام الأمريكي للذهاب إلى تنفيذ استراتيجياتها العسكرية وشنها الحروب الإستباقية، للهيمنة على مصادر الطاقة، وفتح أسواق تصريف السلاح المنتج في المصانع الحربية الأمريكية بالاضافة الى الهيمنة

الاقتصادية والثقافية والفكرية، كما ظهر جلياً في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام 2002، بأن نية الولايات المتحدة الامريكية منع أيّ قوى دولية أو إقليمية من التصدّي لتفوّقها العسكري، وعدم إتاحة الفرصة لأي خصم بممارسة حقّ الدفاع عن نفسه ومصالحه (فيليبس، 2007: 12). فلا يمكننا النظر إلى الإعلام في أية دولةً، بأساليبه وأهدافه المنختلفة، بعيدا عن إستراتيجات الدولة، وخصوصاً الإستراتيجية العسكرية، حيث يمكن أن نقول أنهما توأمان ملتصقان لا يعيش أحدهما دون الاخر، أو هما العمود الفقري للسياسية الداخلية والخارجية التي تمكن الدول من تنفيذ مشاريعها السياسية والاقتصادية، فالإستراتيجية الاعلامية تلعب دوراً هاما في التخطيط للدولة في تحديد مساراتها فيما يتعلق في أدارة الصراع وتصادم المصالح بين القوى الدولية، وكذلك في تحديد المسارات العامة للدولة سواءاً في الاقتصاد او في السياسة أو في الحرب. فمن اجل نجاح تلك المسارات فلا بد من توجيه الشعوب لذلك الحدث أو المسار عبر إستراتيجات إعلامية محددة ودقيقة تراعي خدمة الاهداف القومية للدولة (كنانه، 2012: 60).

وقد وظفت الولايات المتحدة الامريكية هذه التوأمية بشكل هائل ودقيق في الحربين العالمية الأولى والثانية، وحربها في فيتنام وأحداث 11 أيلول 2001، وحروبها في افغنستان والعراق، وساهمت كذلك في تطبيق نظرية الخوف على الشعب الأمريكيّ، الذي وصفه الإعلامي الأمريكي المعارض "نعومي تشومسكي" بالقطيع التائه وسوَّقَت هذه المصطلحات عن طريق وسائل الأعلام على شكل: خطابات، تصريحات، برامج، أفلام، مقالات، دراسات، بحوث، الغرض منها بسط الهيمنة على المحافل الدولية، وترويج مزاعم مُضلِّلة، منها على سبيل المثال أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل تهدّد العالم أجمع، وأن أمام الدول المُهَدَّدَة فرصة لا تتجاوز 45 دقيقة لدرء الأخطار عن كاهلها، بالاضافة الى علاقة النظام العراقي بتنظيم القاعدة واقتنائه "اليورانيوم" ، كما استطاعت التلاعب بوسائل الإعلام لخلق البيئة والمناخ الذي دفع فيه العراق لغزو الكويت، لتستطيع الولايات المتحدة الامريكية التدخل المباشر في المنطقة العربية وزرع قواعد عسكرية استراتيجية لها في المنطقة، كذلك احتلال منابع

النفط، اي تنفيذ ما يسمى بإستراتيجية التواجد؛ الذي يقتضي ايجاد نقاط استراتيجية لتواجد القوات الامريكية بشكل دائم او لفترات طويلة (الهياجنه، 2004: 336).

وبسبب المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بالاضافة الى الأوضاع الداخلية الامريكية وتحديدا الأزمة المالية التي عصفت بها عام 2008، وجدت الولايات المتحدة الامريكية نفسها امام خيارات اخرى غير الحروب المباشرة للتعامل مع الدول المعادية لسياساتها ومن بين هذه الخيارات القوة الذكية، ولعل من أهم تلك المتغيرات التي دفعتها لمثل هذا الخيار ظهور قوى دولية جديدة مؤثرة في العالم (الصين، الهند وباكستان)، واستعادة روسيا الاتحادية مكانتها على الساحة العالمية من الناحية السياسية، الاقتصادية، العسكرية والثقافية، بالإضافة إلى الدور المتزايد للإتحاد الأوروبي في القضايا العالمية، مما ادى الى الاختلال في توازانات القوة الدولية بحيث لم تعد الولايات المتحدة القطب الأوحد في العالم.

وتعد القوة الذكية من المفاهيم السياسية الحديثة نسبياً في العلاقات الدولية، فقد برز هذا المفهوم بعد جدال طويل بين كبار السياسين والمفكرين الامريكان بعد تنامي حالة العداء للولايات المتحدة الامريكية خاصة بعد الغزو الامريكي للعراق واندلاع ما يسمى بالربيع العربي. فالتراجع في سياسات الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة العربية ، بالاضافة الى صعود دور دول اخرى في هذه المنطقة مثل الصين، روسيا، تركيا، وإيران ، دفع بالقيادات الامريكية ومراكز البحث الاستراتيجية والاستشارية فيها الى ايجاد تصور اخر يخرجها من مأزق فشل سياسية القوة الصلبة التي انتهجتها الولايات المتحدة منذ انضمامها الى دول الحلفاء في الحرب العالمية الاولى، ومرورا بالحرب في فيتنام، وثم الحرب في افغانستان وانتهاءاً بقيادة تحالف دولي في الحرب على العراق، حيث تكبدت القيادات العسكرية الامريكية خسائر فادحة منذ ذلك الحين وحتى هذا الوقت على الصعيد العسكري والاقتصادي والاجتماعي والاعلامي والانساني (آل مرعي، 2014).

نظريات الدراسة

نظرية إتخاذ القرار في السياسة الخارجية

تنصب إهتمامات هذه النظرية على تفاعل الدول مع العوامل المؤثرة في النظام الدولي الذي تعمل في إطاره والتعرف على الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي عن نفسه من خلال إتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول إتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها أزاء الأطراف الخارجية التي تتعامل معهم (Chomsky , 2012: 2).

وتركز نظرية إتخاذ القرارات في السياسة الخارجية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية، إذ انّها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة (أو صناع القرار) ولماذا تعمل كما هي حيال موقف دولي معيّن وتركز أيضاً على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، كما تحاول التعرف على الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي نفسه من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها ازاء الأطراف الخارجية الذين يتفاعل معهم.

وتكمن أهمية هذه النظرية في كيفية تغيير الأهداف، بالإضافة إلى وضع الطرق المناسبة للرد على المعلومات من أجل أن يكون النظام مهيئاً في بيئة متغيرة. وان إيجاد نظام خدمة ذاتية حقيقي يمكن أن يكون قادراً على الحصول على معلومات دقيقة من أجل أن يتمكن من وضع الياته وأهدافه لمواجهة التغيرات في البيئة (Chomsky, et al., 2001: 3).

وتدرس هذه النظرية العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وانما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين، فهم يعملون باسم الدولة، ومن ثم فإن الدولة تعني صناع قراراتها. فالدولة (A) هي لاعب تترجم سياسات وقرارات صناع قراراتها الذين هم بمثابة لاعبين. والنظرية لهذا تركز على اللاعبين الأفراد الذين هم صناع قرارات الدولة، وعلى اعادة بناء الموقف كما تم تحديده بواسطة صناع القرار، الذي يعد مسألة رئيسة يمكن أن

يساعد لتحليل سلوك هؤلاء الرسميين، وفي التركيز على سلوك الأفراد والمسؤولين عن اتخاذ قرارات السياسية الخارجية فإنّه يصبح من الممكن تطبيق مبادىء ونظريات علم النفس وصولاً إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية وذلك باعتبار السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة كالدوافع والمشاعر والتصورات، والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل، وأيضاً باعتبار ان هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني (تيري، 2006: 42).

إنّ نظرية إتخاذ القرارات في السياسة الخارجية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بالموقف، ثمّ تسعى لتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات، ولكنها لا تضع فرضيات تطلب من صانع القرار ان يعمل على أساسها. انّها تلعب دوراً هاماً في كشف العديد من الجوانب الهامة في السياسة، كما انّها تفيد في البحوث التي تسعى لدراسة الأفراد بوصفهم صناع قرار بشكل أفضل من النظريات الأخرى، كما أن إتخاذ القرارات في السياسة الخارجية تقوم على أن صنع السياسة الخارجية هو ليس فقط موضوعاً لأفراد (صناع القرار) يقرون موقفاً ويحسبون الطريق الأفضل للتعامل معها، وإنما يتطلب توفر عدد كبير من العوامل الأخرى وتشمل العوامل البيئة والتي يعمل في ظلها صناع القرار مثل شبكة الاتصالات التي تغير من تدفق المعلومات والنشاطات المنسقة. وبعبارة أخرى ان منهج صنع السياسة الخارجية يهتم بمقومات الفعل وإدراك الموقف ومصادر المبادرة والبدائل ونمط الاتصالات والدوافع وحتى العوامل الأخرى التي تدخل ضمن عملية صنع السياسة الخارجية. فالفعل يوجد حينما تتوفر مقوماته (اللاعبين، الأهداف، الوسائل، الموقف) وسواء كان الموقف قد حدد ودياً أم عدائياً بواسطة اللاعب وحسب الطريقة التي يتعامل بها مع اللاعبين وحسب الأهداف والوسائل التي وضعت استراتيجيات للفعل فإنّه يخضع إلى العوامل المناسبة التي تؤثر عليه. وهكذا فإن فعل الدولة الذي اتخذ بواسطة الأشخاص العاملين باسم الدولة الذين يحددون الموقف، فالدولة لذلك تصبح تعبير لصناع قراراتها. وانّ السبب الذي يدفع الدولة لتسلك هذا السلوك يرتبط بطريقة صناع قراراتها لتحديد الموقف (النعيمي، 2011: 127). وقد وظف الباحث هذه النظرية من خلال فهم الآلية التي يتم فيها صنع وإتخاذ القرارات الخارجية في السياسة الأمريكية، وذلك بدراسة النماذج

المتبعة في هذه العملية من قبل المؤسسات والهيئات التشريعية والتنفيذية الأمريكية، والجهات ذات العلاقة بإتخاذ القرارات الخارجية.

النظرية الواقعية

تشير النظرية الى أهمية القوة والمصلحة في العلاقات الدولية، بوصفها الظاهرة والسمة المميزة للعلاقات الدولية، وبمعنى أكثر دقة ان الدول بامكانها ان تعمل على تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية بالوسائل كافة، دون ان تعطي أية أهمية للجوانب القانونية (النعيمي، 2001: 85).

وقد حاول (مورجنثاو) تعميم نظريته من خلال تطبيقها على كل أروقة السياسة، حينما يرى ان القوة، تحدد بشكل عميق في الطبيعة الانسانية، والتي تعد مصدرها الطبيعي فهي ليست سليمة لأنها تضع في كل انسان الرغبة والميل نحو القوة، وأكد على ان النظام الدولي هو متفرغ من السياسة وبذلك فان الاثنين تحكمهم القوة، وأشار في كتابه (السياسات بين الامم) الى نظرية كلية للعلاقات الدولية مفادها ان الدولة في سياستها الخارجية تبحث عن احد الخيارات الاتية (العلي، 2015: 52).

1. الكفاح من أجل الحفاظ على القوة، ويكون ذلك بدعم الوضع الراهن.
2. من أجل زيادة القوة، ويكون ذلك بتوسيع قوتها فيما يسميه (مورجنثاو) بالامبريالية.
3. اظهار القوة، وذلك لكسب نفوذ تستخدمه في تحقيق أهدافها.

وبعد التغيير الذي اصاب النظام الدولي نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي، وما حدث من تغيير في شكل النظام الدولي والذي تمثل في الاحادية القطبية، انعكس هذا التطور على ادبيات نظرية القوة، فقد ظهرت نظريتان تخص الجانب الامني في النظام الدولي، وهذه النظريتين (العلي، 2015: 55)

1. **نظرية القوة الدفاعية:** تتمحور هذه النظرية على اهمية العامل الامني للدولة، وكيفية تحقيقه، اذ تؤكد هذه النظرية على اهمية الجانب الدفاعي، في تحقيق الامن في الدولة والنظام الدولي، ومن رواد هذه النظرية المفكر (روبرت جيرفيس) فقد أكد جيرفس على (المعضلة الامنية)، اذ تؤكد هذه النظرية بأن احتمال نسبة وقوع الحرب كانت اعلى حين كانت الدول تستطيع ان تتغلب على بعضها، ولكن كلما كان الدفاع اسهل، فان الامن كان أوفر، وحوافز التوسع أقل، واحتمالات

التعاون أعلى، بل حين يكون للدفاع فائدة، وتكون الدول قادرة على التمييز بين الاسلحة الهجومية والدفاعية، فان الدول تستطيع ان تمتلك وسائل الدفاع عن النفس من غير ان تهدد الاخرين، وبذلك تقلل من تأثيرات الفوضى الدولية، كما تفترض ان الدول تسعى لتحقيق الامن أكثر من النفوذ.

2. **نظرية القوة الهجومية:** تقوم هذه النظرية على اساس تحليل واقعي للطبيعة العدوانية للنظام الدولي، كما تعطي تحليلاً منطقياً لاسباب اندلاع الحروب والنزاعات، وتنسب القوة الهجومية لـجون ميرشايمر، وان الفكرة الاساسية في هذه النظرية تقوم على اساس ان جميع سياسات الدول بشكل عام وسياسات الدول العادية بشكل خاص تقوم على اساس تحقيق الهيمنة لا للتوازن، وهي بالتالي ذات طبيعة هجومية، هذا يعني ان النظام الدولي في غياب حكومة عالمية سوف يعيش الفوضى، وان البقاء هو هدف اساسي للقوى الكبرى، كما ان عامل الشك واللاثقة هو سمة اساسية للنظام الدولي، مما يعني ان النظام الدولي هو في حالة فوضى. كما ان القوة النسبية وليست المطلقة هي الاهم بالنسبة للدول، كما ان على قادة الدول ان تبحث عن سياسات امنية تضعف من قدرات اعدائها وتزيد قوتها النسبية اتجاههم.

تعد القوة من أقدم المفاهيم التي تناولها الباحثون منذ القدم والتي كانت غالبا ما يتم فهمها في إطار المعنى التقليدي للقوة ، لكن مع تطور البيئة السياسية الدولية وتعاظم آثارها السلبية وزيادة تكلفة استخدام القوة العسكرية والتي كانت في السابق مقبولة مع الأخذ في الاعتبار أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول في الفترات السابقة كان أقل بكثير مما هو عليه الان، فقد كانت هذه العوامل وغيرها بمثابة الدافع الذي أدى للتحول في مفهوم القوة وظهور مصطلح القوة الناعمة علي يد Joseph Nyeعام (1991) والذي قدمه في مقالته Soft Power، كي يتلائم مع طبيعة البيئة الجديدة للعلاقات الدولية التي يتزايد فيها التبادل الاقتصادي وخطورة أي محاولة لاستخدام القوة الصلبة على تدفق المنافع الاقتصادية، ومن هذه التحولات كذلك التحول من التعددية القطبية وبعدها الثنائية القطبية إلى أحادية القطبية التي أصبحت تتميز

بصعود قوة أحادية تسيطر على المشهد الدولي وتحتاج للمحافظة على مكانتها أن تسيطر على هذه البيئة دون التورط في حروب هنا وهناك (سليمان، 2016: 3).

وبالإعتماد على نظرية Joseph Nye وتعريفه للقوة الذكية ودورها ووضعها في إطار مفهوم القوة ككل ومع الأخذ بالاعتبار النظريات التى تعاملت مع القوة الذكية بعد Joseph Nye فإن نموذج مصادر القوة يتضمن ثلاثة مراحل، هي (عبد الصبور، 2014: 91):

المرحلة الأولى: الموارد والإمكانات المتاحة، وهذه المرحلة تتعلق بالموارد التى تملكها الدولة سواء كانت مواردا ناعمة أو صلبة، فالموارد الناعمة تتمثل بالثقافة والأيدولوجيا والصورة الذهنية للدولة والتعليم وانعكاس صورة سياسات الدولة أمام الأخرين. أما الموارد الصلبة فهي كالقوة العسكرية متمثلة في القوات المسلحة وحجم الاقتصاد وقوته والسكان كمورد بشري والموارد الطبيعية، فهذه المرحلة تدرس مدى توافر هذه الموارد والإمكانات التي توفر للدول الأرضية اللازمة لبناء القوة بنوعيها الناعمة والصلبة.

المرحلة الثانية: عملية تحويل الدولة لتلك الموارد إلى عناصر قوة ملموسة على أرض الواقع، تتناول هذه المرحلة دراسة قوة الدولة الصلبة (العسكرية والاقتصادية) والناعمة (الثقافية ورأس المال الاجتماعي) مع الوضع بالاعتبار الضغوط الخارجية على الدولة وكيف تمكنت من خلق هذه القوة باستغلال مواردها.

المرحلة الثالثة: مخرجات عملية استخدام القوة، والتي تدرس إلى أي مدى كان نجاح أو فشل هذه المخرجات في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة وفاعليتها في دعم قوة الدولة وهذه المرحلة هي محور تركيز صانع القرار ، فتركز هذه المرحلة على أثر استخدام القوة وهل كانت ذات تأثير إيجابي في موضعها أم العكس.

ووظف الباحث هذه النظرية من خلال دراسة مقومات القوة بأنواعها الناعمة والصلبة والقوة الذكية والتي استخدمتها الولايات المتحدة الامريكية في تنفيذ سياساتها الخارجية تجاه دول المنطقة العربية، وهو ما يمكن تسميته بنظرية قوة الدولة بتحقيق أهداف السياسة الخارجية. حيث أستخدمت الولايات المتحدة الامريكية أنواع من القوة المختلفة وفقاً لطبيعة الحالة والظروف الإقليمية والدولية السائدة.

نظرية السلعتين في السياسة الخارجية الأمريكية

تفترض نظرية السلعتين أن الدول تسعى وراء شيئين في سلوكها الدولي وسياستها الخارجية، وهما تغيير وضع ما Change، والحفاظ على وضع ما Maintenance، كما توزع موارد السياسة الخارجية بأقصى كفاءة ممكنة لتعظم منفعتها. فجميع الدول لها أهداف، وإنها تحاول تحقيقها من خلال السياسة الخارجية، ويمكن تصنيف هذه الأهداف باعتبارها متباينة ومحددة طبقاً للنمط الذي تعكسه عناية الشخص القائم بالتصنيف، اذ يمكن اعتبار ان جميع الدول تحاول ضمان منع الانتشار النووي، وزيادة الاحترام الدولي لحقوق الانسان، وحماية البيئة، ودعم القوى الديمقراطية، وإضعاف اقتصاديات الدول الأعداء، وما الى ذلك، على أن التركيز على مجموعة ضخمة من الأهداف والسياسات المحددة التي يمكن ان تتبعها الدول يؤدي الى استحالة التنظير واستحالة صياغة مقولات عامة، وبدلاً من ذلك، يمكن تعميم اهداف الدول بقدر منفعتها وفائدتها الممكنة، ومن خلال الإشارة إلى ان الدول تستخدم سياستها الخارجية لحماية الوضع القائم التي ترغب فيه ولتغيير المكونات التي لا تستحبها، كما ان التصرفات الموجهة لحماية النتائج القائمة هي التي تسعى لتحقيق هدف الحفاظ Maintenance، فالتصرفات المصممة لتغيير جوانب الوضع القائم هي التي تسعى لتحقيق هدف التغيير Change. وعليه فإن نظرية السلعتين تقرر ان أفعال السياسة الخارجية تكون موجهة إما لدعم عناصر محددة في الوضع الدولي القائم وإما تغييرها (Palmer & Morgan, 2006: 8- 9).

ويذكر كل من Palmer & Morgan (2006: 10 - 11) أن هناك أربعة سمات مميزة لنظرية السلعتين، هما:

1. تعد نظرية السلعتين نظرية مجردة وعامة، فلا يحركها دافع الرغبة في تفسير وفهم السياسة الخارجية لدولةٍ واحدةٍ فقط او نمط واحدٍ من السلوك، فبدلاً من ذلك، يتمثل هدف النظرية في فهم العوامل التي تؤثر على ملفات السياسة الخارجية لكل الدول في كل العصور، وهذا الامر هو ما يجعل نظرية السلعتين قابلة للتطبيق بشكل واسع، بالإضافة الى انه يزيد من مداها بشكل كبير.

2. أن نظرية السلعتين لا تقدم أي بيان حول طبيعة النظام الدولي، ومع ذلك، فلا يوجد سلطة رئيسية قادرة على فرض اتفاقيات او معايير، فقد تكون الدولة قادرة على الوصول الى اتفاقيات ترضي الطرفين فيما بينهما (مثل تكوين تحالفات وتأسيس المنظمات الدولية)، وقد يكون لديها الأسباب المبررة للالتزام (أو عدم الالتزام) بهذه الاتفاقيات، ولكن حدوث التعاون او التنسيق يمكن ويجب أن يتم تفسيره بحيث يكون متفقاً مع المصلحة الذاتية للفاعلين وليس امراً مفروضاً من سلطة عليا فوق قومية.
3. أن نظرية السلعتين لا تقدم شيئاً عن متغيرات مستوى النظام وتأثيرها على سلوك الوحدات، فما تؤكد عليه هو سلوك الفاعلين، كما ترى أنه من البديهي أن تكون النتائج السياسية المرصودة هي نتيجة للعواقب، المتعمدة او غير المقصودة، المترتبة على تصرفات الفاعلين الذين يسعون وراء مصالحهم الذاتية.
4. تتسم هذه النظرية بالعمومية، وان كانت ايضاً قابلة لإثبات الخطأ، وهذه هي ميزة مهمة بالنسبة لأية نظرية جيدة، فعلى سبيل المثال، تفترض نظرية السلعتين، أن الدول التي تتنامى قوتها تتحمل بدرجة اكبر ان تتبع سياسات تنشد التغيير مقارنة مع الدول التي تتناقص قوتها او تلك الدول التي لم تتغير قوتها.

بما ان هذه النظرية ترى أن الدول تستهدف في سياساتها الدولية وخاصة الخارجية منها أما تغيير وضع ما أو الحفاظ على وضع ما، فإن الدراسة الحالية تستفيد من هذه النظرية من خلال القيام ببث رسائل إعلامية إلى الرأي العام في الدول التي تستهدفها سواء كانت هذه الرسائل تستهدف تغيير الوضع القائم أو الحفاظ عليه.

نظرية الاعتماد على وسائل الاعلام

انطلقت هذه النظريّة من منطلق أن استخدام وسائل الإعلام لا يأتي من فراغ ولا بمعزل عن التأثير بالرأي العام الذي تعيش فيه إذ أن قدرة الإعلام تزداد في التأثير عندما تقوم وظائف وسائل الإعلام بأدوارها بكل فعالية واقتدار والمتمثلة في نقل المعلومات بشكلٍ مميّز ومكثّف للنظريات المتعلّقة بالقائم بالاتّصال والإعلام (المشاقبة، 2010: 33). فالفكرة الرئيسة من نظرية الإعتماد على وسائل الإعلام تتجلى بشكل واضح بقدرتها على التأثير والإنتشار الواسع في المجتمعات، وتغيير سلوك الأفراد

وخاصة في التطورات الناجمة عن ثورة تكنولوجيا المعلومات، مما عزز فكرة الإعتماد على وسائل الإعلام للتأثير على الثقافة الإعلامية والتوجهات الفكرية والسياسة لأفراد المجتمعات من خلال الشبكة العنكوتية ووسائل التواصل الإجتماعي والتي كانت محركاً أساسياً في ثورات الربيع العربي.

ومن الأهداف الرئيسيّة لهذه النظريّة هو الكشف عن الأسباب التي تجعل لوسائل الإعلام آثار قويّة ومباشرة، وفي أحيان أخرى تكون لها تأثيرات غير مباشرة وضعيفة نوعاً ما، ويمكن القول أن نظريّة الاعتماد على وسائل الإعلام هي "نظريّة بيئيّة"، والنظريّة البيئيّة تنظر إلى المجتمع باعتباره تركيباً عضويّاً، فهي تبحث في كيفيّة ارتباط أجزاء من النظم الاجتماعيّة صغيرة وكبيرة يرتبط كلّ منها بالآخر، ثمّ تحاول تفسير سلوك الأجزاء فيما يتعلّق بهذه العلاقات (مكاوي، 2009: 27).

يقوم اعتماد الدول على وسائل الإعلام على ثلاثة دعامات رئيسة هي:

1. إن هناك أهدافاً للدول تسعى لتحقيقها من خلال المعلومات التي توفرها المصادر المختلفة.
2. اعتبار نظام وسائل الإعلام نظام معلومات يتحكّم في مصادر تحقيق الأهداف الخاصّة بالدول، وتتمثّل هذه المصادر في مراحل استقاء المعلومات ونشرها مروراً بعملية الإعداد والترتيب والتنسيق لهذه المعلومات، ثمّ نشرها بصورة أخرى (أبو أصبع، 2010).
3. إن التأثيرات التي تحدث نتيجة الاعتماد على نظم الإعلام تعكس العلاقة بين درجة الاعتماد على هذه النظم واتجاهات التغيير في المعرفة أو الشعور أو السلوك للدول باعتبارها مجالات التأثير الناتج عن هذا الاعتماد، وهذه التأثيرات هي (أبو أسعد وختاتنة، 2010: 48):

- التأثيرات المعرفية، والمتمثلة بتجاوز مشكلة الغموض التي تنتج عن تناقض المعلومات أو نقصها أو عدم كفايتها لفهم الأحداث، وهو ما يحدث عند وقوع الأحداث مع عدم معرفة مغزى هذه الأحداث أو تفسيراتها.
- التأثيرات العاطفية، وفيها تؤثر الوسائل الإعلامية على مشاعر المجتمعات والافراد واستجاباتهم، كأن يتعرض أفراد المجتمع إلى موضوعات عن العنف

بشكل مكثف مما يولد لديهم شعور بأن العنف هو الحياة الحقيقية وبالتالي نشوء الرغبة لديهم لمساعدة الآخرين.

- التأثيرات الأخلاقية والمعنوية، وتحدث عندما يكون هناك معلومات إيجابيّة ومنظمة في وسائل الإعلام حول الجماعات والفئات التي ينتمي إليها الفرد ومثل هذه المعلومات يمكن أن يكون لها تأثير معنوي على الأفراد الذين يعتمدون على نظم وسائل الإعلام في إطار التأثيرات العاطفية.
- التأثيرات السلوكية، وهي الناتج النهائي للتأثيرات المعرفيّة أو العاطفية، مثلاً نجد أن النّاس يمكن أن ترتبط بوجهة نظر أو حل لمشكلة نتيجة لاتجاهات كوّنتها بالمعرفة والمشاعر التي طوّرتها من خلال وسائل الإعلام والعكس صحيح.

ووظف الباحث هذه النظرية في دراسته من خلال تتبع الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية في تعاملها مع المنطقة العربية خلال فترة الدراسة والتي شهدت ما سمي بالربيع العربي، حيث تبين الدور الكبير التي لعبته وسائل الإعلام والإتصال المسيطر عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في تحريك المجتمعات في دول المنطقة العربية، وهذا يوضح أن هذه النظرية لا تزال فعالة ومستخدمة من قبل كافة دول العالم في الإعتماد على وسائل الإعلام للمساعدة في تنفيذ سياساتها الداخلية والخارجية.

2.2 الدراسات السابقة

تعتمد ولادة أفكار الدراسات النظرية منها والتطبيقية على القدرة في تخيل تلك الأفكار وتطبيقها وتفسيرها من قبل الباحثين في كافة العلوم. وقد تعددت ألوان تلك الجهود العلمية وأنواعها ومناحيها، واتخذت سبلاً شتى، منها الجهود المعرفية النظرية، والتطبيقات العملية، وثالثة تجمع فيما بينها وفق منهج متكامل. وطبقاً لإشارة صالح (2006) بضرورة الرجوع إلى الدراسات السابقة لمعرفة إلى أين وصلت هذه الدراسات بموضوع معين، وبماذا أوصت هذه الدراسات للانطلاق من حيث انتهت. وعلى هذا الأساس فإن الدراسات السابقة التي سيحتويها هذا المبحث تأتي متممة لما سيتمّ بيانه وتحديده في الفصول اللاحقة، وسيعتمد المعيار الزمني في عرض الجهود، أي بحسب

التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث مع مراعاة الباحث في اختيار الدراسات السابقة موقع المتغير المبحوث في دراسته الحالية قدر المستطاع. لذلك تسعى معلومات هذا الفصل وحقائقه إلى تأسيس إطار فكري وبحسب المنطق العلمي على مراجعة الدراسات السابقة في مجال الدراسة الحالية، ذلك أن تلك المراجعة تعد جزءاً من تأسيس الإطار الفكري الذي يمهد لولادة المسوغات المنطقية.

الدراسات السابقة المتعلقة بالاستراتيجية الإعلامية الأمريكية

دراسة العزاوي (2008) بعنوان "الإعلام والاستراتيجية العسكرية الأمريكية".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الإعلام في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية، ووفقاً للنظريات والضوابط التي تحكم عمل الوسائل الإعلامية، فقد توصلت الدراسة إلى أن الإعلام بات وسيلة لغزو العقول والقلوب والمنفذ عبر الاتصال الشخصي والجماهيري لمفهوم القوة الذكية للمستقبل أينما وجد، كما أن الدول ذات الحضور والنشاط الإعلامي تشكل قوة حقيقية تستطيع تنفيذ استراتيجياتها، حيث تحقق الإستراتيجيات الإعلامية والمنبثقة من هيكل الإستراتيجية الشاملة أهدافها المرسومة بدقة، إذ استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من تطوير قدراتها الإعلامية وتوسيع مؤسساتها ووسائل الأعلام المختلفة على شكل مؤسسات وإمبراطوريات إعلامية ترتبط بالشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية.

دراسة الزغبي (2010) بعنوان "فلسفة الإعلام الأمريكي والشبكات الفضائية".هدفت هذه الدراسة إلى تقديم صورة بحثية وعلمية حيادية ترصد فلسفة الإعلام الأمريكي بالتعامل مع القضايا المختلفة، أضافة إلى تحديد ورصد الدور السياسي للإعلام الأمريكي في التحكم بها وفي الرأي العام، ومسؤولية شركات العلاقات العامة التي تتعاقد معها الإدارات الأمريكية في بناء تصورات متميزة حول كثير من القضايا والشؤون العامة التي تهم الإنسان الأمريكي في مجال سياسات الحكومة الداخلية والخارجية، وأخيراً تقديم وتحليل الفلسفة السياسية التي يستند اليها الإعلام في تبرير دوره لدفع الجماهير في السياق الذي يتوافق مع توجهات الإدارات الأمريكية. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تعامل المتلقي للخبر الإعلامي بذكاء، ومعرفة مصدر الخبر الإعلامي وعلى ماذا ينطوي وإلى ماذا يهدف، وهذا أمر بحاجة

إلى توعية إعلامية عالية بان هنالك إعلام عالمي أمريكي موجه يدير العالم بأسره نحو مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى عدم الإنجرار وراء الأسطورة الأمريكية، والتي تتحدث عن الديمقراطية بأفضل أشكالها، حيث ندرك من خلال المؤسسات الإعلامية وطريقة عملها في الولايات المتحدة الأمريكية بأن الديمقراطية الأمريكية هي صنيعة الإدارة الأمريكية بما يتناسب مع سياساتها وبرامجها.

دراسة العامري (2011) **بعنوان** "**الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية**".

هدفت إلى توضيح مراحل تطور الاستراتيجية الأمريكية حيال المنطقة العربية، وماهي المتغيرات الدولية الجديدة التي اثرت على هذا التوجه نهاية العقد الاخير من القرن العشرين؟ إضافة إلى محاولة تعريف الهيمنة وماهيتها وما هي أهم التحديات التي تواجهها وبأسلوب الاستنتاج واستشراف المستقبل. وقد أفترضت الدراسة أن الهيمنة وانطلاقها على المنطقة العربية تبلور من خلال اذرع التأثير المتاحة للولايات المتحدة بفعل مقوماتها السياسية والعسكرية والاقتصادية. ومما زاد في التوجه نحو المنطقة العربية وجود مزايا استراتيجية للمنطقة، والمتغيرات الدولية التي سارعت من قوة السيطرة والنفوذ الأمريكي في العالم ومنها المنطقة العربية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المنطقة العربية فضلاً عن كونها منطقة مصالح أمريكية، فهي تشكل هدفاً استراتيجياً فعالاً للولايات المتحدة الأمريكية في اطار حملتها لمكافحة الإرهاب، مما دفع الاخيرة إلى ربط امنها القومي بامن منطقة الشرق الاوسط.

دراسة حشود (2013) **بعنوان** "**الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة**". هدفت إلى الوقوف على أهم التغيرات التي طرأت على الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة، بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار المنظومة الشيوعية، وكذا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وهذه التحولات التي شهدها النظام الدولي بانهيار الثنائية القطبية على الصعيد الهيكلي والقيمي، إضافة إلى الوقوف عند أهم المحطات في تطور الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، والتي تقوم أساسا على تحقيق مصالحها. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها تبادل الأدوار بين الرؤساء الديمقراطيين والجمهوريين، وما يشكله ذلك من تراجع القضايا الداخلية لصالح الخارجية أو العكس، مع بقاء المصلحة القومية حجر الزاوية في العملية السياسية برمتها بالإضافة لدعم

إسرائيل، إضافة إلى تباين دور الرئيس في صياغة هذه الإستراتيجية، حيث يميل بعضهم للتدخل الشخصي في الشؤون الخارجية، فيرفعون من قيمة مستشاريهم للأمن القومي، في حين يميل بعض الرؤساء للتركيز على القضايا الداخلية، وتفويض وزير الخارجية حرية التصرف في الشؤون الخارجية، وأخيراً، لعبت البيئة الدولية دورا بارزا في صياغة الاستراتيجيات الأمنية الأمريكية، خاصة الأحداث المفصلية مثل نهاية الحرب العالمية الثانية، ونهاية الحرب الباردة، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر.

دراسة عبدالله (2016) **بعنوان "الاستراتيجية الأميركية والنظام الدولي ".**

هدفت إلى التعرف على ماهية القوة واشكالها وتطورها، بيان الافاق المستقبلية لمؤشرات القوة والتأثير في الاستراتيجية الأميركية في الامد القريب الذي لا يتجاوز خمسة اعوام والامد المتوسط والذي لا يزداد عن عشرة اعوام، دراسة اتجاهات القوة في النظام الدولي وأهم احتمالات سلوكها، وبيان تأثير سياسة القوة الأميركية في العالم العربي والشرق الاوسط. واستند الباحث إلى فرضية رئيسة مفادها ان الولايات المتحدة الأميركية قد كيفت وستكيف قدراتها واستراتيجياتها على النماذج الجديدة للقوة حسب مقتضيات البيئة الدولية، ولطبيعة الموضوع . وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها ان مؤشرات القوة والتأثير الأميركية في النظام الدولي بشكل عام تتذبذب وتتخذ اشكالاً مختلفة وتكيف نفسها حسب طبيعة الازمة والحالة التي يمر بها النظام الدولي فتكييف الولايات المتحدة الأميركية لاستراتيجية القوة لديها يتوافق مع طبيعة المتغيرات الخارجية ويتيح لها امكانية تحقيق اكبر قدر من التأثير بأقل قدر من الخسائر وهكذا نجد انها تارة تتجه الى التوسع في استخدام القوة وتارة تخفف من استخدامها وتلجأ الى نماذج جديدة للقوة والتأثير. كما ان الاستراتيجية الأميركية الشاملة في منطقة الشرق الاوسط والمنطقة العربية قد احدثت نتاجات فعالة لصالح الولايات المتحدة الأميركية من خلال معالجة الاخطاء التي وقعت بها الاستراتيجية السابقة التي كانت قد اعطت اولوية لمنطقة شرق اسيا على حساب المصالح الأميركية في الشرق الاوسط.

ويتضح من الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بالاستراتيجية الإعلامية الأمريكية ما يأتي:

1. تباينت أهداف الدراسات السابقة ذات العلاقة بالاستراتيجية الإعلامية الأمريكية في ثلاثة إتجاهات، هي: (بيان الدور ومراحل التطور وتحليل محتوى المفهوم).
2. أجمعت الدراسات السابقة ذات العلاقة بالاستراتيجية الإعلامية الأمريكية على أهمية الإعلام ودوره في صياغة الاستراتيجية الامريكية بمضامينها.

الدراسات السابقة المتعلقة بالقوة الذكية

دراسة **Winkates** (2007) بعنوان " **Soft Power Contriburions to U.S. Counterterrorism Strategy**".

"إسهامات القوة الناعمة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب" هدفت إلى بيان دور القوة الناعمة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة توظيف أدوات القوة الناعمة مواجهة التهديدات المحلية والدولية. فالقوة العسكرية قد تكون ضرورية ولكنها غير كافية، فلابد من اللجوء إلى استخدام القوة الناعمة حتى يتسنى النجاح لإستراتيجية مكافحة الارهاب، والولايات المتحدة الأمريكية لها تجربة سابقة في النجاح باستخدام القوة الناعمة، وكان ذلك أثناء الحرب الباردة، ممثلة في تصدير وترويج ثقافتها وحضارتها بشكل ينال الإعجاب، ويكسبها الريادة العالمية والحلفاء المتعددين.

دراسة **Wienbrenner** (2007) بعنوان " **Soft Power and Hard Power Approaches In U.S. Foreign Policy: A Case Study Comparison In Latin America**". "مداخل القوة الناعمة والصلبة في سياسات أمريكا الخارجية: دراسة حالة مقارنة في أمريكا اللاتينية"

قام الباحث بمقارنة تاريخية من خلال تحليل حالتين من سياسات الولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية من خلال حرب الكونترا في نيكاراجوا عام 1979، وسياسة حسن الجوار ما بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية وتقويم نتائجها، فحرب الكونترا تُمثل القوة الصلبة، وسياسة حسن الجوار تُمثل القوة الناعمة، وتوصلت الدراسة إلى وجود نتائج إيجابية وسلبية لكل منها؛ فالقوة الصلبة قد تكون مناسبة لتحقيق الأهداف قصيرة الأمد في حين أن القوة الناعمة مناسبة في الأهداف

بعيدة الأمد، ويُخلص الباحث في جانب من هذه الدراسة إلى أن القوة الناعمة لا تؤتي ثمارها بين عشية وضحاها فهي تُخاطب المستقبل البعيد.

دراسة **Wilson III** (2008) بعنوان " **Hard Power, Soft Power, Smart Power**"."القوة الصلبة، القوة الناعمة والقوة الذكية" تنطلق هذه الدراسة إلى ما وراء القوة الناعمة والقوة الصلبة بتأكيدها مصطلح القوة الذكية، التي تعتمد على الجمع بين القوتين الناعمة والصلبة بطريقة تعزز كل منها الأخرى، وتناقش الدراسة القوة الذكية كأساس للأمن الوطني في ظل التغيرات الهيكلية العالمية وفشل الإدارة الأمريكية في عهد باراك اوباما BaraK Obama والمناقشات الحالية للدبلوماسية العامة. وتوصلت الدراسة إلى أن القوة الناعمة هي نتيجة للفشل التصوري، المؤسسي والسياسي لإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأبن George W. Bush.

دراسة **علي** (2009) بعنوان "**مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي**".

هدفت إلى تقييم مقومات القوة الأمريكية من ثلاثة نواحي: القوة الاقتصادية، القوة العسكرية والقوة التكنولوجية ومن ثم بيان تأثير هذه القوى في قرارات الدول الأخرى والنظام الدولي بما يحقق اهدافها ومصالحها. واستند الباحث إلى فرضية رئيسة مفادها أن الولايات المتحدة الامريكية تمتلك من مقومات القوة الشاملة، بما يمكنها من ممارسة التأثير في قرارات الدول الاخرى، وبما يحقق اهدافها ومصالحها. فالقدرة التأثيرية للولايات المتحدة لا تتمثل بما تملكه من قدرات عسكرية ضخمة فحسب، بل بما تملكه من قدرات اقتصادية وقاعدة واسعة للمعرفة والقدرات التكنولوجية. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن القدرات التأثيرية التي تمتلكها الولايات المتحدة الامريكية سواء الاقتصادية منها او العسكرية او التكنولوجية دفعت باتجاه ان تكون الولايات المتحدة القوة الوحيدة المهيمنة، وان تسعى الى منع اي قوة اخرى من منافستها حتى لو كانت من الدول الصديقة او الحليفة، كما عملت على ضبط عملية اقامة توازن للقوى مع اعطاء ادوار محددة للدول الكبرى مثل روسيا والصين واليابان والمانيا وفرنسا، وبالشكل الذي لا يخل بالدور المهيمن للولايات المتحدة الامريكية. كما ان تفردها وسيطرتها في مجالات متعددة اخرى يمكن ان يعوض عليها اي تراجع ظرفي.

دراسة **الهطلاني** (2013) بعنوان "**المفاهيم الجديدة للقوة في العلاقات الدولية**". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم التغيرات والتحولات التي شهدها مفهوم القوة منذ القدم وحتى الوقت الحاضر، والتعرف على أهم المفاهيم الجديدة للقوة والأسس العلمية التي تستند إليها، وقد تناولت هذه الدراسة خمسة مفاهيم للقوة، هي القوة الصلبة، القوة الناعمة، القوة الذكية، القوة المدنية، والقوة الإفتراضية. وقد خلصت الدراسة من خلال تتبعها للتغيرات التي شهدها مفهوم القوة عبر الزمن، إلى إثبات فرضية الدراسة والتي تؤكد على أن التغيرات المتسارعة في مجال العلاقات الدولية سواء على الصعيد العسكري أو الإقتصادي أو التكنولوجي أو الحضاري، وكذلك التغير في طبيعة التوظيف السياسي لإمكانيات الدولة في سياساتها الخارجية يفرض تغيراً في مفاهيم القوة في السياسة الدولية.

دراسة **Klare** (2015) بعنوان " **Hard Power, Soft Power, and Energy Power: The New Foreign Policy Tool**".

"القوة الصلبة، القوة الناعمة وقوة الطاقة: الأداة الجديدة للسياسة الخارجية"

هدفت الدراسة بيان القوة الصلبة والقوة الناعمة وقوة الطاقة كأداة جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية، تناول كلير في تحليله الجدل المثار حول ما إذا كان الحفاظ على المصالح الأمريكية يكون عن طريق القوة الصلبة (الوسائل القسرية كالقوة العسكرية) أو عن طريق القوة الناعمة (وسائل أقل عدوانية للإقناع مثل الدبلوماسية،المساعدات الاقتصادية، والدعاية) أو قوة الطاقة كبديل عن القوة الصلبة في قسوتها وتفوق القوة الناعمة في نتائجها، وأثر ذلك على السياسات الأمريكية. ويحدد كلير مفهوم "قوة الطاقة" بأنه استغلال لمزايا الدولة في إنتاج الطاقة والتكنولوجيا لتعزيز مصالحها العالمية، وتقويض وإضعاف منافسيها. وهذا يعني، على سبيل المثال، إمداد الدول الصديقة والحلفاء بالطاقة، والتي تعتمد بشكل كبير في تلبية احتياجاتها على القوى المناوئة. وقد انعكس هذا المفهوم في الجهود الأمريكية في إبعاد الدول الأوروبية عن الغاز الطبيعي الروسي. توصلت الدراسة إلى أن قوة الطاقة قد تستخدم في وضع منصة لإنتاج النفط في المياه المتنازع عليها كوسيلة لتأكيد السيطرة، كما هو الحال في عمليات الحفر الصينية في بحر الصين الجنوبي.

دراسة **الكعود** (2016) بعنوان "**استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية**". تسعى الدراسة الى بيان كيف مكنت أدوات القوة الناعمة الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق استراتيجيتها لإحداث تغيرات بنيوية في بعض مفاصل النظام العربي، وتحليل وتقييم الآثار المترتبة للقوة الناعمة في إطار العمل الاستراتيجي المنظم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية. وتوصلت الدراسة الى نتائج من أهمها أن القوة الناعمة، فإن نتائجها لا تقل خطورة عن النتائج المترتبة على استخدام القوة العسكرية وأدوات الضغط الاقتصادية. واذا كانت الغاية من القوة الناعمة تغيير الانظمة السياسية وابدالها بنماذج جديدة، فإن عملية التغيير هذه اكدت جملة معطيات منها، فشل مشروع بناء الدولة الوطنية والتي اصبح البديل عنها الدولة الاقصائية التي اكدت بدورها ايضا مسار التفكيك، أي تفكيك الدولة واعادة بنائها وفق معايير جديدة تحكمت فيها الولاءات الطائفية والعرقية. وأن الاستراتيجية الامريكية، ومن خلال توظيفها لادوات القوة الناعمة،اقتربت كثيراً، ان لم تكن قد توافقت، مع استراتيجية الكيان الصهيوني، الذي كان يسعى وما يزال الى اضعاف الدول العربية بتجسيداتها الجغرافية، سواء اكانت دول الطوق العربية، أم دول العمق العربي، اذ انجزت حالة التفتيت على صعيد الدولة الوطنية، كما عملت على تفكيك مفاصل النظام الاقليمي العربي الذي كان يمثل هاجساً امنياً مقلقاً في حال توحد عناصره.

دراسة **الخزاعلة** (2016) بعنوان "**القوة الناعمة وأثرها في تعزيز المكانة الدولية لتركيا**". هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على القوة الناعمة لتركيا واثرها على المكانة الدولية لها، وتم اعتماد مفهوم القوة الناعمة (متغيراً مستقلاً)، ومفهوم المكانة الدولية (متغيراً تابعاً)، وقد إنطلقت الدراسة من سؤال محوري، هو: إلى أي مدى تسهم القوة الناعمة لتركيا في تعزيز المكانة الدولية لها. وخلصت الدراسة الى انه في عالم اليوم لا يمكن أن تحقق الدولة مكانة دولية متقدمة دون العمل على إنماء قوتها الناعمة، بحيث تكون قادرة على أن يعجب الاخرين بها، وأن تدفعهم الى عمل ما تريد دون اللجوء الى القوة الصلبة، وبالتالي تستطيع الدولة أن تحتل مكانة متقدمة إقليماً وعالمياً.

ومن خلال الإطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بالقوة الذكية يتضح ما يلي:

1. أخذت أهداف الدراسات السابقة العديد من التوجهات منها ما ر كز على التغيرات التي شهدها مفهوم القوة، الاستخدام المتوازن لمفهومي القوة الناعمة والقوة الصلبة ، ودور كل منهما في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى التأكيد على مصطلح القوة الذكية.
2. ركزت غالبية نتائج الدراسات المرتبطة بالقوة الذكية على أهمية التوسع في دراسة مضامين وأبعاد القوة الذكية لما لها من تأثيرات واضحة على البيئة الدولية والدول.

الدراسات السابقة المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية

دراسة **أبو عجيلة** (2012) بعنوان "**أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط (2001 – 2008)**". هدفت الدراسة إلى بحث الكيفية التي تأثرت بها السياسة الخارجية الأمريكية في منظمة الشرق الأوسط بأحداث 11 سبتمبر، والكشف عن الإبعاد الإستراتيجية للسياسة الأمريكية في المنطقة بعد هذه الإحداث، والوقوف على دور الأحداث في خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة، وتقييم جدوى هذه الإحداث بالنسبة لمجتمعات المنطقة، والتعرف علي طابع العلاقة بين نشاط التنظيمات الإسلامية وسياسة الهيمنة الأمريكية، ومعرفة الخصائص الحضارية والجغرافية والاقتصادية للمنطقة ومكانتها في السياسة الدولية، والتعرف علي مستقبل المنطقة في ظل ما يدور من سياسات أمريكية مختلفة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها الاتجاه نحو تغيير الخارطة السياسية للمنطقة بواسطة قيام الشرق الأوسط الكبير الذي يراعى فيه قيام كيانات سياسية جديدة قوامها الأقليات والأثينيات العرقية والدينية بتفكيك الوضع القائم ثم إعادة بنائه واستغلال هذه الكيانات لاحقا في دعم المصالح الأمريكية والدور الأمريكي في المنطقة.

دراسة **الهقيش** (2012) بعنوان "**السياسة الخارجية الامريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي (2001 – 2011)**". هدفت الدراسة لتحليل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، والتعريف بالمواقف الأمريكية من الثورات العربية 2011

ووصول بعض حركات الإسلام السياسي إلى السلطة، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل التالي: ما مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركات الإسلام السياسي في العالم العربي؟. وقد توصلت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الحركات السياسية الإسلامية المعاصرة ككتلة واحدة متجانسة وبالتالي إصدار أحكام ذات طابع تعميمي عليها، فهذه الحركات وإن كانت تتفق في تبنيها للإسلام كمرجعية أساسية تشتق منها نظرياتها السياسية فإنها تختلف فيما بينها في الآليات التي توظفها في تفعيل هذه النظريات، وضمن هذا الإطار ينبغي فهم مواقف هذه الحركات المتفاوتة من ظاهرة العنف السياسي.

دراسة **وافي** (2015) بعنوان "**دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية (2001 – 2012): دراسة تحليلية**". هدفت الدراسة إلى الإجابة عن حقيقة الدور الذي يلعبه الدين كعامل مؤثر فعلياً في السياسة الخارجية الامريكية منذ العام 2001 إلى العام 2012. وقد تم صياغة فرضيتين للدراسة تتمثلان بالآتي: الاولى: يعد الدين عاملاً من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الامريكية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من عام 2001 إلى عام 2012. الثانية: أن تأثير الدين في السياسات الخارجية الامريكية في عهد الرئيس بوش الأبن كان أقوى وأكثر وضوحاً منه في عهد الرئيس أوباما. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها ان العامل الديني المتمثل بالعقيدة الإنجيلية كان عاملاً رئيساً في التأثير على مسار السياسة الخارجية الأمريكية، بإعتبار أن أهم استراتيجيات ومشاريع السياسة الخارجية التي عكفت كل من إدارتي بوش الأبن وأوباما على تنفيذها خصوصاً في العالم الإسلامي ترتبط إرتباطاً بيناً بالكتاب المسيحي المقدس بشكل عام ونبوءاته لنهاية التاريخ على وجه الخصوص. كما ان صناع قرار السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية منذ العام 2001 إلى العام 2012 عمدوا إلى تأطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وفقاً لنبوءات نهاية التاريخ التي تكفلت الولايات المتحدة الأمريكية بالسعي لتحقيقها منذ بداية تأسيسها.

ويظهر مما سبق ومن خلال الإطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بالسياسة الخارجية الأمريكية ما يلي:

1. توزعت أهداف الجهود المعرفية السابقة في ثلاثة اتجاهات، هي: الدبلوماسية الأمريكية تجاه المنطقة العربية؛ وتحليل السياسة الخارجية الأمريكية؛ والدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الأمريكية.
2. أوصت غالبية الدراسات السابقة بضرورة البحث والتقصي بالسياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية، وتوسيع الدراسات حولها بشكل يُمكن الاستفادة منها.

الدراسات السابقة الرابطة بين متغيرات الدراسة الحالية

دراسة **درعاوي** (2011) بعنوان "**دور الإعلام الأمريكي في صنع السياسة الخارجية الامريكية: قناة الحرة نموذجاً**". هدفت الدراسة إلى بيان الدور الذي يقوم به الإعلام في السياسة الخارجية الأمريكية، والتعرف على ما يقوم به الإعلام في الدفاع أو في توجيه السياسات الخارجية للدول، وتحديداً ما قام به الإعلام الأمريكي من دور بارز في الساحة العراقية قبيل وفي أثناء الحرب على العراق. وقد تمحور التساؤل الرئيسي للدراسة حول تسخير الجانب الإعلامي لخدمة الأجندة السياسية وهو التساؤل الذي يدور حول كيفية تأثير وسائل الإعلام الأمريكية بشكل عام في رسم السياسة الخارجية الامريكية؟، ثم حول الدور الأساسي الذي تقوم به قناة الحرة في الدفاع عن الوجود الأمريكي في الساحة العراقية؟ بالإضافة إلى تناول موضوعات تدعم الرؤية السياسية مثل إستخدام الدعاية في خدمة الأهداف السياسية. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن قناة الحرة كجزء من الاستراتيجية الامريكية للتأثير في الرأي العام العربي بشكل خاص والإسلامي عموماً استخدمت كأداة من ادوات الدبلوماسية الأمريكية الهادفة إلى التأثير في الشعوب العربية.

دراسة **بوشريه** (2012) بعنوان "**تحول طبيعة متغير القوة في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية 2001-2012**". هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى تحول طبيعة متغير القوة في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية خلال الفترة 2001 -2012، حيث مرت الإستراتيجية العسكرية الأمريكية بأربعة مراحل كبرى منذ خروجها من سياسية العزلة إبان الحرب العالمية الثانية، فقد تمثلت المرحلة الأولى عند صنعها لأول قنبلة نووية في 1945، ثم دخلت الولايات المتحدة في المرحلة الثانية من تطور

إستراتيجيتها العسكرية وهي تمكن الاتحاد السوفيتي من تجربة أول قنبلة نووية لها عام 1949 وبالتالي أصبح هناك نوع من توازن القوى بين الطرفين، وتمثلت المرحلة الثالثة في إعادة التفكير في إستراتيجيتها العسكرية بعد الهزيمة التي تعرضت لها الولايات المتحدة في الحرب الفيتنامية سنة 1954 التي لم تكن مجرد هزيمة عسكرية للسمعة الأمريكية العسكرية والسياسية بل كانت ضربة قاسية لقدرة الولايات المتحدة الاقتصادية وخاصة إنها استنزفت قواها المالية، ثم دخلت الولايات المتحدة في المرحلة الرابعة والأخيرة من تطور إستراتيجيتها العسكرية التي تمثلت في أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي مثلت نقطة تحول هامة في تطور الإستراتيجية العسكرية الأمريكية. و تعد القوة من المفاهيم الأساسية في الفكر الاستراتيجي العسكري الأمريكي الذي لطالما يبحث عن التجدد الدائم في بطون الأفكار لكي يخرج بأطروحات فكرية نموذجية متكاملة تكون بصيغة نظريات أو مشاريع أو استراتيجيات تأخذ طريقها إلى المجال التطبيقي من قبل مختلف الإدارات الأمريكية التي تعاقبت على الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إذ أقدمت الولايات المتحدة على إعلان الحرب على الإرهاب الدولي واستعملت فيها القوة العسكرية المباشرة في كل من أفغانستان والعراق، بعد ذلك وظفت القوة الناعمة التي تعني مجموعة من العوامل التي تحقق أهداف الدولة دون اللجوء إلى استخدام القوة الصلبة، إلا أن هذه النظرية هي الأخرى انتقدت بشدة، على اعتبار أنها لا تستطيع أن تكافح إرهاب منظمات عابرة للقارات، وليست لها هياكل محددة، فتوصلت الإدارة الأمريكية إلى نظرية القوة الذكية (Smart Power) التي تعني القدرة على الجمع بين القوة الصلبة (Hard Power) والقوة الناعمة (Soft power) في إستراتيجية واحدة ناجحة.

دراسة **العبيدي** (2015) بعنوان "**الإمبراطورية الناعمة: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط**". هدفت هذه الدراسة إلى بيان السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط مع وصول الرئيس الأمريكي باراك أوباما Barack Obama إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ظهر تحول واضح في السياسة الخارجية الأمريكية، نحو القوة الناعمة، إلا أن ذلك لا يعني الابتعاد المطلق عن القوة الصلبة، بل محاولة تجنب الاستخدام المفرط لها، وتوصلت الدراسة إلى أن الولايات

المتحدة الأمريكية تمتلك الجيش الأقوى والأحدث في العالم، كما أنها الدولة الأولى في الإنفاق العسكري العالمي، كما أن وجود المجتمع الصناعي العسكري الذي يمثل عامل ضغط كبير على الإدارة الأمريكية، كل هذه الأمور تجعل الابتعاد الكلي عن القوة الصلبة أمر صعب بالنسبة لأي رئيس أمريكي.

ويتضح من الإطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بالعلاقة بين الاستراتيجية الإعلامية الامريكية والقوة الذكية والسياسة الخارجية الأمريكية في الوطن العربي ما يأتي:

1. أخذت أهداف الدراسات السابقة المتعلقة بالعلاقة بين الاستراتيجية الإعلامية الامريكية والقوة الذكية والسياسة الخارجية الأمريكية في الوطن العربي ثلاثة توجهات، هي: تحديد دور القوة، وتعريف مصادر القوة، وطبيعة السياسة الخارجية الأمريكية.
2. أكدت جميع الدراسات السابقة المتعلقة بالعلاقة بين الاستراتيجية الإعلامية الامريكية والقوة الذكية والسياسة الخارجية الأمريكية في الوطن العربي على أهمية إجراء المزيد من الدراسات حولها.

مجالات الإفادة من الدراسات السابقة

يستعرض هذا المحور مجالات الإفادة من الدراسات السابقة في إجراء الدراسة الحالية، وأوجه اتفاقها واختلافها معها، مع عرض جوانب تميزها عن الدراسات السابقة، وكما يلي:

مجالات إفادة الدارسة الحالية من الدراسات السابقة

تتحدد مجالات إفادة الدارسة الحالية من الدراسات السابقة بـ:

1. تهيئة بعض المجالات المتعلقة بالأُطر النظرية للدراسة الحالية، وبناء جانب من أركان هذه الأطر.
2. الاهتداء إلى بعض المراجع والدراسات والمواقع الإلكترونية المتعلقة بموضوعات الدراسة، والإيمان بأن بناء الفلسفة والمضامين الفكرية للإطار النظري يتطلب منهجية مبنية على تساؤلات منطقية يجاب عنها تباعاً، لتقود في النهاية إلى

تكامل الرؤية عن علاقات مواضيع الدراسة، وعدم جواز تركها دون ربط موضوعي لمتغيراتها.

3. الحاجة إلى هذا النوع من الدراسات لالقاء الضوء على أهداف ومماسات الولايات المتحدة في التحكم والسيطرة على ثروات وإمكانات الدول العربية.
4. إجراء مقارنة بين نتائج تلك الدراسات، ونتائج الدراسة الحالية.
5. توظيف التراكم الفكري لتلك الدراسات في تأطير الظواهر ذات العلاقة بالدراسة الحالية.

جوانب الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تتحدد هذه الجوانب في إطار الأهداف التي سعت الدراسة الحالية لتحقيقها، وكالآتي:

1. اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة بوشريه (2012) بتركيزها على موضوع السياسة الخارجية الامريكية وتحليلها لأدوات القوة الامريكية في تنفيذ سياستها الخارجية في المنطقة العربية، وأخيراً، تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة العبيدي (2015) بتناولها موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.
2. تلتقي الدراسة الحالية مع دراسة العزاوي (2008) ودراسة حشود (2013) ودراسة عبدالله (2016) بتناول الجانب الإعلامي والاستراتيجية الإعلامية الامريكية، وتختلف عنها في تركيزها، ففي الدراسة الحالية تم التركيز على الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية في الوطن العربي.
3. تتفق الدراسة الحالية مع دراسة **Wienbrenner** (2007) ودراسة **Wilson III** (2008) في تناولها لموضوع القوة الذكية (الخشنة والناعمة). كما تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة علي (2009) بمناقشة مقومات القوة الأمريكية وتأثيرها على النظام الدولي.
4. تلتقي الدراسة الحالية مع دراسة محمود (2007) ودراسة أبو عجيلة (2012) بالتركيز على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه الوطن العربي ومنطقة الشرق الاوسط

5. تختلف الدراسة الحالية مع دراسة بوشريه (2012) بمحاولتها تحليل فاعلية استخدام الاستراتيجية الاعلامية الامريكية كأحد أدوات القوة الذكية ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، وتختلف أيضا في الفترة التي تغطيها الدراسة. وأخيراً، فإن الدراسة الحالية تختلف مع دراسة العبيدي (2015) بمحاولتها تحليل فاعلية استخدام الاستراتيجية الاعلامية الامريكية كأحد أدوات القوة الناعمة ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية.

موقع الدراسة الحالية من الجهود المعرفية السابقة (مجالات تميزها)

تتسم هذه الدراسة بما يأتي:

1. الشمولية Comprehensive: وتتأتى من تناولها لمتغيرات الدراسات السابقة مجتمعةً، وهو ما لم تلتفت إليه أي دراسة من الدراسات التي أوردناها آنفاً. إذ سعت الدراسة الحالية إلى:

أ- بناء إطار معرفي فلسفي لموضوعات الدراسة الحالية، من خلال تتبع إنجازات الأدبيات المتخصصة، وتجذير المعرفة التي تحويها، في محاولة للإجابة عن تساؤلات مشكلة الدراسة.

ب- تحديد دور الإستراتيجية الإعلامية الأمريكية كأحد أدوات القوة الذكية في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية في الفترة 2010 - 2016.

2. أسلوب العرض Display Style: امتازت الدراسة الحالية بأسلوب العرض والتحليل العلمي ذي الطابع الفلسفي المقترن بالبساطة والوضوح، والحرص على انسيابية المعلومات وترابطها المتوازن، بما يسهل فهمها واستيعابها من قبل المستفيدين.

3. المنهج Methodology: لجأ الباحث في دراسته الحالية إلى مجموعة من مناهج البحث العلمي وصولاً لتحقيق أهداف دراسته، والتي كان من أهمها المنهج الوصفي والمنهج التاريخي ومنهج التشابك المعرفي، وهو ما يكسب الأطروحة طابع الأصالة والتجديد من حيث تناولها لمجموعة من المتغيرات التي لم يتم دراستها بشكل تكاملي، من قبل على حد علم الباحث.

4.البيئة المبحوثة Environmental Surveyed: فالبيئة العربية الممثلة بالدول العربية تعيش ظروفاً غير إعتيادية في كافة المجالات، وبما يجعل الدراسة تعيش هذه الظروف وتعتد بها في كل خطوة، كونها ظروفاً غير اعتيادية، وتكابد فيها الدول العربية توتراً عالياً وتغييرات سريعة.

الفصل الثالث

الاستراتيجية الإعلامية .. القوة الذكية .. السياسة الخارجية

1.3 الاستراتيجية

تمثل الاستراتيجية نقطة الإنطلاق بالنسبة للدول في رسم خططها وتنفيذ سياساتها، وتعود الجذور التأريخية لمصطلح الاستراتيجية إلى زمن قديم، منذ حروب ما قبل الميلاد، والتي استطاع فيها القائد العسكري الاستراتيجي Hannibal الحاق الهزيمة بالجيش الروماني المُكون من (72000) جندي مقابل (20000) جندي تحت قيادته وذلك قبل الميلاد بمئتي عام تقريباً. حيث فاجأ هذا القائد الجيش الروماني بمناورات وتحركات بجيشه كانت الأولى من نوعها آنذاك، إذ اتبع أسلوب المبادرة في الهجوم بدلاً من انتظار الجيش الروماني والعمل برد الفعل مما مثل قوة كبيرة أدخلت الرعب في قدرات الجيش الروماني وإمكاناته (Cohen, 2004).

وطبقاً لـ Cummings هناك مصدرين أساسيين لفهم الاستراتيجية، الأول، هو المصدر البايولوجي Biologic والذي يميز الوجود الدائم للمنافسة الطبيعية، ويسلم بالدور الجزئي للاختيار ما بين الأنواع، ويسعى لاحتواء مبادئ الحث والتحفيز بخصوص الاستثناء التنافسي، ويضيف مواهب التخيل والمنطق لتمييز ما هو استراتيجي عن غيره. والثاني، هو مصدر تقليدي Traditional من الفن والعلم في القيادة، ففي الشرق نرى الفكرة الكلاسيكية لقدامى الصينيين عن الحرب . "فنون الحرب" (500 قبل الميلاد) . تستخدم الفكرة القائلة بأن أرقى مستوى للقيادة يظهر عند التغلب على الأعداء عن طريق استخدام الاستراتيجية التي هي في جوهرها التخطيط، التنظيم، التكتيكات واقتناص الفرص، وليس ببعيد عن هذا الطرح عندما يثير Henderson الجدل حول إحتمالية كون مبدأ الاختيار في أصل الأنواع دليل أفضل على المنافسة. وفي الغرب فإن الاستراتيجية Strategy أُشتقت من الكلمة الإغريقية Strategos والتي تبلورت أثناء الإصلاحات الديمقراطية، بالإشارة إلى الوحدات العسكرية والسياسية التي كونت مجلس الحرب (إدريس والغالبي، 2012). وهكذا فإن التعرف واكتشاف

مبادئ مشابهة في كتابات الاستراتيجيين تشير إلى أن تأريخ الاستراتيجية أقدم من الناحية العسكرية والسياسية.

وعليه، فالاستراتيجية تشير إلى المبادرة بشن هجوم كبير متضمناً العديد من المبادرات المتزامنة على جبهات متعددة بهدف تحجيم قدرات وإمكانات العدو المادية والمعنوية (Chomsky , 2005: 77). كما أوضح Stacey (2007) بأن الاستراتيجية عمليات استجابة معقدة تركز على كيفية انبثاق القصد الاستراتيجي خلال عملية التفاعل الموضعي التي تأخذ شكل الاتصال بين كافة الفاعلين. فيما أشار Ussahawanitchakit (2011) للاستراتيجية بأنها إتخاذ موقف هجومي تجاه الدولة المضادة التي هي على وشك شن الهجوم، بهدف تحجيم الخسائر التي قد تنتج عن هجومها. كما عرفها Rothaermel (2015) بأنها مجموعة من الإجراءات الموجهة بالأهداف تتخذها الدولة لتحقيق والحفاظ على مقوماتها المادية والمعنوية.

وفي إطار الدولة، فإن الاستراتيجية تعني توظيف أدوات معينة للقوة لبلوغ الأهداف السياسية التي تنشدها الدولة، بالتعاون مع اطراف أخرى تسعى نحو أهدافها الخاصة، فالإفتراض الأساسي للاستراتيجية من المنظور الوطني هو أن كل دولة قومية وكل الاطراف ما دون الدولة لها مصالح تحاول حمايتها بأفضل ما لديها من قدرات. والمصالح هي معايير منشودة لبلوغ الأهداف، ويتم تصنيفها ضمن مصطلحات مثل البقاء والإزدهار الإقتصادي، والنظام العالمي المفضل، ونشر القيم الوطنية (Yarger, 2008).

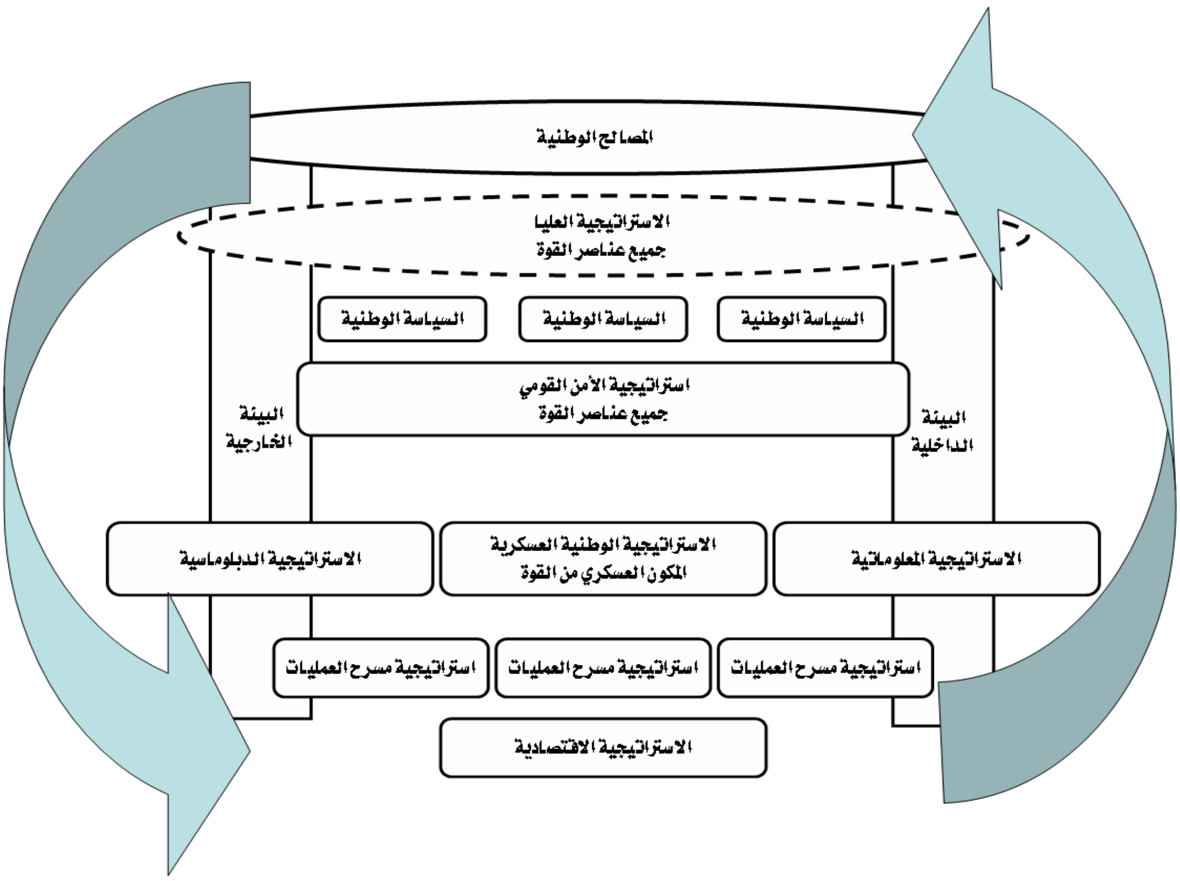
ووفقاً لرأي Yarger (2008) فإن نظرية الاستراتيجية تساهم في تغذية عقول الاستراتيجيين وصانعي السياسة، وتساعد على تنظيم فكر مسؤولي الشؤون الخارجية والأمن القومي لكي يتعاملوا مع تعقيدات البيئة الاستراتيجية وتقلباتها وتغيراتها وثوابتها، وقضاياها، وفرصها والتهديدات المتأصلة فيها. كما تشجع نظرية الاستراتيجية على إعادة التفكير في الإفتراضات الموضوعة والرغبات المأملة وكل من الإفترضات الممكنة ورغبات الخصوم والاطراف الأخرى. ويؤكد بأن نظرية الاستراتيجية تدور حول الكيفية التي تستخدم بها القيادة القوة (الموارد والوسائل) المتوافرة لدى الدولة، لفرض

سيطرتها على مجموعة من الظروف والمواقع لتحقيق الأهداف بما ينسجم وسياسة الدولة، لتوليد تأثيرات استراتيجية تدعم مصالح الدولة.

وبين Rothaermel (2015) بأن الاستراتيجية تتضمن ثلاثة عناصر رئيسة، هي:

1. تشخيص التحديات، ويتم إنجازه من خلال إجراء التحليل الاستراتيجي لبيئتي الدولة الداخلية الخارجية.
2. وضع سياسة واضحة لمواجهة التحديات، ويتم إنجازها من خلال صياغة الاستراتيجية الناتجة عن استراتيجيات الدولة واستراتيجيات مؤسساتها الرئيسة.
3. وضع مجموعة من الإجراءات المتماسكة لتنفيذ السياسة الموضوعة.

والشكل (1) يوضح الطبيعة الكلية لاستراتيجية الدولة.



الشكل (1)

يوضح Yarger الطبيعة الكلية لاستراتيجية الدولة

Source: Yarger, S. (2008). Strategy and the National Security Professional. Westport, CT: Praeger Security International: 42

مما سبق، يرى الباحث أن دور الاستراتيجية متابعة مصالح الدولة وحمايتها بطريقة مدروسة ومتناغمة وباستخدام أدوات القوة المناسبة لخلق التأثيرات الإيجابية في البيئة الداخلية والخارجية التي تدعم تحقيق أهداف الدولة، وذلك من خلال الأخذ بعين الإعتبار الخيارات المتاحة وأفضل الوسائل والسبل المؤدية للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف.

2.3 الإعلام السياسي

هناك الكثيرون ممن كتبوا حول التأثير المتنامي للإعلام، وإختلف رواد علوم الإعلام السياسي في تحديد العلاقة بين السياسة والإعلام، حيث أن العمل السياسي والعمل الإعلامي يشكلان مجالين متميزين، ولا يمكن الفصل بينهما بإعتبار أن الوظيفة الإعلامية تكمن في تبليغ وإشراك المواطنين في الحياة السياسية، وربط قنوات الإتصال بين التشكيلات المتألقة أو المتعارضة، فأضحى الجمهور مرتبطاً بما يقرأه في الصحافة ويشاهده على الشاشة أو يسمعه في الإذاعة، لذلك فإنه لا تكتمل الحياة السياسة في الدولة العصرية إلا بالإعلام الغزير والحوار الدائم بين المواطنين ومختلف أجهزة الحكم (مراد، 2011: 2).

كما شدد Romero-Frias & Vaughan (2012: 969) على أن ظهور الاعلام السياسي جاء نتيجة الإهتمام الكبير بالجوانب والقضايا السياسية والذي يهدف إلى أحداث التأثير والتغيير في الاراء والافكار والقناعات لدى الجمهور ويساهم في عملية صنع القرار السياسي، وصار يحظى باهتمام الوحدات والتيارات السياسية كونه المعبر عن فكرها وفلسفتها ونشاطاتها وتطورها وقدرتها على التأثير في الجمهور. إذ عُرف الإعلام السياسي بأنه أحد فروع الإعلام الذي يتميز بقدرته على التأثير والتغيير والاقناع ويهتم بتغطية الموضوعات السياسية وهو يسعى ايضاً لتحقيق أهداف سياسية وهو يعتبر من الادوات الفعالة التي يعتمد عليها أي نظام سياسي لتحقيق استراتيجياته المختلفة (Bennett, 2012: 23).

وعرف الاعلام السياسي بأنه الذي يهتم بطرح القضايا ذات البعد السياسي التي قد تتشابك مع غيرها من القضايا، كالقضايا الاقتصادية والاجتماعية الثقافية، فمدلول

كلمة الإعلام السياسي يتسع باتساع مفهوم السياسة نفسها (Rothmund and Lukas, 2016: 98).

لقد تزايدت اهمية الاعلام السياسي في العصر الحالي بشكل كبير اذ بات ضرورة من ضرورات الحياة المعاصرة، فالاعلام السياسي يعتبر سلطة قادرة على التأثير والتغيير، لذا فهو يمارس دورا مميزا وفعالا في التوعية السياسية للمجتمع وبوسائله المختلفة من صحف واذاعة وتلفزيون وانترنت ووسائل الكترونية مختلفة، اذ يقوم بتعزيز الوعي السياسي والإجتماعي وتدعيم القيم السياسية والمشاركة السياسية وتوعية الناس بما يدور حولهم من أحداث ومواقف سواء على المستوى الداخلي او الخارجي ويساعد في إحداث تغيير جذري في حياة المجتمع، ويتميز بقدرة فائقة في عملية التنشئة السياسية وتكوين ثقافة سياسية بالتالي حصول المشاركة السياسية خاصة عندما يكون الإعلام منظما ويسير وفق سياسية إعلامية محكمة (Niculae, et al, 2015: 3).

ويهدف الإعلام السياسي بالدرجة الأساس إلى التاثير في الرأي العام، كما يستهدف الاعلام السياسي تحقيق أهداف معينة على المستويين الوطني والدولي، فعلي المستوى الوطني، فإن الإعلام السياسي يهدف إلى التأثير في الاتجاهات، الرقابة على الحكومة، التثقيف السياسي، التسويق السياسي، تدعيم الولاء والتأييد بين المرسل والمستقبل، وترسيخ الشعور بالولاء لبلورة ثقافة قومية ومواجهة الدعاية الخارجية، والعمل على توافق الاراء والسلوك داخل المجتمع. اما على المستوى الدولي، فإن أهداف الإعلام السياسي تتمثل في جمع المعلومات الكافية عن البيئة السياسية والاجتماعية والاعلامية داخل الدولة والدول المراد التوجه اليها أو العمل فيها، دعم السياسات الخارجية للدول أو قضاياها على الصعيد الدولي، خلق صور وانطباعات ايجابية عن الدولة ومؤسساتها عند المتلقين في دول أخرى وتقوم الاذاعات والقنوات التلفزيونية الموجهة إلى الخارج بهذا الدور عادة (Strömbäck, 2011: 425).

وبهذا الصدد، فإن هناك عشرة استراتيجيات تستخدمها وسائل الإعلام العالميّة للسيطرة على والتحكم بشعوب دول العالم، وهي: استراتيجية الإلهاء وذلك عبر وابل متواصل من الإلهاءات والمعلومات التافهة، استراتيجية ابتكار المشاكل وتقديم

الحلول، استراتيجية التدرج من خلال فرض الظروف السوسيو- إقتصادية، استراتيجية المؤجل وذلك لكسب موافقة الشعوب في الوقت الراهن على تطبيق شيء ما في المستقبل، استراتيجية المخاطبة كمجموعة اطفال، استراتيجية استثارة العاطفة بدل الفكر، استراتيجية إبقاء الشعوب في حالة جهل وحماقة، استراتيجية تشجيع الشعوب على استحسان الردّاءة، استراتيجية تعويض التمرد بالإحساس بالذنب واستراتيجية معرفة الشعوب أكثر مما يعرفون أنفسهم (Chomsky & Barsamian, 2005).

واستناداً لما سبق، يرى الباحث الأهمية المتزايدة لدور وتأثير وسائل الإعلام في مجال صنع وتنفيذ السياسة الداخلية والخارجية للدول والتي برزت بشكل واضح مع التطور الحاصل في الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، التي أدت إلى إدراك النظم السياسية سواء كانت ديمقراطية أو دكتاتورية لأهمية الدور الكبير للإعلام في التأثير على الرأي العام وتوجيهه بما يخدم أهداف هذه الأنظمة وسياساتها الداخلية والخارجية، بحيث لم يقتصر دور الإعلام في عصرنا الحالي على نقل الأحداث والأخبار بل أصبح مشاركاً رئيسياً في صنع الأحداث السياسية ولا تقل أهميته عن أهمية إستخدام القوة العسكرية أو غيرها من أدوات القوة.

3.3 الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية

الاستراتيجية الإعلامية هي نتاج لمجموعة من الركائز الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإيديولوجية التي تحكم نطاق الاعلام ونظام دولته، لأن جميع ذلك يطبع مفهوم الإعلام وفلسفته وتطبيقاته وجوانبه العملية بطابع وشكل معين، فالمجتمع الأمريكي منذ الأيام الأولى لتأسيس النظام السياسي الجمهوري للولايات المتحدة الأمريكية هو مجتمع برجوازي تسوده التقاليد الرأسمالية وتتناسب هذه التقاليد مع تغيرات الأحوال السياسية والاقتصادية (الزغبي، 2010: 129).

أن الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية تعد القوة الحقيقية الخفية التي تسيير شؤون الدولة الأمريكية، وهي التي تقرر في الواقع رسم السياسة الخارجية والداخلية وتشريع القوانين وإعداد الخطط وحتى إقرار أحوال الحرب والسلم (عليوي، 2003).

وهناك متغيران أساسيان يحددان الفلسفة الأمريكية على صعيد الاستراتيجية الإعلامية، وهما (صالح، 2005: 145 – 146):

1. تقديم الدولة (الولايات المتحدة الامريكية) أمام الرأي العام الخارجي على أنها لا تخرج عن القواعد المتداولة في السلوك الدولي وتأكيد السلوك السلمي والتواضع القيادي وعرض التقاليد الداخلية على أنها نموذج التقدم والديمقراطية.
2. بناء الهيبة الدولية، بمعنى ترسيخ القناعة في الإطار الدولي بأن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل الاستقرار والتناسق في التعامل السياسي الذي تكمن خلفه قيادة ديمقراطية ترفع من مستوى المعاهدات وتعبر عن خصائص الدولة بمعناها الحقيقي.

كما أن الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية تعتمد على أسس منهجية في مخاطبة الجمهور قائمة على اعتبار الرأي العام استهلاكياً يخدم الخطط الرأسمالية، وقوة اجتماعية محركة للتاريخ تسهم في دفع دولاب النظام الرأسمالي، وأن هذه الأسس تنبع من التكوين الفكري والإيديولوجي للنظام الرأسمالي (الزغبي، 2010: 130).

إن عملية تنفيذ وتخطيط وإدارة الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية تتجلى في ثلاثة متغيرات أساسية تحدد طبيعة وخصائص التحرك الأمريكي في الخارج، وهذه المتغيرات هي (عبد الحسين، 2014: 183 – 184):

1. التركيز على الدوائر التي تقرر السياسة الخارجية في أي بلد من بلدان العالم والتي تكون ذات صلة بالأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.
2. إدراك القدرات والمؤهلات والفرص الموجودة لتمرير الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في مراكز القرار في الدول الأخرى.
3. القيام بجمع وتوزيع المعلومات لخدمة الموقف، بعبارة أخرى تعد عملية صنع القرار، ومستويات إتخاذه وميكانيكية صنع القرار من هذه المتغيرات المهمة جداً في التحرك السياسي والدعائي الأمريكي، وبالطبع فإن توافر المعلومات الحقيقة هامة لفهم كل ذلك وبيان أسلوب التحرك السياسي إذ يركز على القيادات المهنية في الدول الأخرى من خلال العمل الإتصالي الإعلامي بأوسع مفاهيمه والعمل على التلاعب في إتخاذ قرارات خاطئة تخدم السياسة الأمريكية.

أن الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية تركز على البعد الثقافي مستندة بذلك إلى إفتراضين أساسيين، هما (غريب، 2000: 78):

1. الإفتراض الوصفي، والذي من خلاله يتم الحكم على العالم بالمدى الذي يلتزم به أو يقلد الممارسات والقيم الثقافية والإجتماعية الامريكية.
2. الإفتراض الإنتقائي، حيث يتم إنتقاء صور من ثقافات أجنبية ومن خلالها يتم تكوين تصور عام عن تلك الثقافة ويعتبر هذا الإفتراض إمتداداً للمدرسة الحديثة التي تقسم العالم إلى مجتمعات تقليدية ومعاصرة، ومن خلال وجهة النظر هذه تعد الدول العربية مجتمعات تقليدية من الضروري العمل على تحديثها وجعلها مجتمعات معاصرة. كما يكشف هذا الإفتراض عن عنصرية ثقافية تقوم على رفض فكرة تعددية الثقافة في العالم وهو ميل المجتمعات إلى التمسك بقيمها الثقافية الخاصة والخوف من الهجمة الثقافية الغربية أدى إلى ظهور نظرية الصراع، والتي أصبحت واضحة في الاستراتيجية الإعلامية الامريكية.

وهناك سمات مهمة في الاستراتيجية الإعلامية الامريكية، هي (مصطفى، 2009: 33):

- الاستقطاب والهيمنة، أي ترافق الاستقطاب مع التقنية والمعلوماتية والاتصالات.
- التبعية، من خلال التبعية الإقتصادية امتداداً الى المجالات الأخرى بفضل الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها الولايات المتحدة الامريكية في الاتصالات والمال والاقتصاد والمعلوماتية.
- التغريب، ويعني إما سيادة النزعة التغريبية او الاحتذاء بالنموذج الغربي ـ الأمريكي ـ والثاني هو الاستغراب وهو شعور المرء بأنه مبعد عن البيئة التي ينتمي اليها.
- النمط الثقافي، ويعني انتاج نمط ثقافي واحد وفق إرادة المنتج المهيمن ويكون ذلك عبر وسائل السيطرة المختلفة كالتقنية والمعلوماتية والاتصالات، ولا سيما استعمال الأقمار الصناعية.

- التغطية، وهو أسلوب اعلامي على سبيل التضليل بقصد قلب الحقائق أو تزييف الوعي وتشكيل العقل وفق املاء شروط الهيمنة الايديولوجية التي مارستها وسائل الاعلام الامريكية للتغطية في تغطيتها للإسلام والحكم علية بالإرهاب.
- العولمة، وهي جعل نمط العيش والثقافة عالمياً وخلق عادات استهلاكية على نطاق عالمي، أي ان العولمة هي نقل الشيء من النطاق الوطني او القومي الى النطاق العالمي.

4.3 القوة الذكية

أهتمت الدول بالقوة منذ فجر السلالات الإنسانية، فدرسها الإغريقيون والبابليون والمصريون بغية تحليلها ووصفها وتفسرها وتقييمها. لذا يتجادل المنظرون حولها بشكل لا نهاية له، وكيف ان القوة تختلف عن التأثير والتحكم والسلطة والإكراه، وما شابه ذالك. ونظرا لتعقيدات وصفها الكاتب Perrow بأنها مستنقع لاقرار له؟ Bottom Less Swamp(Perrow, 1970)، كما اعتبرها Dahl أنها أعقد من جميع المشاكل الآخرى The Messiest Problem of All (Dahl, 1957).

فمفهوم القوة هو أحد أهم المفاهيم في العلاقات الدولية والمفسر الأساسي الذي يمكن الاعتماد عليه في فهم التفاعلات الدولية والمواقف التي تتخذها الفواعل المختلفة، وتظهر أهميته كذلك في فهم الصراعات الدولية وكيفية تجاوب الأطراف فيها بناءًا على قوتها المادية والمعنوية، إذ تطور مفهوم القدرة وتعددت اتجاهاته على مر التاريخ فيما بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية حتى العصر الحديث وبزوغ التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على مفهوم القوة سواء كانت المادية أو المعنوية (سليمان، 2016).

مفهوم القوة الذكية وخصائصها

مفهوم القوة الذكية ليس مفهوماً جديداً أو مبتكراً وإنما هو نتاج الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة معاً ولكن وفقا لاستراتيجية محددة تجمع بينهما. لذلك تتعدد تعريفات القوة الذكية بتعدد من تناولها، لأنه مفهوم ديناميكي ويرتبط بالسياق، والزمان، والمكان، والمجال الذي يستخدم فيه. ففي رأي Nye (2003) فهي قدرة الدولة التأثيرية في المحصلات التي تريدها وتغير سلوك الدول الأخرى عند الضرورة.

ويعرف Ernest (2008) القوة الذكية على أنها قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق أهداف الفاعل بكفاءة وفعالية.

أما Lecoutre (2010) فيوضح بأن القوة الذكية تقوم على فكرة الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة بحيث تشكل إطاراً مناسباً لمعالجة تهديدات اليوم غير التقليدية، وتعني تطوير استراتيجية متكاملة تستند الى قاعدة من الموارد والى مجموعة من الادوات للوصول الى الأهداف من خلال القوتين الصلبة والناعمة في آن واحد.

وهناك مجموعة من الشروط الإضافية التي يجب توافرها لتحقيق القوة الذكية، وهي (Gallarotti, 2014: 8):

1. الهدف من ممارسة القوة، فالقوة لا يمكن أن تكون ذكية دون أن يعرف ممارسوها الهدف من استخدامها والشعوب والمناطق المستهدفة من هذه القوة.
2. الإدراك والفهم الذاتي للأهداف بالاتساق مع القدرات والإمكانيات المتاحة فلا يمكن للقوة الذكية أن تعتمد على الأهداف دون تحديد عنصري الإرادة والقدرة على تحقيقها.
3. السياق الإقليمي والدولي الذي سيتم في نطاقه تحقيق الأهداف.
4. الأدوات التي سيتم استخدامها بالاضافة إلى وقت وكيفية توظيفها منفصلة أو مع غيرها.

وهناك عدد من الخصائص التي يتمتع بها مفهوم القوة الذكية، أبرزها (القحطاني، 2010):

- القوة شيء نسبي، لأن قوة الدولة تقاس بمقارنتها بالدول الأخرى.
- القوة مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت، فترتيب الدولة من حيث القوة بين الدول مرهون بوقت قياس هذه القوة والمجال المستخدمة فيه.
- تتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق السلمية وبين أسلوب الإجبار والقسر، وهو ما يميز بين ثلاثة أنواع من القوة، القوة الناعمة، والقوة المشروطة، والقوة الصلبة. والشكل (2) يوضح ذلك.



الشكل (2)

أنواع القوة الذكية

المصدر: القحطاني، مسفر. (2010). إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، المملكة العربية السعودية: 59

مكونات القوة الذكية

تعددت آراء الكتاب والمفكرين حول عناصر القوة الذكية بتعدد المجالات التي تم تناولها، فمنهم من ذهب إلى العناصر المادية، وآخرون تناولوا العناصر المعنوية، ومنهم من جمع بينهما. والعناصر المادية يمكن قياسها كمياً في حين أن العناصر المعنوية يتعذر القياس الكمي فيها.

وحددت مكونات قوة الدولة بثمانية مكونات، هي: الموقع الجغرافي، السكان، الموارد الطبيعية، القوى الإقتصادية، القوة العسكرية، الوظائف الحكومية، خصائص المجتمع وصانع القرار (الظاهر، 1999).

في حين حدد نموذج Morgenthau رائد المدرسة الواقعية، مكونات القوة بثمانية مكونات، هي (الخزرجي، 2005):

1. جغرافية الدولة، ويصف علاقتها بالقوة بقدرة الدولة على حماية أراضيها من أي نوع من أنواع التهديد
2. الموارد الطبيعية، وتتعلق بقدرة الدولة على إنتاج الأغذية والمواد الخام اللازمة للاقتصاد الصناعي وفي نموذجه فإن العلاقة بين هذين العنصرين والقوة تكمن في قدرة الدولة على الاكتفاء الذاتي.

3. القدرة الصناعية، وتتعلق بقدرة الدولة الصناعية اعتمادا على الموارد الخام ومصادر الطاقة.
4. الجاهزية العسكرية، ويعتبرها عنصراً مهماً في قوة الدولة وتتمثل في التقنية العسكرية، القيادة العسكرية، كمية وجودة القوات المسلحة.
5. السكان، وتتمثل في العدد الإجمالي للسكان وعدد السكان المتراوحة أعمارهم من (20 – 40) سنة والكثافة السكانية.
6. الشخصية الوطنية، وتمثل النمط الحضاري للدولة الذي يُظهر نوعية التفكير والانطباعات عن دولة معينة تميزها عن دولة أخرى وأعطى مثالاً لذلك بقوة الروس مقارنة بالأمريكان الذين يتميزون بالمبادرة والإبداع ، وتشدد البريطانيين، والانضباط الشامل لدى الألمان.
7. الإرادة الوطنية، وتتمثل في الترابط الوطني، القيادة، الثقة في الحكومة، الاهتمامات الشعبية بالاستراتيجيات الوطنية.
8. جودة الدبلوماسية، وهي من من أهم عناصر القوة الوطنية فهي تعد محفزة لعناصر القوة الأخرى فهي تعد وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية وتحقيق التوازن بين سياسات الدولة وقوتها. فهناك طريقتين غير مباشرتين لتقويم مدى جودة الدبلوماسية، فالأولى تعتمد على عدد الدول الرئيسية التي يمكن للدولة أن تستقطبها إلى جانبها عند مواجهة مشكلة معينة، والثانية تعتمد على الجدارة الدبلوماسية، فالجدارة الدبلوماسية تتكون من وضع سياسات تتفق مع قوة الدولة، تقويم أهداف الآخرين وقوتهم، تقويم مدى التوافق بين سياسات الدولة وسياسات الدول الأخرى واختيار الطرق الملائمة لتحقيق الأهداف الوطنية.

وحدد Sheng Ding (2006) مكونات القوة بأربعة مكونات رئيسة، هي:

1. محصلة القوة: من البديهي في تحليل القوة بأن يكون الطرف المؤثر يعرف إلى ماذا ينتهي به استخدام هذه القوة وهل سينتهي بتحقيق ما يرغب الطرف صاحب القوة، فالمحصلة (أو ماذا ينتهي به استخدام القوة) لابد أن تكون مفهومه من حيث تحديد مستوى السلوك المطلوب من الطرف الآخر عبر الزمن ودرجة

تحسنه بالاتجاه المطلوب أو من خلال استمرارية سلوك الطرف الآخر على نهج يرغب فيه الطرف المؤثر.

2. وسائل القوة: إذ ان بلوغ السيطرة ذروتها يعتمد على الأسباب الدافعة لها والأدوات المستخدمة في تحقيقها بمعنى أن الوسائل التي يستخدمها طرف معين لتحقيق نتائج محددة ومقصوده يجمع بين الوسائل الفكرية والعملية.
3. سياق القوة: ويشمل الأنشطة التي يوظفها الطرف المؤثر لتحقيق النفوذ المستهدف، وهذه الانشطة للقوة تتمثل في الإجبار، الحوافز، التلاعب،الإقناع، والنفوذ.
4. التقويم النهائي: لكي يتم تقويم قوة طرف معين لتحقيق هدف معين لابد من أخذ محتوى هذه القوة ومكوناتها بعين الاعتبار، والتي تتكون من عنصرين الأول يتعلق بتحديد درجة التأثير المقصودة، والبدائل التي يملكها الطرف الرئيسي ، والثاني يتعلق بالأطراف الأخرى المساندة للطرف المؤثر، وبتحليل هذه الأطراف يعكس ماذا يحتاج إليه الطرف المؤثر، وتقدير الاستجابة لتصرفات الطرف المؤثر في محاولته لبسط نفوذه.

كما تم تحديد أنواع القوة الذكية بنوعين، القوة الناعمة والقوة الصلبة، فالفاعل بحاجة إلى إدراك مخزون الدولة من الأدوات والإمكانات ونقاط القوة ونقاط الضعف والقيود على مقدرات القوة، فالقوة الذكية ليس فقط امتلاك المصادر الناعمة والصلبة والمزج بينهما بل القدرة على تحديد وقت استخدامها وأي نوعي القوة يفضل استخدامه في الموقف والقدرة على تحديد متى يتم الدمج بينهما وكيف يتم الدمج. فالاتجاه المركب لتفسير القوة من خلال القوة الذكية يعنى التعامل مع عناصر القوة الناعمة والصلبة ليس على أساس كونهم منفصلين بل على التعامل معهم ككل والتعامل مع التداخل القائم بينهما (Gallarotti, 2014).

العلاقة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة

كان المفهوم التقليدي للقوة هو مفهوم القوة الصلبة بما يشمل القوة العسكرية والقوة الاقتصادية بالأساس والذي تبنته المدرسة الواقعية وتم فهم التفاعلات الدولية من

خلاله لفترات طويلة، ويعتمد بالأساس على مقدرات الدولة المادية وقدرتها على توظيفها لإجبار خصومها على اتباع ما تنشده وبالتالي تحقيق أهدافها ومصالحها.

وعلى الصعيد الآخر، تبنى آخرون مفهوم القوة الناعمة على أنه المقوم الأهم من مقومات القوة، حيث تعتبر القوة الناعمة أحد أهم مكونات القوة التي تستند عليها الفواعل الدولية المختلفة، ولعب مفهوم القوة الناعمة منذ تقديم Joseph S. Nye له دورا هاما في السياسة الخارجية الأمريكية. ولكن بعد ذلك توسع المفهوم بشكل كبير واعتمدت عليه الدول بشكل أكبر وأصبحت القوة الناعمة ركناً من أركان القوة لكثير من الدول التي تسعى لخلق مكان لها على الساحة الدولية فمنها الصين والهند وتركيا وغيرها من الدول.

ومع الأخذ في الاعتبار استمرار القوة الصلبة كعنصر أساسي للقوة بل إن امتلاك القوة الناعمة يلي القوة الصلبة (العسكرية والاقتصادية) حيث أن القوة الناعمة تعتمد على جاذبية الدولة ولا يمكن لدولة ضعيفة أو متهالكة اقتصاديا أن يكون لها جاذبية وتأثير على غيرها من الدول. وفيما يلي توضيح مضامين كلاً من القوة الصلبة والقوة الناعمة والعلاقة فيما بينهما.

أولاً: القوة الصلبة

يقصد بالقوة الصلبة Hard Power القوة العسكرية، التي يمكن توظيفها أو استخدامها فعلاً لإنجاز أهداف يراد بلوغها او تحقيقها ،ويحفل تاريخ الولايات المتحدة بالعشرات من الحالات استخدمت فيها الاداة العسكرية مما يجعل سياستها وسلوكها يتسم في الكثير من الأحيان، ليس بالطابع العسكري فحسب، إنما مخالفاً لمقتضيات الشرعية الدولية احياناً، وللقواعد الاخلاقية والإنسانية احياناً أخرى (Nye, 2003). كما عرفت بأنها يشير إلى المفهوم التقليدي للقوة والذي يعرف القوة على أنها القدرة على فرض السيطرة على الآخرين عن طريق الإكراه أو الحوافز المادية، وتعتبر المصادر الأساسية للقوة الصلبة هي القوة العسكرية والقوة الاقتصادية (سليمان، 2016).

إن المتتبع لاستخدامات الولايات المتحدة الأمريكية لقوتها العسكرية المباشرة، يلاحظ أن هناك شكلين من الاستخدامات، هما (عبد السلام، 2001):

الأول: التهديد باستخدام القوة او في نمط الإجبار وهي استخدامات تهديدية تهدف الى التأثير في إرادة الخصم في اتجاه منعه من القيام بسلوك مُعين يرغب بالقيام به (الردع)، أو دفعه نحو إتباع سلوك معين لا يرغب في القيام به (إجبار).

الثاني: الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية، ويرتبط هذا الشكل بالاستخدام القتالي لها في إطار نمط الدفاع، أو نمط الهجوم ضد قوات أو قدرات الخصم بهدف إحداث أثار تدميرية مباشرة بها ترتبط بغرض العمليات العسكرية .فالدفاع يهدف الى منع الطرف المضاد من تحقيق أهدافه عن طريق صد أو دفع هجوم يتم شنه ضد الدولة، مع تقليص الخسائر الى اقصى حد ممكن، أما الهجوم فيعني مبادرة الدولة باستخدام قوتها العسكرية ضد دولة أخرى بهدف إلحاق الهزيمة بها، وهذا يتم من خلال تحقيق أهداف الهجوم التي ترتبط بالحصول على قيمة معينة بالقوة.

فتوظيف القوة العسكرية ينطوي على شقين، الدفاع أو الهجوم، ففي النوع الأول (الدفاع) تكون قوات عسكرية للدولة في أوضاع قتالية دفاعية تمنع الخصم من تحقيق الغاية التي وظف من اجلها قوته العسكرية، في حين يعني (الهجوم) تغير الوضع القتالي للقوات العسكرية للدولة من النمط المستكن (الدفاع) الى نمط التعرض بالهجوم (فهمي، 2009).

ويرى الباحث أن مقومات القوة الصلبة تختلف من دولة إلى دولة حسب المقدرات العسكرية والإقتصادية والسياسية والجغرافية والموارد الطبيعية والسكانية، إلا أن القوة العسكرية هي أكثر أشكال القوة الصلبة التي لجأت إليها بعض الدول لتحقيق أهدافها، ولا يعني ذلك استخدام التدخل العسكري المباشر في بعض الأحيان، إذ قد تستخدم القوة العسكرية للردع والإكراه والدفاع، بالإضافة إلى التدخل المباشر، ولا يقلل ذلك من أهمية بعض المقومات الأخرى للقوة الصلبة مثل القوة الإقتصادية والتي قد تستخدم لفرض العقوبات أو تقديم المنح والمساعدات. ومع تطور وتشابك المصالح الدولية، فقد أصبح اللجوء إلى إستخدام التدخل العسكري المباشر آخر الخيارات التي تلجأ إليها الدول في كثير من الأحيان لحل مشكلاتها فيما بينها أو للدفاع عن مصالحها القومية.

ثانياً: القوة الناعمة

حظي مصطلح القوة الناعمة Soft Power بانتشار واسع بين الكتاب والمفكرين داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها. إذ عرفها Wienbrenner (2007) بأنها أداة الليبراليين في تحقيق سياساتهم. فيما عرفها Nye (2004) بأنها القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإقناع وليس الإكراه. وحددها Luckes (2007) بأنها القدرة على الجذب والاستقطاب اللذين يؤديان الى التراضي ويمكن ان تجعل الآخرين يحترمون قيمك ومثلك ويفعلون ما تريده.

كما عرفها Quanyi Zhang (2008) بأنها تلك القوة التي تؤكد استخدام الوسائل الحضارية والاقتصادية والدعائية. أما Yun & Kim (2008) فعرفاها بدرجة القبول والتأييد الذي تلقاه على المستوى المحلي بين مواطنيها وعلى المستوى الدولي بين دول العالم.

إن القوة الناعمة، ليست بالتأثير فقط، إذ أن التأثير قد يرتكز ايضا على القوة الصلبة من خلال التهديد ، كما أن القوة الناعمة أكثر من مجرد الإقناع أو القدرة على استمالة الناس بالحجة، ولو أن ذلك جزء منها، بل هي ايضاً القدرة على الجذب، والجذب كثيراً ما يؤدي الى الاذعان، وعند تعريف القوة الناعمة من خلال السلوك فإنها ببساطة تعني القوة الجذابة. أما بالنسبة لموارد القوة الناعمة فهي وسائل الإعلام والأدوات العلمية والاقتصادية والمساعدات والقروض وكذلك الأدوات الثقافية وغيرها التي تنتج مثل هذه الجاذبية في الدول (محفوظ،2011).

وهي اتجاه أكثر جاذبية لفرض القوة يختلف عن الوسائل التقليدية، فالدولة تستطيع تحقيق الأهداف التي تسعى إليها في السياسة الدولية لأن غيرها من الدول ترغب في أن تتبعها أو لأنها ارتضت وضع معين يصنع مجموعة من النتائج المترتبة والتي تستهدفها الدولة التي تمارس قوتها، وهذا يحدث عندما تستطيع الدولة جعل غيرها من الدول يرغب في ما ترغبه هي وترتبط القدرة على التأثير في الاخرين وتوجيه رغباتهم وتحديدها بمصادر معنوية أو غير مادية للقوة كالثقافة والايديولوجيا والمؤسسات (سليمان، 2016).

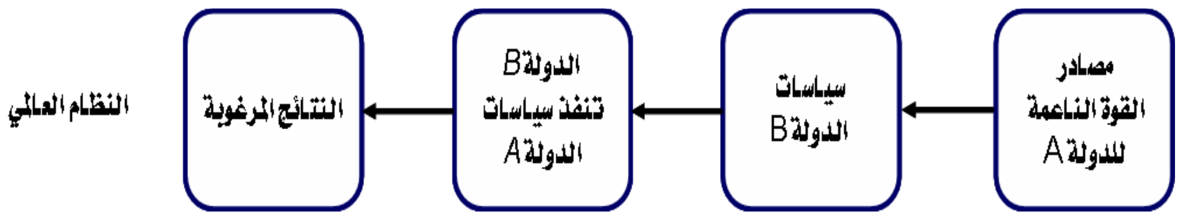
وعليه، ومن خلال التعاريف السابقة للقوة الناعمة، يرى الباحث أن القوة الناعمة تتضمن:

- ترويج حضارة الدولة وثقافتها محلياً ودولياً بشكل يبرز جاذبيتها، ويزيد من قبولها على المستويين المحلي والدولي.
- تفترض حل المشكلات بالوسائل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، بعيداً عن القسر والإجبار.
- الابتعاد عن الترهيب والتهديد، وانتهاج علاقات مبنية على حسن الجوار مع الاخرين.
- التعامل مع الأزمات بعدالة وموضوعية، والتركيز على أيدلوجياتها.

ووفقاً لذلك، يرى Wienbrenner (2007) أن المصدر الرئيس للقوة الناعمة يتمثل في القدرة على جذب الآخرين في الاتجاه المرغوب، ووسيلتها هي الدبلوماسية العامة التي تشمل :الدبلوماسية الثنائية، الدبلوماسية متعددة الأطراف، والدرجة التي تستخدم فيها الدولة قيمها السياسية المثالية أو المرغوبة.

أما Nye (2004) فقد ذكر بأن مصادر القوة الناعمة تتمثل في ثلاثة مصادر، هي: الحضارة والثقافة، القيم والسياسات المحلية والسياسات الخارجية. وأكد على أن أغلب مصادر القوة الناعمة ليست تحت سيطرة الحكومة، لأنها كثيراً ما تعتمد على الجمهور المتلقي، وغالباً ما تعمل بصورة غير مباشرة.

وقام Sheng Ding (2006) ببناء نموذج يربط مصادر القوة الناعمة التي ذكرها بالنتائج المتحققة. وكما هو موضح بالشكل (3).



Source: Sheng ding, (2006). Soft power and the rise of china: an assessment of china's soft power in its modernization process. Unpublished PhD thesis, university of New Jersey.

الشكل (3)

نموذج ربط مصادر القوة الناعمة

كما أوضح Sheng Ding (2006) كيف تحدث الجاذبية في عملية تحويل القوة الناعمة إلى ثلاثة مستويات، وكما هو موضح بالجدول (4).

الجدول (4)

مستويات الجاذبية في عملية تحويل القوة الناعمة

المستوى	موضوع الجذب	الموارد الممكنة
الأول	النخب السياسية للدول الأجنبية	السياسات ثم الحضارة ثم القيم
الثاني	الجماعات المصلحية الأجنبية	القيم ثم السياسات ثم الحضارة
الثالث	الجماهير للدول الأجنبية	الحضارة ثم القيم ثم السياسات

وبحسب النموذج أعلاه إذا كانت القوة الناعمة موجهة إلى النخب السياسية فإنها تركز على السياسات، ولكن عندما تتوجه للجماعات المصلحية فإنها تركز على القيم، أما إذا كانت موجهة إلى الجماهير الأجنبية فإنها تهتم بالحضارة أولا.

وعليه، يتضح لدى الباحث بأن مقومات القوة الناعمة الأمريكية يمكن استخدامها بشكل أساسي من قبل الولايات المتحدة الأمريكسة من خلال الجذب والإغواء وبطريقة غير مباشرة عبر تقديم صور إيجابية للسياسة والثقافة الأمريكية تقوم على إستمالة مشاعر المجتمعات الأخرى وإقناعها بالنموذج الأمريكي القائم على حماية وإحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والمشاركة السياسية والتسامح مع الأديان والحضارات الأخرى، وهو ما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ترسيخه من خلال وسائل إعلامها ومراكزها ونشاطتها وبرامج التبادل الثقافي والعلمي وخاصة التي تلامس أحتياجات وتطلعات الشعوب ومن ضمنها الشعوب العربية.

ويؤكد Gallarotti (2014: 12 –13) إن القوتين الصلبة والناعمة مترابطتان معاً، ذلك لأن كلاهما من جوانب قدرة المرء على تحقيق أغراضه بالتأثير على سلوك الآخرين، وما يميز بينهما هو الدرجة في طبيعة السلوك في كون الموارد الملوسة، فالقوة الآمرة يمكن أن ترتكز على الإرغام أو على الإغراء، أما قوة التعاون الطوعي، فيمكن أن ترتكز على جاذبية ثقافة المرء وقيمه أو مقدرته على التلاعب بأولويات الخيارات السياسية بطريقة تجعل الآخرين يعجزون عن التعبير عن بعض التفصيلات لأنها تعبر عن الواقع بشكل أكثر من اللازم، وتتدرج من أنماط السلوك بين الأمر

والتعاون الطوعي الى الإغراء الاقتصادي ، وتميل موارد القوة الناعمة الى الترابط مع طرف التعاون الطوعي، بينما تترابط موارد القوة الصلبة في العادة مع السلوك الآمر، والقوة الآمرة قد تستخدم احياناً لإقامة مؤسسات تعتبر مشروعة وقانونية فيما بعد، فالاقتصاد القوي لا يقتصر على تقديم موارد للعقوبات والمدفوعات فحسب، بل يمكنه ايضاً أن يكون مصدراً للجاذبية من خلال القوة الاقتصادية التي تعتبر عامل مؤثر في العلاقات الاقتصادية الدولية في ضوء ما تمتلكه الدول من إمكانيات وحاجتها الى المساعدات الخارجيه، بما تشكله من أداة ضغط على تلك الدول.

وقد ذكر Nye (2004) أن العلاقة بين القوة الناعمة والصلبة بأن كلاً منهما يعزز الآخر، وأن القوة الناعمة ليست ببساطة انعكاس للقوة الصلبة، ولكن كليهما وسائل لجعل الطرف الآخر في السياق الذي يرغب فيه الطرف الرئيسي. وشدد على أهمية أن تسعى الدول لتطوير قوتها الناعمة والصلبة معاً، لأن أياً منهما لن يكون فعالاً في غياب الآخر، فالحصول على السلم أصعب من الدخول في حرب، والقوة الناعمة هي الطريق للحصول على السلم الذي يعد الأصعب.

لذلك أكد Schmidt (2007) على أنه يمكن لمصادر القوة الناعمة أن تعزز القوة الصلبة والعكس بالعكس، فبالتأكيد الصورة الايجابية القوية يمكن ان تكسب المزيد من الحلفاء، وهي بدورها يمكن ان تدعم دفاعات الدولة. كما أن إرسال قوات للدفاع عن الدولة ضد الهجوم بالتأكيد سوف يكسب صورة افضل للدولة المدافعة، فبعض المفكرين أكد على الحجم الذي حظيت فيه الولايات المتحدة الأمريكية في ترتيب الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الحرب التي انشأت السلام الأمريكي، فتلك المنزلة التي دُعمت بأولوية الجيش المساند، ناهيك عن امتلاك القوة الصلبة نفسها يمكن أن يجعل الدولة نموذجاً يحتذى ضمن نطاق متنوع. فهذه القوة الصلبة الشاملة تولد قوة ناعمة كبيرة من خلال تعزيز الاحترام والاعجاب.

ويرى Chertoff (2008) أن القوة الصلبة تساعد على تحقيق بعض جوانب القوة الناعمة، وأن القوة الناعمة تتطلب القفز فوق الحكومات إلى الشعوب.

وعليه، تقوم القوة الذكية على فكرة الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة بحيث تشكل إطاراً مناسباً لمعالجة تهديدات اليوم غير التقليدية، وهي مفهوم يمكن تفسيره وهو

أن القوة الصلبة أو قوة الإكراه تكون من خلال القوة العسكرية او الاقتصادية، بينما القوة الناعمة هي القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الجذب بدلاً من الإكراه والمدفوعات، في حين القوة الذكية ليست كالقوة الصلبة ولا الناعمة لكنها مزيج من كلاهما، وتعني تطوير استراتيجية متكاملة تستند الى قاعدة من الموارد والى مجموعة من الأدوات للوصول الى الأهداف من خلال القوتين الصلبة والناعمة في آن واحد (Sophie, 2010).

لكن في النهاية، فإن القوتين بمقدار ما يترابطان فهما تعملان على تكوين مورد القوة الذكية وهكذا يمكن أن يشتركا بالعديد من الخصائص، فالفرق الحقيقي المتعلق بالقوة يكون ضمن سياق استعمالاتها واستخدامها (عبد الصبور، 2014).

ان الدول تحتاج، وفي حالات معينة، الى كل من القوتين، الصلبة والناعمة، وبالشكل الذي لا يمكن الاستغناء فيه عن أي منها. ولكن نظراً للتطورات والمتغيرات الجديدة في العلاقات الدولية، فأن دور القوة الناعمة سوف يزداد ولا سيما في عصر المعلوماتية، لأنها ترتكز على المصداقية. فالدول ذات المكانة الجيدة في عصر المعلومات والعولمة سوف يتحسن اداؤها ما دامت لديها موارد القوة الناعمة، والقدرة على الجمع بين القوتين الناعمة والصلبة (القوة الذكية)، فالقوة الناعمة تعتمد على الجاذبية والقدرة على التأثير باستخدام اساليب وأدوات ثقافية والتأثير على القيم والسياسات والمؤسسات الحكومية والخاصة، في حين تعتمد القوة الصلبة على الاكراه والاغراء من خلال المدفوعات والقوة العسكرية والعقوبات الاقتصادية والرشاوي (الأورفلي وحاووط، 2015).

عوامل نجاح القوة الذكية في الولايات المتحدة الأمريكية

لاستعادة مكانة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً، يرى Nye (2004) أن عليها التركيز على خمس أشياء أساسية هي:

- إعادة تقوية التحالفات والشراكات والمنظمات التي تتيح لواشنطن مواجهة مصادر الخطر المتعددة ، وعدم الحاجة الى بناء تحالف جديد عند مواجهة كل تحدي جديد.

- أن يكون هنالك اهتمام على مستوى الإدارات الأمريكية بالتنمية على المستوى الدولي، مما يساعد واشنطن على تطوير برامج المساعدات، بحيث يكون أكثر تكاملاً وتوحداً، والذي يربط المصالح الأمريكية مع تطلعات الأفراد في كافة انحاء العالم، والتي تبدأ بالاهتمام بالصحة العالمية.
- إعادة استثمار الدبلوماسية الشعبية، وإنشاء مؤسسات لا تسعى الى الربح في الخارج؛ لخلق روابط بين الأفراد، والتي تتضمن مضاعفة الاعتماد السنوي لبرنامج Fulbright Program الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية لتعزز التفاهم والتبادل العلمي والثقافي بين شعبها وشعوب دول العالم.
- الارتباط بالاقتصاد العالمي بالتفاوض حول مناطق التجارة الحرة مع دول منظمة التجارة العالمية الراغبة في التحرك تجاه تحرير التجارة، استناداً الى القاعدة الدولية، وتوسيع مناطق التجارة الحرة لتشمل الدول التي لم تلحق بركب العولمة.
- أخذ موقع الصدارة في قضايا التغيرات المناخية وغياب الامن لمصادر الطاقة، بالاستثمار أكثر في مجالات التقنية والإبداع.

5.3السياسة الخارجية الأمريكية

إن نشأة الولايات المتحدة الأمريكية وتكون نسيجها الاجتماعي من شعوب مختلفة وجنسيات مختلفة ، أثرت إلي حد كبير في التركيبة المعنوية والأخلاقية للشعب الامريكي وبالتالي السياسة الامريكية، وهذه النشأة أدت لتميز هذه الدولة وجعلت تفكيرها يختلف عن تفكير أوروبا، ولقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقيم ديمقراطية تجعل للرأي العام اعتبار أساسي كما أن التوجهات الاجتماعية توجهت لصالح الجماعة، لذلك انتشرت بين أفراد المجتمع الأمريكي روح جديدة تسودها أفكار جديدة ومعتقدات وقيم أدبية وأخلاقية واعتبارات مادية تدور حول الاهتمام بالمثل السياسية العليا، الثقة الكاملة في العدالة والدعوة إلى السلام والتوازن بين الجميع والتأكيد على مبدأ التحرير والمساواة دون الطبقية (عمر، 2005). أما الإعتبارات المادية فتقوم على أن الولايات المتحدة الأمريكية حكومة وشعبًا قد سيطرت عليها قناعة أن الرخاء والديمقراطية يتوقفان إلى حد كبير على ذلك التوسع الاقتصادي خارج حدود بلادهم وفيما وراء البحار، وأن مثلث السياسة الخارجية الأمريكية يبدأ بالتمسك

بالديمقراطية ثم البحث عن الرخاء ثم يصل إلي التنمية الطبيعية وهذا التوسع يبدأ من داخل القارة الأمريكية ثم ما وراء البحار ويعللون ذلك التوسع بأنه من أجل الحفاظ على الديمقراطية والحصول على الرخاء، فالكساد الاقتصادي ضد الديمقراطية وضد السلام الاجتماعي (عبد المنعم، 2011: 208).

مفهوم وأهمية السياسة الخارجية الأمريكية ومحدداتها

درجت المدرسة التقليدية على النظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها ظاهرة لا يمكن أن تخضع للدراسة العلمية، وقد أنبني هذا المنطق الذي سيطر على هذه المدرسة لفترة طويلة، على أن موضوع السياسة الخارجية هو برامج العمل التي تتبعها القيادات السياسية إزاء العالم الخارجي بما في ذلك الأهداف والوسائل أي تصور ما يجب أن يكون (عمر، 2005: 4).

لذلك لا يوجد هناك تعريف واحد متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية عند علماء علم السياسة بشكل عام، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص، وبهذا تعددت تعريفات الباحثين وأختلفت وفقاً لخلفيات وتوجهات الباحثين، وهو ما يعكس التعقيد الكبير في ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تتدرج في إطارها العلاقة بينها.

إذ إهتم Snayder في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي عند صانعي القرار، وهذا يعني أن الأخرين يتعاملون مع بيئتهم بموجب إدراكهم الحسي لهذه البيئة والتصورات المكونة في مخيلتهم عنها، إذ أن هؤلاء يتعاملون مع العوامل البيئية تبعاً لتصوراتهم وإدراكهم لها، وليس مع حقيقتها في الواقع الفعلي (Huddy, et al., 2013).

وعرفت السياسة الخارجية بأنها فن إدارة علاقات دولة مع الدول الأخرى (سليم، 1998: 8). وهي من وجهة نظر اخرين، برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والتي تعكس مصالحها الوطنية فضلاً عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وبالتالي فإن السياسة الخارجية لدولة ما، هي جزء من السياسة العامة لهذه الدولة أو الخطة التي تُسير بها دولة ما علاقاتها مع دول أخرى، فدراسات السياسة الخارجية تركز على ظاهرة القرار

السياسي للدولة الخاص بالعلاقات الخارجية والتعاون الدولي بدون أن تشمل النظام الدولي بأكمله (نوير، 2011: 51).

كما تم تعريف السياسة الخارجية بأنها مجموع العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والثقافية لدولة ما مع دول أخرى، وهي كذلك سلسلة المواقف التي تتخذها حكومة إزاء مشكلات أو قضايا إقليمية أو دولية (النعيمي، 2011: 22).

وتأتي أهمية السياسة الخارجية من الدور الذي قد تلعبه على الساحة الدولية فهي قد (عمر، 2005: 5):

- تلعب دوراً تنموياً في إضفاء مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية تدفع بالوحدات الأخرى إلى التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية للاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة.
- تلعب دوراً في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة.
- تلعب دوراً في تأمين المصالح الخارجية أو الاستقرار السياسي، ويتحقق ذلك من خلال لجوء صانع السياسة الخارجية إلى التركيز على العدو الخارجي أو افتعال مشكلة دولية مما يؤدي إلى التفاف الشعب خلف صانع السياسة الخارجية في وجه العدو الخارجي.
- تلعب دوراً في إعطاء الدولة مكانة دولية رمزية تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري.
- تلعب دوراً سياساً داخلياً في تدعيم سلطة صنع السياسة الخارجية وإضفاء الشرعية على سلطته الداخلية.

ويرى النعيمي (2011: 158) بأن السياسة الخارجية للدولة لا ترسم من فراغ وإنما هي تتأثر بمجموعة من العوامل أو المحددات وتتشكل على مقتضى مجموعة من الاعتبارات المتعددة أو المتنوعة والتي تسهم مجتمعة في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدولة سواء عند مرحلة إعدادها والتخطيط لها أو عند مرحلة تنفيذها، ويمكن التمييز بين نوعين من المحددات:

1. محددات خارجية: أي التي من خارج الدولة ومن بينها صورة توزيع القوة في النسق الدولي العالمي والإقليمي، أنماط السلوك الدولي السائدة في المجال الدولي،

التيارات والاتجاهات السائدة في مجال العلاقات الدولية، الأفعال وردود الأفعال المتبادلة بين أعضاء النسق الدولي، الضوابط أو القيود التي تحكم السلوك الخارجي للدول، كالقانون الدولي، والأعراف الدولية والمبادئ والأخلاقيات الدولية والرأي العام العالمي.

2. محددات داخلية: أي تنبع من داخل الدولة نفسها وتتعلق بظروفها وأوضاعها الداخلية وهي تشتمل على محددات جغرافية ومحددات اقتصادية، ومحددات ثقافية، ومحددات سياسية، فضلاً عن عوامل القوة المتاحة للدولة سواء كانت عوامل طبيعية أو عوامل اجتماعية.

صنع السياسة الخارجية الأمريكية وأدواتها

يتطلب صنع السياسة الخارجية الأمريكية دراسة مختلف العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر وغير مباشر في صنع هذه السياسة، وتبدأ هذه العملية عندما يواجه المسؤولين الأمريكيين موقفاً معيناً كأزمة دولية مفاجئة وبالتالي يكون القرار اختيار بديل من البدائل بناءً على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل الذي تم إختياره، وتجدر الإشارة الى ان وسائل الإعلام المتطورة أصبحت اليوم مصدراً مهما للمعلومات وتساهم الى حد كبير في توفير المعلومات وتقدير البدائل المتعلقة بالقرارات كما انها تساعد في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية (الوادية، 2009: 13).

إن عملية فهم صنع القرار السياسي للولايات المتحدة الأمريكية تنطوي على معرفة طبيعة النظام السياسي الحاكم ودرجة التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي، حيث إنه وبالرغم من وجود المؤسسات الرسمية لصنع وتنفيذ قرارات السياسية الخارجية الأمريكية، الا انه قد يكون صانعوا القرار الفعليون هم جماعات مصالح سواءً المنضمون تحت الأحزاب أو الممثلون لمختلف المصالح الاقتصادية والتجارية والأيديولوجية للولايات المتحدة الأمريكية (العناني، 2005: 31).

وتأتي أهمية أدوات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في كونها عاملاً مؤثراً في مسار السياسة الخارجية، ومحدداً لسمات ومعالم تلك السياسة، فتوفر أداة معينة للسياسة الخارجية الأمريكية يقود إلى استعمال تلك الأدوات لتحقيق الأهداف السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن كثافة اللجوء إلى استخدام أداة

معينة في السياسة الخارجية الأمريكية يطبع تلك السياسة بطابع معين مثل أن تتسم السياسة الخارجية الأمريكية بطابع عسكري نتيجة تكرار توظيف الأدوات العسكرية (سليم، 1998: 100).

ومن أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، هي (السويدي، 2014) و (النعيمي، 2011: 35):

أولاً: الأدوات الدبلوماسية: وتشمل المهارات والموارد التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتمثيل نفسها بين الوحدات الدولية الأخرى، وشرح موقفها وسياساتها إزاء القضايا الدولية، إلى جانب حماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج.

ثانياً: الأدوات الاقتصادية: حيث تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية ما يتوفر لديها من موارد وثروة اقتصادية في تعاملها مع الوحدات الدولية.

ثالثاً: الأدوات العسكرية: وهو استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقوة العسكرية أو التهديد باستخدامهاضد الوحدات الدولية الأخرى.

رابعاً: الأدوات السياسية الداخلية: فالولايات المتحدة الأمريكية تلجأ إلى الموارد والمهارات التي تستعملها لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية في التعامل مع قضايا السياسة الخارجية.

خامساً: الأدوات الاستخبارية: وهي الموارد المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية لجمع وتفسير المعلومات الخاصة بخطط ونوايا الدول الأخرى.

سادساً: الأدوات الرمزية: وتشمل الأدوات الدعائية والأيدولوجية والثقافية التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية والموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد والنخب غير الرسمية في الدول الأخرى.

نماذج صنع السياسة الخارجية الأمريكية

إن مشكلة فهم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية لا تكمن في عدم توافر المعلومات ولكن في عدم القدرة على تصنيف المعلومات المتاحة بخصوص موقف معين ولتسهيل هذه المهمة فقد تم تطوير العديد من النماذج التي تساعد في فهم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وأهم هذه النماذج:

1. **النموذج الاستراتيجي:** وهو أكثر النماذج شيوعاً في تحليل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وفيه يتم وصف تفاعلات السياسة الخارجية الامريكية، وطبقاً لهذا النموذج فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعي إلى تعظيم أهدافها في السياسة الخارجية، وينظر هذا النموذج إلى وحدة صنع القرار على أنها صندوق أسود يصعب فهم القوى السياسية المؤثرة فيه، فالنموذج يفسر السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في ضوء الفعل ورد الفعل، حيث يفسر كل تصرف على أنه عملية حسابية رشيدة لكل تصرف، ويمتاز هذا النموذج بالبساطة (Palmer & Morgan,2006:53).
2. **نموذج صنع القرار:** يقوم نموذج صنع القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية على حقيقة أنه مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية الامريكية، فإن أهميتها تتحدد من خلال إدراك صانعي السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية. وحسب وجهة نظر سنايدر وبروك وسابين فإن أهم عوامل تفسير خيارات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية هي، دوافع صانعي القرار ومدى توافر المعلومات لديهم وتأثير السياسات الخارجية (النعيمي،2011 :127).
3. **نموذج السياسة البروقراطية:** يؤكد هذا النموذج على الدور الذي تلعبه العديد من المؤسسات ذات العلاقة بعملية صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، فنظراً لإفتقار بعض السياسيين للخبرة اللازمة، يزداد دور تلك المؤسسات في السياسة الخارجية الأمريكية (عمر،2005: 21).
4. **النموذج التكيفي،** وفيه تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالإستجابة للفرص التي توفرها البيئة الدولية، من خلال تحديد خصائص تلك البيئة التي قد تؤدي إلى نتائج معينة بغض النظر عن التصرفات والأفعال التي يتحدث عنها صانع القرار الأمريكي (عمر، 2005: 21).
5. **نموذج صنع القرار التدرجي:** وهنا يركز صانعي القرارات في السياسة الخارجية الأمريكية على إعادة تشكيل السياسات القائمة والعمل على إصلاحها وتبنى الخيارات على أساس ما يمكن أن يتفق عليه صانعوا القرار، ولهذا فإن هذا

النموذج لتحليل عملية صنع القرار يتضمن جوانب معينة من النموذج البيروقراطي والنموذج التكيفي (النعيمي، 2011: 160).

أجهزة السياسة الخارجية الأمريكية وأدوارها

بالنظر إلى نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتوالى عليه الحزبان الجمهوري والديمقراطي فيتغير طاقم الإدارة الأمريكية بصورة كاملة إذا ما تغير الحزب الحاكم ويصاحب هذا التغيير تغير في السياسات، فإن شخصية الرئيس وإدارته وتوجهات هذه الإدارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنعكس بصورة كبيرة على مجمل السياسات المتبعة داخلياً وخارجياً، وبالرغم من هذه التغيرات التي تحدث نتيجة تعاقب ادارات امريكية تمثل اتجاهات وسياسات الحزب الحاكم، فأن هناك ثوابت في السياسة الخارجية الأمريكية تقوم على الحفاظ على المصالح القومية الامريكية ومن أهمها تعزيز مكانة الولايات المتحدة عالميا، بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم والحفاظ على بقاء أمريكا القطب المهيمن على السياسة والاقتصاد العالميين والإبقاء على حالة التفوق العسكري.

ويمكن تحديد أهم مراكز القوى السياسية المؤثرة على عملية صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالي:

أولاً: الكونجرس: إذ يمثل السلطة التشريعية في الولايات المتحدة، ويتكون من مجلسين مجلس النواب ومجلس الشيوخ. ويعتبر مركز السلطة الحقيقي في الولايات المتحدة، يهتم بالقضايا الخارجية المرتبطة بالسياسة الخارجية إلى جانب الاهتمام بالأمور الداخلية للولايات المتحدة، والكونجرس منوطة به جميع السلطات التشريعية، فقد منحه الدستور الأمريكي صلاحيات في مجال صناعة السياسة الخارجية ولكنها محدودة مقارنةً مع السلطة التنفيذية، فالكونجرس لا يملك حق المبادرة في صنع السياسة الخارجية، بل له دور قوي وفعال في الموافقة أو الرفض لهذه السياسة، حيث تبرز صلاحية وفعالية الكونجرس في الأوقات التي تزيد فيها حدة قضية ما في الشئون الخارجية بحيث تصل إلى مرحلة الأزمة (القرم، 2007، 61). ويمارس الكونغرس نفوذاً حاسماً في سياسة الولايات المتحدة الامريكية إزاء المنطقة العربية أكثر من أي مكان آخر في العالم، وهذا يرجع لاعتبارات عديدة منها المصالح الأمريكية في

المنطقة العربية، وخاصة النفط، والصراع العربي الإسرائيلي، والمساعدات الأمريكية لإسرائيل فمن خلال الكونغرس يتم تخصيص المساعدات الخارجية بمختلف أنواعها (أبو غنيم، 2013: 53 – 54).

ثانياً: البيت الأبيض (الرئاسة): أن الرئيس الأمريكي وأجهزته ليسوا هم صانعي السياسات أو مقرِّريها، لكنهم مجرد واجهة سياسية تظهر في المرحلة النهائية من عملية معقدة تتشكل في ثناياها السياسة الأمريكية، إذ تساهم مجالس مهمة في تخطيط السياسة الخارجية الأمريكية، وتضم تلك المجالس شخصيات في قمة السلطة تمثل: الحكومة، والشركات الكبرى، والمؤسسات الصناعية متعددة الأنشطة، والبنوك، ورجال القانون، والشخصيات الإعلامية التي تعد الرأي العام داخل وخارج الولايات المتحدة لإحداث التغيير المطلوب (عمر، 2005: 31 - 33).

وعليه، يرى الباحث بأنه على الرغم من الدور المؤسسي في اتخاذ القرارات في الادارة الامريكية، الا ان شخصية الرئيس وتوجهاته تلعب دورا في هذه العملية.

ثالثاً: وكالة الاستخبارات: تقوم وكالة المخابرات المركزية بثلاث وظائف رئيسية هي (ألويتز، 1996: 90 - 92):

1. تنسيق كافة المعلومات الخاصة بالسياسة الخارجية، التي ترد من وزارتي الخارجية والدفاع وغيرهما من أجهزة المخابرات.
2. تحليل وتقييم هذه البيانات.
3. إطلاع الرئيس ومجلس الأمن القومي بالمغزى السياسي على ضوء تقييمها للبيانات.

وتعتبر وكالة الاستخبارات أهم المصادر بل المصدر الرئيس للمعلومات بالنسبة للسلطة التنفيذية، فهي مستقلة بذاتها وبعيدة عن الوزارات الأمريكية، لهذا السبب فهي تؤثر بشكل مباشر في عملية رسم السياسات الخارجية، حيث كان ذلك واضحاً في الفترات التي سيطرت فيها العمليات السرية خاصة في المنطقة العربية، وتتعامل وكالة الاستخبارات المركزية بشكل مباشر مع الرئيس ولا تحتاج لوسيط بينها وبينه، حيث تقوم بتوفير المعلومات للسلطة التنفيذية، وخاصة للرئاسة، وغالباً ما يتخذ الرئيس الأمريكي مواقفه من القضايا الدولية وفقاً لتقارير الاستخبارات وتحليلاتها،

وأكثر الرؤساء الأمريكيين فعالية في الشؤون الخارجية هو الرئيس الذي ينجح في إقامة علاقات عمل جيدة مع مؤسسة الاستخبارات.

رابعاً: جماعات الضغط والمصالح: إن جماعات الضغط تعد إلى حد ما من أهم وسائل التأثير على الرأي العام والحكومة فمن خلال تحركات وتكتلات تلك الجماعات المتنافسة يتم التأثير على عملية اتخاذ القرار في النظام الأمريكي (حسن، 2008). حيث تلعب هذه الجماعات دورًا كبيرًا ومهمًا في عملية صنع السياسة الخارجية، وبالرغم من أن التأثير السياسي لجماعات الضغط ليس مرئيا لعامة الناس، إلا أن صناع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة يدركون فعالية هذه الجماعات، ومن ثم فهم يتبعون السياسات التي تحظي برضاها أو على الأقل بسكوتها، ويعد اللوبي اليهودي المؤيد لإسرائيل داخل الولايات المتحدة أبرز مثال علي ذلك (الميهي، 2007: 89).

خامساً: مؤسسات الفكر والرأي: على الرغم من أن مؤسسات الفكر والرأي منتشرة في العديد من دول العالم، إلا أن ما يميز المراكز الأمريكية عن غيرها هو تأثيرها الهائل في مجال صنع السياسة الخارجية الأمريكية، إذ ان دور مؤسسات الفكر والرأي من أكثر المؤثرات في صناعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة. فقد قامت هذه المؤسسات التي تعد مراكز أبحاث سياسية مستقلة، بمساعدة الإدارات الأمريكية في نشر الوعي بقضايا السياسة الخارجية في أوساط الجمهور الامريكي . وتسعى معظم مراكز الأبحاث إلى تجنيد أكبر عدد ممكن من السياسيين المتقاعدين بغرض الاستفادة من خبراتهم. فعلى سبيل المثال، وقبل أن يفوض الكونجرس الرئيس بوش الابن حق استخدام القوة ضد العراق في شهر تشرين الثاني 2002 جرى استدعاء عدد من الخبراء لتحديد المخاطر وفرص النجاح أمام أي عمل عسكري للإطاحة بالرئيس صدام حسين، ومن بين من تم استدعاؤهم للاستماع لرأيه Kenneth Pollack الذي قلل من مخاطر تعرض الأمريكيين لمقاومة في العراق (قبلان، 2005: 37 – 38). إن مشاركة مراكز البحث الأمريكية في صنع السياسة الخارجية بشكل مباشر أو غير مباشر هو ما يعطيها القوة لممارسة أشد أنواع التأثير في مجال صنع السياسة الخارجية الأمريكية (McGann, 2016: 104).

سادساً: وسائل الإعلام: تكمن قوة وسائل الإعلام الأمريكية بشكل خاص في قدرتها على تعميم الخلافات في المحيط الاجتماعي، حيث تؤثر وسائل الإعلام الأمريكية في تصورات الجمهور الأمريكي وصناع السياسة ومواقفهم من المجتمعات العربية وقضاياهم، بما يهيء لكثير من الناس وليس لصانعي القرار وحدهم الخيار في التدخل في المناقشة (أبو غنيم، 2013: 41).

كما أن دور وسائل الإعلام الأمريكية في تشويه صورة العرب قد شكل جزءاً لا يتجزأ من مجمل الوعي العام لدى مواطني الولايات المتحدة، بحيث تحول العرب إلى أنباء يومية في عقل المواطن الأمريكي، وبهذا يلاحظ أن وسائل الإعلام الأمريكية لم تقدم صورة موضوعية عن القضايا العربية بل كانت منحازة تماماً لوجهة النظر الصهيونية، والسبب يعود إلى اعتماد الأمريكيين الكبير على وسائل الإعلام، والجهل والتحيز الثقافي الذي مرده أسباب تاريخية وثقافية ودينية، وتشابه نمط التفكير لدى الصحفيين الأمريكيين حول الأحداث السياسية في المنطقة والتعاطف مع اليهود والإسرائيليين من غالبية المواطنين الأمريكيين (جرجس، 2002: 73).

اعتمدت السياسة الخارجية الامريكية بشكل كبير على مختلف وسائل الاعلام الامريكية للمساعدة في تنفيذ وانجاح أهداف السياسة الخارجية الأمريكية الرامية إلى تغيير صورة الولايات المتحدة في المنطقة العربية. وذلك بواسطة ممارسة التأثير الثقافي من خلال التأثير السياسي تحت عباءة الإصلاح، حيث تبنّت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة متعددة الأطراف انطلقت في كانون الأول 2002 تحت اسم (مبادرة شراكة الشرق الأوسط) (Middle East Partnership Initiative) تهدف إلى دعم جهود الحكومات العربية لتعزيز الإصلاح في أربع مجالات، هي: السياسة، والاقتصاد، والتعليم، والنهوض بالمرأة، ففي 19 نيسان 2005 أكدت أليزابيت ليز تشيني (Elizabeth Liz Cheney)، النائب الأول لمساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى ورئيس مبادرة الشراكة، آنذاك، في جلسة استماع أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، ضرورة العمل على إحداث تغيير في برامج التعليم في البلدان العربية، خاصة مناهج التنشئة الدينية والثقافية التي تعتبر في رأي الأمريكيين مصدراً أساسياً لانتشار التطرف والإرهاب في الوطن العربي، وقد عبّرت عن ذلك بقولها:

(مكافحة الإرهاب من خلال التعليم). وفي هذا الصدد طلبت إدارة الرئيس السابق جورج بوش (الابن) 30 مليون دولار لتمويل مبادرة شراكة الشرق الأوسط في ما يخص البرامج التعليمية للسنة المالية 2006 (فندي، 2008: 221–223).

مما سبق، يتضح أن الاهتمام الثقافي الأمريكي بالمنطقة العربية قد تعاظم كنتيجة أو استجابة سياسية لمضمون الخطاب الإرشادي الأمريكي الذي يركز على أهمية وحيوية الجانب الثقافي في التوجيه السياسي، لأنه يعمل في الخفاء، ويسعى إلى محاولة تغيير الأفكار والاتجاهات والمدارك الذهنية، ومن ثم تأمين المصالح الأمريكية بشكل دائم في المنطقة العربية، مع تفادي الخسائر التي كثيراً ما تنجم عن أسلوب الغزو العسكري المباشر. وهذا ما يمكن وصفه بـ (سياسة إخماد المدافع واستمرار المنافع) (مصباح، 2014: 107).

الفصل الرابع
مقومات القوة الأمريكية

1.4 المقومات الداخلية

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بمقومات قوة، مكنتها من أن تكون قوة عظمى، تتفرد في بعض الأحيان بممارستها الخارجية في النظام الدولي، إذ تمتلك قوة عسكرية ضخمة منتشرة في معظم المناطق الاستراتيجية العالمية، فضلاً عن الإقتصاد الإمريكي الذي يعد بمثابة المحرك الرئيسي للإقتصاد العالمي، كما تمتلك قوة ثقافية مؤثرة بحيث تستطيع التأثير بأي دولة من خلال الترويج لهذه الثقافة بمختلف الوسائل التي تمتلكها الولايات المتحدة وإختراق الأمن الثقافي لها، وكل هذه المقومات توظف من الإدارة الأمريكية، فتارة يستخدم التيار المحافظ سياسة القوة العسكرية الصلبة، وتارة تستخدم الإدارة الأمريكية القوة الذكية التي تجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة وهو ما تم في عهد الرئيس الأمريكي باراك اوباما.

تتمثل مقومات قوة الولايات المتحدة الأمريكية بمجموعة من المقومات، أبرزها:

أولاً: المقومات العسكرية، وتتمثل مصادر القوة العسكرية الأمريكية بالآتي:

1. القوات المسلحة الأمريكية:

إذ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر ترسانة عسكرية في العالم، وهذا الترسانة تتكون من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، فضلاً عن التطور التكنولوجي الذي تمتلكه في مجال أنظمة الأسلحة المتطورة، إذ بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تخوض أي حرب بعيدة عن أراضيها بحكم ما تمتلكه من إمكانيات عسكرية ضخمة (الأيوبي وآخرون، 2012: 82).

2. القواعد العسكرية الأمريكية:

تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بنحو (6737) قاعدة عسكرية منتشرة في الداخل والخارج، تتوزع (6000) قاعدة فيها في الداخل، فيما تنتشر (737) قاعدة عسكرية في (63) دولة أجنبية، كما تتمتع بعلاقات عسكرية ومعاهدات مع (156)

دولة أجنبية تتيح فيها تسهيلات وإمتيازات وإمكانية الإنتشار المحدود فضلاً عن العسكري (كريستنس وكايل، 2004: 940)

3. الإنفاق العسكري الأمريكي:

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية صدارة دول العالم في مجال الإنفاق العسكري (عطوان، 2006: 50)، إذ أن حجم الإنفاق الأمريكي على المؤسسة العسكرية يساوي (41%) من الإنفاق الدفاعي في العالم كافة فهي تشعر بشك في تعاملاتها مع القوى الأخرى في النظام الدولي، التي تجد أنها تشكل تهديد للمصالح الأمريكية، لذا تسعى إلى بقاء معدل الإنفاق العسكري مرتفعاً (الأيوبي وآخرون، 2012: 288). حيث بلغ حجم الإنفاق العسكري الأمريكي لعام 2015 (577.1) مليار دولار (http://www.topsarabia.com).

4.المجمع الصناعي العسكري:

يعد المجمع الصناعي العسكري بمثابة الأداة المحركة للسياسة الخارجية الأمريكية، وهذه المؤسسة عبارة عن تحالف قوى العسكريين مع رجال الصناعة، ويهتم هذا المجمع بتشجيع صناعة الحروب في العالم، التي تعود بالعوائد على الإقتصاد الأمريكي مما ينعكس على ديمومة الإقتصاد العسكري الأمريكي (عبدالمنعم، 2011: 221)، أما فيما يتعلق بحجم المجمع فهناك أكثر من 240 ألف مؤسسة تتعاقد مع البنتاغون، وتأخذ نحو 20 شركة منها الحصة الأكبر في العقود مع البنتاغون، ومن أبرز هذه الشركات هي ثلاث شركات لصناعة السلاح هي (لوكهيد مارتن، بوينغ، رايثون)، وتحتل المراكز الثلاث الأولى على مستوى العالم في سعة إنتاجها ومبيعاتها من السلاح (العلي، 2015: 97). وتراوحت مبيعات الولايات المتحدة الامريكية من السلاح لعام 2015 ما مجمله (47) مليار دولار أمريكي، وهي الأعلى بين دول العالم (http://ara.reuters.com).

مما تقدم يتبين أن صادرات(مبيعات) الاسلحة الأمريكية اصبحت وسيلة من وسائل الولايات المتحدة الأمريكية لدعم قوتها وهيمنتها العالمية، واضعاف خصومها ومنافسيها، ويتضح ذلك من خلال تحكم الولايات المتحدة الامريكية وسيطرتها على تجارة الاسلحة بين دول حلف الناتو، مما يجعلها في مركز متفوق بالمقارنة مع الدول

الاخرى ضمن الحلف. وأسهم التطور العسكري لكبير للاسلحة الامريكية في قناعة صناع القرار في الولايات المتحدة الامريكية بان حجم القوات الكبير ليس الوسيلة الوحيدة للهيمنة على ساحة المعركة. علما بأن الولايات المتحدة الامريكية تسعى من خلال اعادة هيكلة وانتشار قواتها العسكرية الى تركيز مشروع الهيمنة وبناء الإمبراطورية الامريكية للقرن الحادي والعشرين من خلال توظيف قوتها العسكرية لهذا الغرض، كما انها تسعى لان تبقى صاحبة القوة العسكرية الاقوى، وصاحبة النفوذ الاكبر على معظم مناطق العالم (العمري، 2010، 19).

مما تقدم نستنتج ان امتلاك الولايات المتحدة الامريكية لقوة عسكرية ضخمة والاكثر تطورا مقارنة بالدول الاخرى، قد جعلها تنفرد بتفوق عسكري واضح ومؤثر لاسيما في ظل غياب القوى الدولية المنافسة ، ومن ثم العمل على تسخير ذلك التفوق خدمة لاهدافها ومصالحها الحيوية.

ثانياً: المقومات الإقتصادية:

يشكل الاقتصاد الامريكي احد اهم المقومات المهمة للقوة الأمريكية الشاملة، اذ يتمتع الدولار الامريكي بسعر صرف جيد بالمقارنة مع غيره من العملات الدولية، وتلجأ كثير من دول العالم للاحتفاظ بالدولار كأحد وابرز العملات الاجنبية لدعم سعر صرف عملتها المحلية، وتاتي الثقة العالمية بالدولار نتيجة الثقة بالاقتصاد الامريكي الذي يعد الأضخم في العالم. ومن أبرز ملامح قوة الاقتصاد الامريكي الآتي(http://www.syrianef.org/?p=4919):

- حجم الناتج الأمريكي، الذي يعد الأكبر والأضخم في العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تحافظ على صدارتها للاقتصاد العالمي، بناتج محلي إجمالي بلغ نحو 17.968 تريليون دولار أمريكي، وبمعدل نمو للناتج المحلي بلغ 2.6%.
- حجم التجارة الخارجية الأمريكية، إذ تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز قدراتها الإقتصادية عن طريق الصادرات، من خلال زيادة حجم الإنتاج ومشاركته في التجارة الدولية، وتحتكر وحدها أكثر من (20%) من التجارة العالمية.

- التقدم العلمي والتكنولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعد الولايات المتحدة الأمريكية شبه مهيمنة على صعيد البحث العلمي والفضاء الخارجي والذكاء الإصطناعي، فالولايات المتحدة الأمريكية بإعتراف كبار المنافسين لها على الصعيد التكنولوجي الأولى عالمياً، وهذا التطور ينعكس بشكل مباشر على تطور الإقتصاد الأمريكي بشكل كبير.
- الأسواق المالية، إذ تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على أكبر الاسواق المالية والبورصات العالمية، وهذا يعطي للولايات المتحدة الأمريكية قوة إقتصادية عن طريق التحكم بأسواق المال العالمية.
- ميزان المدفوعات، والذي يعد الأقوى على نطاق العالم، رغم أنه يعاني من مشاكل من خلال تزايد نسبة الواردات إلى الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالصادرات الأمريكية، كما يعد محور قوة للإقتصاد الأمريكي، إذ تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على التلاعب به من خلال خفض أسعار السلع والخدمات مما يؤدي بها إلى زيادة في الصادرات على حساب الواردات وهو ما ينعكس على صادرات الدول المنافسة لها.

أما على الصعيد الخارجي، فتعتمد مدخلات القوة الاقتصادية الأمريكية في الخارج على (التنير، 2011: 203):

- السيطرة على التجارة الدولية، من خلال السيطرة على الشركات التجارية العالمية، مما يتيح لها القدرة على التحكم بالإقتصاد العالمي عن طريق هذه الشركات.
- السيطرة على منابع النفط، إذ تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على أجزاء كبيرة من منابع النفط في العالم المتركزة في منطقة الشرق الأوسط ومناطق اخرى من العالم، كما تستثمر قدرتها على التحكم في السوق النفطية العالمية من خلال زيادة العرض في السوق العالمية، مما يؤدي إلى تدهور في أسعار النفط.
- هيمنة الدولار الأمريكي على العملات العالمية الأخرى، وهذا يعطي للولايات المتحدة الأمريكية سيطرة على الإقتصاد العالمي، من خلال هيمنة الدولار الأمريكي على جميع إحتياطيات دول العالم، وبهذا تعمل الدول الكبرى على

المحافظة على بقاء قوة الدولار الأمريكي من أجل الحفاظ على مخزونها من الدولار.

- السيطرة على المؤسسات الإقتصادية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، مما يكسبها تفوقاً ونفوذاً في هذه المنظمات والتجمعات، ويساعدها في تحقيق المزيد من السيطرة الإقتصادية العالمية الذي ينعكس بدوره على سيطرتها العالمية.

وبلاحظ مما تقدم، بان الولايات المتحدة الامريكية تستحوذ على اقتصاد يعد الاضخم عالميا، مما يمهد لها الارضية للهيمنة على مرافق ومؤسسات الاقتصاد العالمي بما يحقق مصالحها في الهيمنة والنفوذ.

ثالثاً: المقومات الثقافية والإجتماعية:

تعكس الثقافة الأمريكية القوة الشاملة للولايات المتحدة الامريكية (الإقتصادية والعسكرية والسياسية)، وتسهم بشكل كبير في بناء القوة الأمريكية، والتي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى، خصوصاً بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي، إذ نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تعميم النموذج الغربي الأمريكي الرأسمالي (أمركة العالم) (جولياني، 2008: 22).

وتتفرع الثقافة الأمريكية الى أربعة فروع، هي (المشاقبة، 2012: 137) و (العمار، 2012: 82):

- ثقافة الاعلام الأمريكي، فالسيطرة الأمريكية على وسائل الإتصال والمعلومات العالمية مكنها من توظيف الإعلام في عملية الإختراق الثقافي لعقول المشاهدين، ومن شأن ذلك أن يمكنها من فرض هيمنتها الإعلامية بما يخدم أنموذجها الليبرالي.
- ثقافة التعليم الأمريكية، من خلال إمتلاك أضخم وأعرق جامعات في العالم من حيث مستوى التعليم، وهو ما يؤدي الى نشر التقاليد والقيم الأمريكية في جميع أنحاء العالم عن طريق الطلبة الأجانب الموجودين فيها.
- ثقافة الديموقراطية الأمريكية، يعتبر نشر الديمقراطية على النموذج الأمريكي أحد مهام السياسة الخارجية الأمريكية ، التي تعمل على تنفيذ السياسة الأمريكية في

العالم من خلال فرض النظام الديموقراطي على الدول، والتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة بحجة عدم تطبيق الديموقراطية في تلك الدولة.

- ثقافة حقوق الإنسان الأمريكية، والتي من خلالها تعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم عن طريقة تفعيل دور المؤسسات الدولية الراعية لحقوق الإنسان، وتهدف الولايات المتحدة من وراء ذلك الظهور بمظهر الدولة الراعية لحقوق الإنسان في العالم، بإضافة مبدأ التدخل الإنساني، وهذا ما أعطى فرصة للتدخل في شؤون الدول الأخرى بحجة عدم إحترام حقوق الانسان فيها.

أما فيما يتعلق بالمقومات الإجتماعية، فتتمثل بأن الولايات المتحدة الأمريكية أمة من المهاجرين تختلط فيهم الأجناس الأوروبية والأسيوية والأفريقية واللاتينية، وكما أن المجتمع الأمريكي يتمتع بالتعددية العرقية والدينية والثقافية، وهو ما دفع بإتجاه تكريس النهج الليبرالي في العلاقات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية (بريجنسكي، 2012: 72)، كما تتمتع بتأثير فعال على المجتمعات العالمية لما تمتلكه من إمكانات إجتماعية تأهلها لممارسة هذا الدور.

رابعاً: المقومات العلمية والتكنولوجية:

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تطورا كبيرا في قدرتها التكنولوجية، إذ تعد في مقدمة الدول الرأسمالية التي دخلت حيز ما يسمى بالثورة الصناعية الثالثة أو ثورة المعلومات وهو ما يعني ريادتها وتقدمها في مجالات التكنولوجيا المعقدة كالتكنولوجيا العسكرية والفضاء والاتصالات والعقول الالكترونية والهندسة الوراثية وغيرها (كمال، 2012: 123). لذا تعد التكنولوجيا الحديثة والثورة المعلوماتية واحدة من أهم ميادين القوة الأمريكية المؤثرة في كافة الأصعدة.

لقد باتت القدرة التكنولوجية من أهم معايير القوة، ولأجل ذلك تمارس تقنية المعلومات دور قاطرة التغيير في الحقبة الجديدة من السياسة العالمية، فهي تدفع الإصلاح والعولمة قدماً وتشكل أهمية متزايدة للقوة القومية، ومن ثم تعيد تشكيل العلاقة بين السياسة والقوة، حيث تعتمد القوة العسكرية الآن في جوهرها على تقنية المعلومات (الربيعي، 2011: 53).

وبدأت الثورة المعلوماتية تأخذ بُعد آخر في تطوير عمل وتأثير وسائل الإعلام والدعاية الأمريكية، وإذا كان إعلام القرن العشرين إعلام الكلمة المسموعة بحدودها المغلقة لاعتبارات تكنولوجية وجغرافية، فإنّ إعلام القرن الحادي والعشرين بما يمتلكه من خاصية التفرد بمزايا العلم والتكنولوجيا، والتفرد بخصائص العالمية بمعناها الشمولي، شكل بما يحويه من منطلقات فكرية ظاهرة حياتية بارزة تتجمع عبرها ميادين الحياة بكل نظمها وتقاليدها تحت يافطة البناء الأيديولوجي. وان من الوسائل التكنولوجية بكل مصادرها يكون قادراً على إمتلاك أحد مصادر القوة الناعمة وتسخيرها بما يتوافق والمصالح العليا للدول التي تمتلك هذه الادوات، ولعل من أهم هذه الدول الولايات المتحدة الاميركية التي تمتلك وتسيطر على ادوات التغيير عبر مواقع الانترنيت والتواصل الاجتماعي لتغذية الافكار بمبادئ الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان وخلق فجوة ما بين الانظمة والشعوب للنفوذ للدول التي تكمن فيها مصالحها الحيوية وفي مقدمتها المنطقة العربية وما يسمى (الربيع العربي) والفوضى الخلاقة وهي احدى نتائج أدوات القوة الناعمة الاميركية والآلة الاعلامية الضخمة التي تسيطر عليها (أبو حلاوة، 2015: 9).

خامسا: المقومات السياسية:

إذ تنقسم مقومات القوة الأمريكية السياسية إلى مقومات داخلية وخارجية، فالمقومات الداخلية تتمثل بالنظام السياسي الذي يتسم بالإستقرار الداخلي وبتبادل السلطة سلمياً من خلال الآليات الديمقراطية، كما أن صياغة القرار السياسي الخارجي تعتمد على عدة مؤسسات يقع على عاتقها صناعة القرار الخارجي. أما المقومات الخارجية فتتمثل بالخطاب السياسي الأمريكي الخارجي، فهيبة الولايات المتحدة الأمريكية تعد بمثابة قوة غير مباشرة للتأثير على قرارات وسياسات الدول الأخرى، كما أن قوة التأثير الدبلوماسي لدى الولايات المتحدة الأمريكية تعد أيضاً من مقومات القوة الأمريكية الخارجية (أبو حلاوة، 2015: 4).

2.4موقف الاتجاهات الفكرية الداخلية من استخدامات القوة الامريكية

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية مرجعية فكرية تدفع بها نحو التوجه إلى إستخدام القوة بكل أشكالها من أجل الحفاظ على التفوق الأمريكي في العالم، ويوجد في الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التيارات الفكرية التي تنقسم بين محافظين جدد وواقعين وتيارات جديدة لها توجهات وأراء تتفق جميعها في نقطة أساسية وهي ضرورة الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اولى عالميا بكافة الوسائل بما في ذلك وسائل الضغط والإكره كافة.

تنشط في الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التيارات الفكرية المؤيدة لإستخدام القوة من أجل تحقيق الهيمنة الأمريكية والتفوق الأمريكي على العالم، وتنقسم هذه التيارات الفكرية إلى المحافظين الجدد، وهم مجموعة سياسية من اليمين المسيحي المتطرف تؤمن بقوة الولايات المتحدة الأمريكية، وهيمنتها على العالم، وهم ليسو ساسة فقط بل كتاباً نافذين يسيطرون على أغلب مخازن التفكير المعروفة باسم Think Tanks ومفكرين استراتيجيين، ومحاربين قدامى، وجمهرة من المثقفين أكثر تطرفاً من كل ألوان الطيف الفكري والثقافي. ويعتقدون أن قوة الأسلحة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية تفرض نفوذها على الجميع، بالإضافة إلى أنهم يرفضون سياسة العزلة ويؤكدون على أن تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب خارج حدودها أفضل من إنتظار العدو من أن يقدم اليها (طحان، 2009: 434). وتؤكد أطروحات المحافظون الجدد على محاربة ما يسمونه بالإرهاب الإسلامي (فايث، 2010: 27)، وإستخدام الدين في إدارة النظام الدولي وأشعال فتيل الحروب، وقد وظفت إدارة جورج بوش الأبن أحداث الحادي عشر من ايلول كذريعة لشن حروب ذات طبيعة دينية على أفغانستان والعراق (عبدالسلام، 2011: 75). كما أن الفكر الواقعي يسود معظم القادة والمفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين، والذي يؤكد على إستخدام القوة من أجل فرض الهيمنة الأمريكية على العالم (العلي، 2015: 115).

وهناك تيار آخر يؤكد على أهمية أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية القوة رقم واحد بالعالم، وضرورة إستمرارية التفوق الأمريكي في النظام الدولي عن طريق إتباع سياسة تتضمن أساليب جديدة كاستخدام قوة الجذب الامريكي الناعم لتنفيذ أهدافها

الخارجية، ومن مفكري هذا التيار Joseph Nye، الذي أكد في كتابه (The Paradox of American Power)، على أهمية القوة الناعمة، إلا أنها لم تجد لها صدى واسع لدى الإدارة الأمريكية وخاصة في عهدي جورج بوش الاب وبوش الابن، بسبب طبيعة النظام الدولي الذي كانت تتحكم فيه الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مسيطرة، ولكن بعد إحتلال العراق وأفغانستان أكد Nye على سياسة القوة الناعمة كبديل لسياسة القوة المفرطة التي إتبعتها إدارة بوش الابن، اذ أكد على أهمية القوة الناعمة من أجل فرض السيطرة الأمريكية على العالم بأسلوب جديد (Nye, 2002: 19-20).

وأكد Nye أنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحول إلى قوة ذكية، عبر العودة مرة ثانية للإستثمار في الخير العالمي، بتقديم أشياء تريدها الحكومات والشعوب معاً ولكنها لا تستطيع الحصول عليها من دون قيادة أمريكية (ارميتاج وناي،2011: 21).

ويرى الباحث، بأن طروحات ناي Nye جاءت حول أهمية اللجوء للقوة الناعمة وبعد ذلك القوة الذكية بسبب تأثر الصورة الأمريكية سلبيا، وخاصة في المنطقة العربية والعالم الاسلامي في ضوء سياسة القوة الصلبة التي انتهجتها ادارة بوش الابن في تعاطيها مع بعض قضايا المنطقة مثل العراق، والتي لم تحقق الأهداف المعلنة لها بالقضاء على الارهاب ونشر الديمقراطية، اذ بدلا من ذلك زادت كراهية شعوب المنطقة للولايات المتحدة وتصاعدت اعمال الارهاب والفوضى الامنية والسياسية، ولم يسود الامن والاستقرار والديمقراطية للمنطقة العربية، وهذا ايضا ما دفع وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هلاري كلينتون **Hillary Clinton** الى الحديث حول أهمية إستخدام الأدوات المتاحة جميعها للولايات المتحدة في سياستها الخارجية.

3.4 المقومات الخارجية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من القوى العظمى ليس لإعتبارات الداخل الأمريكي فحسب، إنما تهيئ لها البيئة الخارجية عناصر قوة مضاعفة تساعدها على

أداء أدوار القوة العظمى، إذ تتمثل المقومات الخارجية لقوة الولايات المتحدة الأمريكية بالآتي:

1. **الهيمنة على المنظمات الدولية،** إذ تتيح هذه الهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ بعض أهداف سياستها الخارجية من خلال طريق إتباع سياسة توظيف المنظمات الدولية وتوظيف الشرعية الدولية بما يخدم مصالحها، إذ تعمد الولايات المتحدة الأمريكية على توظيف منظمة الأمم المتحدة عن طريق سيطرتها على مجلس الأمن، ولم تستطع العديد من الدول، رغم أن من بينها دول كبرى، ان توقف أو تضع حداً لسلوك الهيمنة الأمريكية على منظمة الامم المتحدة ، خاصة سيطرتها على أروقة مجلس الأمن من أجل الضغط على الدول والأنظمة السياسية التي لا تنقاد إلى الرغبات السياسية الأمريكية بما في ذلك استصدار قرارات من المجلس تخولها استخدام القوة العسكرية ضد هذه الدول(مهنا، 2006: 403).
2. **سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنظمات الاقتصادية:** فقد سعت الاستراتيجية الامريكية من ضمن اهدافها العديدة الى تشكيل واعادة دمج الاقتصاد العالمي بالاقتصاد الامريكي على نحو يعمل فيه لصالحها، إذ قامت بانشاء العديد من المؤسسات الرئيسة للنظام الاقتصادي الدولي، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة الحرة. وتنبع قوة الولايات المتحدة في هذه المنظمات من خلال قوتها التصويتية في قراراتها، نظرا لمجموع الاصوات التي تمتلكها بحكم حجم مساهمتها المالية في هذه المؤسسات. ومن خلال هذه المؤسسات تتحكم الولايات المتحدة الأمريكية بالإقتصاد العالمي، فضلاً عن أنها تعمل على إستغلال سيطرتها على هذه المؤسسات عن طريق فرض شروط سياسية لقاء مساعدات مالية وقروض، فتفرض شروطاً على الدول التي تحاول الإنضمام إلى هذه المنظمات أو تعمل على طلب قروض مالية منها، فتتحكم بسياسات هذه الدول وموقفها إزاء قضايا معينة، وبذلك تعد هذه المنظمات وسيلة من وسائل السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث ساهمت في تثبيت دعائم السياسة الخارجية الامريكية من خلال السياسة التي تتبعها هذه المؤسسات التي تتحكم في الاقتصاد الدولي والتي تميل الى تجسيد مبادئ السوق الحرة الليبرالية

التي تتوافق الى حد كبير مع الايديولوجية الليبرالية الامريكية. ورغم كون الاعتبارات الاقتصادية هي وحدها تشكل محور الاهتمام عند اتخاذ اي قرار في هذه المنظمات، الا ان الولايات المتحدة استطاعت في العديد من الحالات بناء قرارات المنظمات على الاعتبارات السياسية خدمة لمصالحها، ولمواجهة بعض الدول التي تتعارض توجهاتها مع السياسة الامريكية. ومن خلال اتفاقيات التجارة الحرة التي ابرمتها الولايات المتحدة الامريكية مع العديد من الدول، مما عزز من هيمنتها على تلك الدول وأسواقها (جوردون، 2008).

3. **هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنظمات الإقليمية:** نظرا للدور الهام الذي تلعبه المنظمات الاقليمية في مناطق جغرافية في العالم، فقد سعت الولايات المتحدة للسيطرة على هذه المنظمات بوسائل واساليب مختلفة وبما يحقق اهداف الهيمنة الامريكية عليها. علما بأن هذه المنظمات تلعب دورا لا يقل اهمية عن منظمات الامم المتحدة خاصة بعد اعتراف الأمم المتحدة فيها. ولذلك فقد اولت الولايات المتحدة اهتماما خاصا بالهيمنة على العديد من المنظمات الاقليمة سواء في القارة الامريكية او غيرها، ومنها : منظمة الدول الامريكية، منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا)، تكتل آسيا الباسفيك (الايبك) الذي يوفر للولايات المتحدة الأمريكية موضع قدم في منطقة المحيط الهادئ.
4. **التحالفات الأمريكية،** من خلال سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على حلف شمال الأطلسي، وإقامة علاقات التعاون العسكري من الدول الاخرى (دون، 2012 :81-83).

ويرى الباحث، بأن التحالفات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية اتاحت وخاصة من خلال عضويتها في حلف الناتو التمتع بتأثير عسكري في كافة مناطق العالم، بحيث تجاوزت أهداف الحلف الدفاع عن اوروبا الى لعب ادوار على الساحة العالمية سواء من ناحية تنفيذ قرارات الامم المتحدة او التدخل بدون موافقة الامم المتحدة، مثل النشاطات التي يقوم بها الحلف حاليا في العديد من المناطق العربية لمواجهة التنظيمات الارهابية سواء في سوريا او العراق او ليبيا. وبالاضافة الى حلف الناتو فأن الولايات المتحدة تتمتع بتحالفات عسكرية مع معظم دول العالم ومنها في

منطقتنا العربية: دول الخليج العربي، الاردن، مصر، العراق، الاكراد في شمال العراق، تركيا واسرائيل .

الشركات متعددة الجنسيات:

تتبع قوة الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها فاعل من الفواعل الدوليين، بحيث يفوق تأثيرها قدرة بعض الدول، كما يفوق رأس مال بعض الشركات ميزانية عدد من الدول المجتمعة، إذ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية النسبة الكبرى من الشركات المتعددة الجنسيات في العالم، فمن أصل (500) شركة عملاقة في العالم كان نصيب الولايات المتحدة منها (146) شركة، وتحتل (32) شركة أمريكية المراتب الأولى بين المائة الكبرى من تلك الشركات، فضلاً عن إتساع نشاطها الذي يشمل فروع للإنتاج والخدمات في جميع أنحاء العالم تقريباً بالمقارنة مع الشركات الأخرى اليابانية والأوروبية، حيث تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان (88%) من الشركات الكبرى، لذلك تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على توظيف هذه الشركات من أجل ممارسة الهيمنة الاقتصادية على بعض القطاعات خصوصاً قطاع النفط، وتطبق أشكال الضغط والتهديد كلها بوجه البلدان التي تفضل إقتصاداً ذا توجهات بعيدة عن الوصفات الجاهزة من المؤسسات الاقتصادية التى تسيطر عليها الولايات المتحدة، وكثيراً ما تدعم بلداناً تمارس سلطوية سياسية صارمة ما دامت تقول باقتصاد السوق وتفتح الأبواب الواسعة للاستثمارات والمستوردات الأمريكية، وتقف الولايات المتحدة الأمريكية ضد من يخالف عولمتها ولبرليتها لاستعمال وسائل الردع والقهر والابتزاز كلها. كما توظف الولايات المتحدة الشركات المتعددة الجنسيات من أجل اختراق الأمن القومي للدول الأخرى، من خلال نقل الشركات الكبرى إلى خارج فضائها الوطني (المعيني، 2009: 85-87).

أثر مقومات القوة الأمريكية في النظام الدولي

مكنت مقومات القوة الشاملة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، من ممارسة دوراً تأثيرياً مباشراً في التعاملات والسياسات الدولية، وهو ما أدى الى تعزيز مكانتها الدولية قائدة ومهيمنة في النظام الدولي (السعدون، 2007: 21). فقد شكل انهيار الاتحاد السوفيتي فرصة ثمينه امام الولايات المتحدة الأمريكية لتثبيت زعامتها

على العالم مستندة الى مقومات القوة التي تمتلكها، وبسبب حيازتها على مقوم إقتصادي كبير ومتنوع بجميع عناصره مما اتاح لها فرصة خلق اقتصاد عالمي مفتوح وموحد بقيادتها، نظراً لسيطرتها على سلطة القرار في المؤسسات المالية والنقدية (فوكوياما، 2007: 17). كما أن نمو التجارة يعد من اولويات السياسة الخارجية الامريكية لمواجهة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الامريكي (السعدون، 2010: 912).

ويلاحظ الباحث مما تقدم، أن الولايات المتحدة الامريكية تمكنت من استخدام واستغلال مختلف مقومات القوة التي تتمتع بها سواء التي تم الاشارة اليها سابقا أو غيرها في خدمة أهدافها الساسية الخارجية الامريكية بما فيها أهدافها في المنطقة العربية، كما أن هذه المقومات الشاملة عززت من هيمنتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على العديد من دول العالم، وكذلك الهيمنة على منظمة الامم المتحدة، ومجلس مجلس الامن الذي وكانه أداة في يد الولايات المتحدة الامريكية. وقد مارست الولايات المتحدة منذ سنوات طويلة عملية ابتزاز للمنظمة الدولية لتطويعها وذلك من خلال الامتناع عن الوفاء بالتزاماتها المالية لها، وتشترط الولايات المتحدة لدعم المنظمة الدولية استخدامها كوسيلة لانجاح سياسيتها العالمية ولاضفاء الشرعية الدولية على سلوكها وتعاملها مع القضايا الدولية، علما ان الهيمنة الامريكية على المنظمة الدولية حد من إمكانياتها في مواجهة التحديات التي يواجهها العالم والمنطقة العربية خاصة، حيث ان هناك قرارات دولية عديدة تتعلق بالقضية الفلسطينية لازالت تنتظر التنفيذ منذ عقود عدة.

الفصل الخامس

الاستراتيجية الإعلامية الامريكية والسياسة الخارجية

لعبت وسائل الإعلام الامريكية في عصر العولمة الإعلامية والقرية الكونية دوراً كبيراً في القضايا الساخنة في العالم وخصوصاً في دول المنطقة العربية، والتي في مقدمتها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إذ دأبت وسائل الإعلام الأمريكية في تشويه صورة العرب من خلال تحويل شعوب المنطقة العربية إلى أنباء يومية في العقل الأمريكي وإستغلال ما يسمى بالإرهاب والذي عزفت وسائل الإعلام الأمريكية وبعض رموز التيارات المتصهينه في التأكيد على ما يسمى الخطر الإسلامي ممثلا بالدول العربية على الحضارة الغربية وخصوصاً أمريكيا، وهو ما ساهم في تسليط وسائل الإعلام الأمريكية في تشكيل مواقف عدائية واضحة لشعوب المنطقة العربية.

ومنذ التحول في الموقف الأمريكي وعسكرة السياسة الخارجية الأمريكية، بعد أحداث الحادي عشر من أيلول لعام 2011 وزيادة نفود تيار المحافظين الجدد، فقد روجت وسائل الإعلام الأمريكية تصريحات لسياسيين ومفكرين أمريكيين حول الخارطة الجديدة للشرق الأوسط، وأن العديد من الدول العربية القائمة حالياً لن تبقى ضمن حدودها الحالية وسيتم تقسيم العديد منها إلى دويلات وكنتونات على أسس عرقية وطائفية، بحيث هدفت هذه التغطية الإعلامية الأمريكية إلى تهيئة الرأي العام العربي والعالمي لتقبل مثل هذه الخارطة الجديدة للمنطقة عندما يتم تنفيذها على أرض الواقع، وقد جاء الإحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 ودخول الولايات المتحدة الأمريكية على مسار الأحداث فيما سمي بالربيع العربي، بهدف تنفيذ الفوضى الخلاقة في المنطقة، والتي كان من نتائجها حالة التشذرم والإقتتال الداخلي في العديد من الدول العربية، والتي تمهد لتقسيم هذه الدول وفق ما روج له الإعلام والسياسيين الأمريكيين من أمثال Michael Ledeen و Samuel Huntington و Condoleezza Rice وDick Cheney. علماً بأن هذا النهج الأمريكي لم يتقصر على إدارة George H. W. Bush والمحافظين الجدد، وإنما استمر كاستراتيجية أمريكية ثابتة في عهد الديمقراطيين خلال فترة رئاسة باراك أوباما Barack Obama 2009 –

2016. وهذا ما أكدت عليه هلاري كلينتون Hillary Clinton وزيرة الخارجية الأمريكية (2009 – 2013)، بصيغة أخرى من خلال إشارتها إلى أهمية استخدام سياسة التفكير الذكي من قبل الولايات المتحدة الامريكية المؤدية إلى استخدام القوة الذكية التي تقوم من وجهة نظرها على تدخلات أمريكية ذكية ومدروسة في العالم وخصوصاً في المنطقة العربية.

ونتيجة لذلك أكد Kaplan (2008: 97) بأن الولايات المتحدة الأمريكية إتجهت في سياساتها الخارجية نحو تطبيق الفوضى الخلاقة في عموم المجتمع الدولي، والتي تعني وجود عناصر متفاعلة مع بعضها بشكل صراعي، يصلح أن يكون أنموذجاً تطبيقياً لحالات الدول المختلفة لأنه أحياناً يترك الصراع لقواه الذاتية للحسم، والفوضى الخلاقة شكل من أشكال التدمير الذي فلسف له البعض من مروجي الخطاب السياسي الامريكي، بان أشكاله التدميرية قادرة على الإبتكار، مما يعني نقلة نوعية للشعب الذي تمارس ضده هذه السياسة، كما أنها تعبير دقيق للممارسات الامريكية في حقل السياسة الخارجية والمطبوعة بالفوضى والإنفلات والإجبار، وان استراتيجية هذه الفوضى إعتمدت أساسا على أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بتنفيذ أذرع ومرتكزات الاستراتيجية الإعلامية الامريكية.

ويلاحظ أن الإدارات الامريكية الجمهورية أو الديمقراطية عملت على توظيف نظرية القوة في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية والإختلافات بينها كان في الأدوات والأساليب، إذ وظفت هذه الاستراتيجية الأدوات الإعلامية والسياسية والعسكرية لتنفيذ أهداف هذه الاستراتيجية في المنطقة العربية.

وإتساقاً مع ما سبق، فقد خصص الفصل الحالي لمناقشة نقطتين رئيسيتين هما: نماذج من استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقوة الذكية في بعض الدول العربية، والاستراتيجية الإعلامية الأمريكية كقوة الذكية في تنفيذ السياسات الخارجية.

1.5 بعض النماذج للمجالات التطبيقية للقوة الذكية في الدول العربية

ان البحث في المجالات التطبيقية لاستخدام الولايات المتحدة الامريكية للقوة الذكية في الدول العربية ليس بالأمر السهل او البسيط، وذلك بسبب أن تعامل الولايات المتحدة الامريكية مع معطيات القوة الذكية يعتبر مجالاً أساسياً للبقاء والتفاعل الاستراتيجي في النظام العالمي. لهذا فإن المجالات التطبيقية لاستخدام الولايات المتحدة الامريكية للقوة الذكية في الوقت الحاضر تأخذ اوسع ابعادها خصوصا لما يشهده العالم من طفرة تكنولوجية عالمية قللت الفجوة بين دول العالم المتقدم ودول العالم الثالث ومن ضمنه الدول العربية بخصوص سرعة وسهولة وصول المعلومات.

ولما لدول المنطقة العربية من ابعاد جيواستراتيجية حيوية من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية في الفكر الاستراتيجي الامريكي، وما تشكله هذه المنطقة من عمق للامن القومي الامريكي، جاءت طروحات القوة الذكية واستخداماتها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، إذ دخلت طروحات القوة الذكية ومجالاتها التطبيقية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بصورة مباشرة في أحداث الثورات العربية أو ما يسمى الربيع العربي. حيث أن نجاح هذه الطروحات قد حقق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية بشكل جزئي، فالحديث عن تحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية بشكل كلي أمراً صعباً، لان نتائج أي فعل استراتيجي منظم لا يمكن قياسها الا بعد مرور فترات طويلة على هذا الفعل، وكذلك، فان تراكم حقائق الامور وتشكيلها للصورة الاساسية في النهاية هو قمة النجاح الاستراتيجي.

وإتساقاً مع ذلك فقد عرض الباحث بعض المجالات التطبيقية لاستخدام الولايات المتحدة الامريكية للقوة الذكية في الدول العربية، وكما يلي:

أولاً: الجمهورية العراقية

بعد أحداث 11 أيلول 2001 تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسية جديدة في المنطقة تقوم على بناء شرق أوسط جديد ينعم بالأمن والاستقرار تتحقق فيه الديمقراطية وحدد لهذه السياسة شروط متعددة منها إسقاط النظام العراقي الذي تم عام 2003، وبعد شن الولايات المتحدة حربا على العراق وإسقاط النظام فيه لم يتحقق ذلك

النظام الذي وعدت به العالم والمنطقة والعراقيين ، وبالتالي فأن ما يعاني منه العراق حاليا من فوضى أمنية وسياسية واقتصادية لم تستطع تسويقه لمشروعها في المنطقة، والسبب في ذلك إنها سعت لديمقراطية شكلية مبهمة غير مدروسة، كما عد الاستخدام العسكري المباشر في العراق من المآخذ في عدم نجاحها (القوة الصلبة) في تحقيق الأهداف الامريكية من هذا التدخل العسكري المباشر.

وعليه بدأ الإدراك والوعي الأمريكي لواقع المنطقة العربية وضرورة التغيير من الداخل وليس من الخارج، فبدأ التحول الأمريكي في تحقيق أهدافها من التدخل المباشر إلى غير مباشر، وهذا ما يعيشه العراق اليوم: تأجيج إعلامي خالق ومغذي للتناحر المذهبي والعرقي بين القوميات والمذاهب ودعم طرف على حساب طرف أخر وجعل الكل متناحرين وفي الوقت نفسه الكل بحاجة إلى الراعي الأمريكي لهذا التناحر، وتبني إستراتيجية تنظيم الأدوار والإشراف على مساراتها في الصراع الدائر في العراق، ومن خلال مشروع الحرب الناعمة في العراق اليوم حققت أمريكا ما لم تحققه قوتها العسكرية في إسقاط النظام ولم يكلفها ذلك إي ضحايا في الأرواح والمعدات كما كانت تكلفها قبل عام 2010 وأبعدت الاتهام المباشر والعنيف الذي يوجه إليها سابقا من احتلال وتواجد عسكري أحرج سمعتها ومواقفها في المؤسسات العالمية والرأي العام العالمي، فضلا عن تصدير الكثير من الأسلحة والمعدات العسكرية إلى العراق وهذا ما عاد عليها بالكثير من المردودات المادية وخصوصا" وهي تعاني من ركود اقتصادي وأزمة مالية (http://burathanews.com/arabic/reports/251652).

ويرى الباحث أن الاستراتيجية الأمريكية في العراق في الوقت الحالي تسعى لاستخدام القوة الناعمة في تحقيق أهدافها من خلال:

1. الإيحاء للرأي العام بمساعدتها للحكومة العراقية على الحاق الهزيمة بالارهابيين ودعمها لبناء دولة ديمقراطية بمشاركة كافة أطياف ومكونات الشعب العراقي.
2. إعطاء الحكومة العراقية دوراً قيادياً لإلحاق الهزيمة بالارهابيين لتعزيز وضعها الداخلي والخارجي كون أن هذه الحكومة تشكل خياراً أمريكياً.
3. الإعلان عن أن الموقف الأمريكي يهدف إلى مساعدة الشعب العراقي في بناء عراق جديد يتمتع بحكومة شرعية تحترم حقوق الانسان ولها قوات امن كافية

للمحافظة على الامن الداخلي، وبنفس الوقت فإن الولايات المتحدة الامريكية تحتفظ بعلاقات تحالفية مع الاكراد في شمال العراق وتتعامل مع أقليم كردستان وكأنه دولة مستقلة عن العراق.

هذه التوجهات تعكس استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقوة الذكية في استراتيجيتها تجاه العراق بالإعتماد على الإعلام والوسائل الدبلوماسية والثقافية وسائل رئيسة في تحقيق أهدافها.

ثانياً: تونس

لقد تجاهلت الإدارة الأمريكية التعليق على الإحتجاجات التونسية التي اندلعت يوم 18 ديسمبر 2010 واستمرت لمدة 28 يوما ورغم العنف من جانب النظام التونسي ضد المتضاهرين ، إلا أن الإدارة الأمريكية لم توجه اللوم أو النقد بل تعمدت الصمت والتجاهل وتحول موقف الإدارة الأمريكية باتجاه دعوة الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي إلى الرحيل عن الحكم تفاديا لتفاقم الأمر، وهذا التحول في الموقف الامريكي جاء عندما تعرضت للكثير من الانتقادات (Cooper, 2012: 1-2). إذ اختارت الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع الثورة التونسية عبر ثلاث مراحل، اتسمت المرحلة الأولى بممارسة التعتيم الإعلامي على أحداث الثورة على الرغم من سلمية مظاهرها وتوافق مطالبها مع ما تنادي به الولايات المتحدة من تعزيز للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. أما المرحلة الثانية فتزامنت مع فشل الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي في إجراء الإصلاحات وقيامه بإنزال الجيش إلى الشارع وقمع المظاهرات، فبدأت الإدارة الأمريكية تطلق تصريحات مفادها أنها تحترم إرادة الشعب التونسي، أما المرحلة الثالثة فتمثلت في إعلان الولايات المتحدة الأمريكية وقوفها إلى جانب الشعب التونسي ودعمهِ لتمكينه من بناء نظام سياسي ديمقراطي قائم على أساس حرية التعبير والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان (أغوان، 2011: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=268419).

مع ذلك فان المصالح الامريكية في تونس لم تكن بالعظيمة والولايات المتحدة غير مستعدة لدعم اعلان قوى الحرية للشعب التونسى، وفي خطاب الاتحاد أمام الكونجرس عام 2011 للرئيس الامريكي باراك أوباما Barack Obama قال ان

الحكومة الامريكية ترى ان المظاهرات التونسية حدثا معزولا ومن المستبعد أن تنتشر الي باقي البلدان المجاورة ، وبالتالي كان الموقف الامريكي تجاه الثورة التونسية معقد لكن من ناحية أخري فان الموسسة الليبرالية الامريكية أشادوا بالشعب التونسي وهو ما دفع اوباما للاعلان عن دعم الولايات المتحدة التطلعات الديمقراطية لكل الناس (حسيب، 2014: 229). وفي هذا اطار، أوضح Noam Chomsky بان تونس والدول المثيلة لها التي لا تعد مصدرا أساسيا للنفط يتم التعامل معها وفق خطة يتم تطبيقها نمطيا فإذا كان لديك ديكتاتورا مفضلا يواجه مشاكل فقف بجانبه حتى آخر مدى، ولكن عندما يستحيل الاستمرار في دعمه لأي سبب مثل أن يتوقف الجيش عن دعمه فقم بإرساله إلى مكان ما ثم أصدر تصريحات رنانة عن حبك للديمقراطية ثم حاول الإبقاء على النظام القديم ربما بأسماء جديدة (القوة الناعمة). وبتطبيق ما أوضحه Noam Chomsky على الحالة التونسية، فإن الولايات المتحدة في الايام الاولي من الثورة التونسية كان موقفها غير واضح ومتردد ، فعلى الرغم من الانتهاكات التي حدثت للمتظاهرين فان الولايات المتحدة لم تستجب للوضع ولم تتحدث عنه رغم الانتهاكات التي حدثت والتي كان عليها الرد باعتبارها دولة تروج نفسها بانها داعمة لحقوق الانسان، ولكن مع الانتقادات الشديدة التي وجهت للولايات المتحدة فان الادارة الامريكية متمثلة في أوباما دعمت الثوار وأشادت بالشعب التونسي في خطاب الاتحاد امام الكونجرس 2011 وفي النهاية طالبت الرئيس التونسي بن علي بالرحيل مع استحالة وجود امكانية لدعمه (حسيب، 2015: 7 – 8).

ثالثاً: مصر

تراوح الموقف الامريكي منذ قيام الثورة المصرية بين الغموض والحذر والترقب وكانت التعليقات الامريكية منذ اليوم الاول من الثورة تتمثل بدعوة النظام المصري بعدم استعمال العنف ضد المتظاهرين، وكان تقييم الادارة الامريكية للوضع في مصر بانه مستقر، حيث أشارت وزيرة الخارجية الأميركية هلاري كلينتون Hillary Clinton إن تقييم الإدارة الأميركية للوضع هو أن الحكومة المصرية مستقرة وتبحث عن طرق للاستجابة للاحتياجات المشروعة ولمصالح الشعب المصري. أما الرئيس الأميركي باراك أوباما Barack Obama فقد ألقى أمام الكونغرس خطاب حالة الاتحاد ولم

يشر فيه إلى احتجاجات مصر، إلا أن نقطة التحول في الاستراتيجية الامريكية تجاه الثورة المصرية جاء مع حادثة ما سمي بـ (موقعة الجمل) حيث تحدثت الادارة الامريكية عن خطوات من أجل عملية التحول الديمقراطي منها وضع خطوات لانهاء الفساد والاستبداد والسماح بحرية الراي، والالغاء السريع لقانون الطواري، ونشر المشاركة والحوار واحتواء المعارضة، ودعوة المعارضة لتكون شريك اساسي في خريطة الطريق ووضع أجندة محددة سلفا من اجل عملية التحول الديمقراطي (القوة الناعمة) (abdelAal, 2015: 86). ونتيجة للتغير الايدلوجي في الرؤية الامريكية تجاه الثورة المصرية وفقاً لما حدث في (موقعة الجمل) أدركت الادارة الامريكية مدى التغير البارز في الداخل المصري مما لايسمح بتبني وضع الترقب والحذر، إذ انه بعد الإعلان الرسمي عن تنحي الرئيس المصري حسني مبارك وتسليم السلطة للمجلس العسكري الانتقالي كان موقف الرئيس الامريكي أوباما يتمثل في دعوة الجيش إلى ضمان عملية انتقالية تتصف بالمصداقية وأثني علي الشعب المصري (القوة الناعمة).

وعقب ثورة يناير 2011، اكتشفت واشنطن واقع مختلف في مصر متمثل في صعود تيار الاسلام السياسي متمثل في جماعة الاخوان المسلمين ومثلما كان الموقف من الثورة مرتبك كانت الموقف الأمريكي من جماعة الإخوان كذلك، حيث شهدت العلاقات المصرية قدرا كبيرا من التوتر بعد حدوث ثورة 30 يونيو 2013 والاطاحة بحكم الاخوان المسلمين حيث وصفت الادارة الامريكية الاوضاع في مصر بالانقلاب العسكري وهذا يعني إيقاف كافة المساعدات الأمريكية الموجهة إلى مصر (المنشاوي، 2014: http://www.rcssmideast.org/Article/2481) (القوة الناعمة).

لكن ادارة الرئيس باراك أوباما Barack Obama عادت واعترفت بالاوضاع الجديدة في مصر بعد انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي وقرر الرئيس باراك أوباما Barack Obama أستئناف المعونة وصفقات الاسلحة وأكد على أهمية العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، وبهذا يتضح الجانب السلبي لقرار استئناف المعونة العسكرية بما يعرف بألية التدفق النقدي وهي الخاصية التي اتاحت لمصر التعاقد على أسلحة في عام معين وأن يتم الدفع في السنوات التالية بدل من الدفع في الحال وتم الغاء تلك

الالية لجعل مرونة اكبر لصانع القرار الامريكي في المستقبل لكي يتمكن من الضغط على مصر (القوة الصلبة) (http://democraticac.de/?p=35606).

رابعاً: ليبيا

مع اتساع نطاق الاحتجاجات في ليبيا مكن هذا الامر الادارة الامريكية من استغلال ذلك وقررت سلب الشرعية الدولية من نظام القذافي ومواجهته عسكريا ثم اسقاطه (القوة الصلبة). فتطورات لموقف الامريكي لم يكن انعكاسا للمبادي او القيم أو مجرد التدخل لانتصار الحرية حيث ان التدخل الامريكي جاء ترجمة لما احتوته الرؤية الاستراتيجية للامن القومي الصادرة في عام 2010 المرتبطة بالنفط والغاز والمصالح الامريكية (الصواني، 2015: 9). ففي البداية كان الكونجرس الامريكي يعارض التدخل العسكري في ليبيا بسبب الازمة الاقتصادية في أمريكا وان التدخل العسكري سيكون مكلف والمواطن الامريكي ليس مستعدا للانفاق لانجاح الثورة الليبية خصوصا في ظل المأزق الذي نتج عن التدخل العسكري في العراق وافغانستان (حمدة، 2011: 54). وبعد ان تم اجلاء المواطنين الامريكيين من ليبيا فى فبراير/ شباط 2011 قرر الرئيس الأميركي باراك أوباما Barack Obama فرض العقوبات الامريكية على ليبيا وقام بتجميد حوالى 30 مليار دولار من الاصول الليبية فى الولايات المتحدة وفى الوقت نفسه حاول التوصل الى توافق دولى بشان ليبيا وفرض مجلس الامن حظرا على توريد الاسلحة الى ليبيا وأكد على محاكمة القذافي امام المحكمة الجنائية الدولية (القوة الصلبة) (Aftandilian, 2012: 19).

وبدأت العمليات العسكرية لحلف شمال الاطلسي (الناتو) بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبريطانيا بعد صدور قرار مجلس الامن الذي يسمح بالتدخل العسكري في ليبيا (القوة الصلبة)، وقصفت قوات حلف الناتو المواقع الحيوية للنظام الليبي بشكل كثيف كما دعمت الثوار الليبين بالسلاح والتقنيات الفنية اللازمة فضلاً عن القوات الخاصة الاجنبية ومن ضمنها القوات الخاصة القطرية فقد لعبت القوات القطرية دور التواصل بين قوات الناتو والثوار (القوة الصلبة) (عبدالله، 2013: 111 – 112).

كما مارست الولايات المتحدة الأمريكية استخدام القوة الذكية في ليبيا، قبل سقوط القذافي عن طريق اعتماد أربع آليات (http://arabic.people.com.cn/102267/102272/7578034.html):

1. توظيف وسائل القوة الناعمة الأمريكية لتدريب الناشطين الليبيين وتمويلهم (القوة الناعمة).
2. شن حملة دبلوماسية لعزل نظام القذافي أو تطويقه إقليمياً ودولياً تمهيداً للإطاحة به (القوة الصلبة).
3. توظيف تكتيك القيادة من حلف شمال الأطلسي (القوة الناعمة).
4. تقديم المساعدات والحوافز لإعادة إعمار ليبيا (القوة الناعمة).

خامساً: اليمن

إنطلقت شرارة الثورة اليمنية من جامعة صنعاء في 15 يناير 2011 بمظاهرات طلابية متأثرة بالثورة التونسية، ومدفوعة بعوامل داخلية وأخرى خارجية، حملت الشباب اليمني على الانتفاض سعيا لتغيير واقعه السيء، وقد أخذت مكاسب الثورة اليمنية تزداد يوما بعد يوم، وخذت المدن اليمنية تشهد مظاهرات احتجاجية بعشرات الآلاف، وأحيانا بمئات الآلاف من المحتجين المطالبين بإسقاط النظام وانضمت قبائل بأكملها للمتضاهرين، وانشقت ألوية عسكرية، وقامت بمحاولة حماية المحتجين من اعتداءات الأمن وأعوان النظام، الذين استعملهم لإرهاب المحتجين وتفريقهم (أبوطالب،2011: 3).

لقد إتسم الموقف الامريكى من الثورة اليمنة بالتناقض والازدواجية، ففى بداية الثورة اليمنية عارضت الولايات المتحدة هذه الثورة بحجة انها تهدد الاستقرار وتعكر امن المنطقة وذلك على الرغم من سلمية هذه المظاهرات ومطالبها المتوافقة مع ما تدعو اليه الولايات المتحدة من الحرية والديمقراطية والمشاركة السياسية ومحاربة الفساد، ولكن بعد مضى فترة من اشتعال الثورة بدأت الولايات المتحدة تنحاز الى صفوف الثوار. فقد اشاد باراك أوباما Barack Obama بالمبادارات التى قدمها الرئيس اليمنى فى فبراير 2011 واعتبر ان هذه المبادرة تضمنت عدد من الخطوات الايجابية والاصلاحات الهامة، كما اعلن جايمس كلابر مدير الاستخبارات الوطنية

الامريكية ان التحديات السياسية والامنية تمثل اكبر تهديد لليمن منذ الحرب الاهلية 1994 كما ان تدهور الحكم سيمثل تحديات خطيرة للمصالح الامريكية والاقليمية وسيجعل تنظيم القاعدة فى وضع افضل يسمح له بتدبير وتنفيذ اعتداءات، ومن ثم فقد دعا السفير الامريكى بصنعاء جميع الاطراف الى الحوار والتفاوض وذلك لانه الالية المثالية لحل هذه الازمة (القوة الناعمة). وسرعان ما حدث تحول فى موقف الولايات المتحدة ، حينما اعلن صالح ان الاحتجاجات اليمنية ما هى الا اجندات وضعتها الولايات المتحدة وتديرها من غرفة بتل ابيب ، وبناءا عليه وعقب مجزرة جمعة الكرامة طالب اوباما بمحاسبة المسؤولين المتورطين فى هذه الهجمات واعرب عن تأييده لتغيير سياسى فى اليمن يلبى طموحات المواطنين وتشارك فيه كل الاطراف السياسية (القوة الصلبة) (المنشاوي والتواب، 2016).

وعلى اثر زيادة اعمال القمع والعنف وارتفاع عدد الضحايا بدأت الولايات المتحدة الامريكية زيادة الضغط على الرئيس اليمني على عبد الله صالح وحثه على ضرورة البدء فى عملية الانتقال السلمى للسلطة وفق جدول زمنى (القوة الصلبة)، وقد رحبت الولايات المتحدة فى بيان رسمى لوزارة الخارجية بمبادرة مجلس التعاون الخليجى الرامية الى حل الازمة السياسية فى اليمن الا ان دخول مجلس التعاون الخليجى على خط الازمة اليمنية لا يعنى ان الولايات المتحدة بعيدة عن مراقبة احداث اليمن ولا ترغب فى التأثير على مسار الاحداث بما يتناسب ومصالحها، حيث لم تترك زمام المبادرة لمجلس التعاون الخليجى، وانما سعت لدفع مجلس التعاون الخليجى الى واجهة الحدث السياسي لانهاء الثورة اليمنية بما يتوافق مع مصالحها (اسعد، 2012: 123).

سادساً: سوريا

اتسم الموقف الامريكي منذ بداية الثوره السورية بعدة سمات الاولي منها تمثلت في الدعوات الامريكية للنظام السوري من الاصلاح الى التنحي، وفي أول شهرين من عمر الثورة السورية راهنت الولايات المتحدة الأميركية على قيام النظام بإجراء إصلاحات تلبي مطالب المحتجين لذلك ظلت التصريحات الأميركية مقتصرة على الدعوة الى وقف العنف وتلبية مطالب المحتجين (القوة الناعمة)، وبعد ذلك انتقلت إدارة الرئيس باراك أوباما Barack Obama إلى ممارسة ضغوط على النظام السوري

تمثلت بالعقوبات المالية والاقتصادية التي اعلنها في 18 مايو 2011 وشملت الرئيس بشار الأسد وعدد من المسؤولين السياسيين والأمنيين في نظامه ، وهي عقوبات فردية فرضت على النظام السوري بعد استخدامه القوه العسكرية ضد المحتجين ولكنها لم يكن لها تاثير كبير على النظام السوري لانها عقوبات فردية (القوة الصلبة)، أما السمة الثانيه في الموقف الامريكي تجاه الثوره السوريه فتمثلت في عدم إعطاء المسالة السورية الاولوية في السياسة الأمريكية، ويرجع ذلك لإعتبارات عديدة منها مجريات الصراع الأرض وعدم قدرة أي من أطراف النزاع على حسمه، وتدخل أطراف إقليمية ودولية مباشرة في هذا الصراع.

ولذلك حاولت الولايات المتحدة التأقلم في سياق إستراتيجية لا تؤدي إلى جر الولايات المتحدة إلى تدخل عسكري مباشر في سوريا ، بالتالي فهي فضلت استراتيجية تتيح لها التحكم في الوضع في سوريا والتحكم في نتائج التغيير (القوة الناعمة). فيما تمثلت السمة الثالثة للموقف الامريكي في الجمود الدبلوماسي الأميركي منذ اتفاق جنيف الذي توصلت اليه مجموعة العمل حول سوريا في 30 يونيو 2012 في جنيف لحل الأزمة السورية، لكن تنفيذ الاتفاق تعثر بسبب الاختلافات بين الطرفين الروسي والامريكي حول مستقبل الرئيس الأسد في المرحلة الانتقالية، ففي حين أصرت روسيا على أن الاتفاق لا يشير إلى رحيل الأسد تمسكت واشنطن بموقفها إلى أن الأسد لا يمكن أن يكون جزءا من أي مرحلة انتقالية، ولكن التطورات على الارض أحدثت تغيرا في الموقف الامريكي وبات اكثر تحفظا من الثوره السورية، ويرجع ذلك لعدة عوامل منها التخوف من التوجهات السياسة لجماعات المعارضة للنظام السوري في حال وصولها لسدة الحكم، لذا كانت الولايات المتحدة تفضل الحل الدبلوماسي (http://www.dohainstitute.org/release/dbc39132-41bd-48c1-852c-3d2e394e5c4b).

ونتيجة لقيام الرئيس السوري بشار الاسد باستخدام السلاح الكيماوى فى منطقة الغوطه فى 21 أغسطس 2013، عملت الولايات المتحدة على حشد تاييد دولي لتوجيه ضربه للنظام السوري، وفي المجال الداخلي سعت الادارة الامريكية للحصول علي التاييد الداخلي من قبل الكونجرس لتوجية ضربه عسكرية للنظام السوري وفي هذا

الاطار جاءت المبادرة الروسية لنزع السلاح الكيماوي فى جنيف فى 12 سبتمبر 2013 (القوة الصلبة) (لبنى، 2015، http://democraticac.de/?p=10669). واعتبرت المبادره الروسية من جانب أوباما فرصة دبلوماسية للولايات المتحدة الأمريكية للتخلي عن تهديدها لإستخدام الاداة العسكرية وتوجيه ضربة عسكرية للنظام السوري (عبد الفتاح، 2014: 11).

لقد أوضحت مجريات الأحداث بعد عام 2011 في سوريا بأن هناك أطرافاً دوليةً تقف على خط الصراع إلى جانب النظام السوري الحالي وهذه الأطراف تتمثل بـ (روسيا، والصين، وإيران) وبخلفيات جيوستراتيجية عكستها تصريحات وزيري الدفاع الروسي والصيني، وعليه فإن استقراء واقع الصراع في سوريا دفع الولايات المتحدة إلى استبدال الخيار العسكري المباشر لإسقاط نظام الأسد وذلك لعدة أسباب (http://www.bayancenter.org/2016/07/2321):

1. وقوف كل من روسيا والصين إلى جانب النظام في سوريا واستخدامهما لحق النقض (الڤيتو) في مجلس الأمن ضد أي مشروع يُجيز التدخل العسكري الأمريكي في سوريا.
2. خشية صناع القرار في الولايات المتحدة من أنحراف المهمة أو السقوط في المستنقع السوري كما هو الحال في حرب العراق وأفغانستان.
3. السياسة المالية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد وصول الرئيس باراك أوباما Barack Obama تعتمد على استراتيجية ذكية غير عسكرية تتلاءم مع قيود الأزمة المالية عام 2008.
4. وجود عوامل موضوعية تتمثل بانتماء الرئيس أوباما إلى الحزب الديمقراطي الذي يُرجح السياسة الداخلية على السياسة الخارجية، ولا يُحبذ توظيف القوة العسكرية، وإنما استخدام القوة الذكية للحفاظ على المصالح القومية الأمريكية.

وعليه، يرى الباحث أنه بالرغم من ظهور الحاجة لاستخدام القوة الصلبة من قبل الولايات المتحدة كظهور داعش والازمة السورية وطريقة تعاطي النظام السوري معها والتي ترقى الى درجة ارتكابه جرائم حرب، وتدخل اطراف اخرى بالقوة الصلبة في هذه الازمة مثل روسيا وايران وحزب الله، الا ان الولايات المتحدة استمرت بلعب

دور الحياد واللجوء للقوة الذكية في محاولة منها للموازنة بين القوة الصلبة والناعمة حيث قامت بدعم بعض فئات المعارضين بالاسلحة والتدريب وبنفس الوقت تضغط للجؤ للحل السلمي.

وبناءً على ذلك توصلت الولايات المتحدة مع حُلفائها إلى رؤية مشتركة ترتكز إلى عدم التدخل العسكري المباشر في سوريا، لأنه مكلف وينطوي على تطورات وتبعات كبيره، فعملت على ارهاق نظام الأسد واستنزافه إلى حين سقوطه، وذلك عن طريق توظيف أدوات القوة الذكية التي هي كالاتي (http://rawabetcenter.com/archives/20801):

1. الدعوة إلى التحول السياسي، إذ دعت الولايات المتحدة بشار الأسد إلى التنحي عن السلطة نزولاً عند رغبة الشعب، وأعلنت أنها لن تفرض التحول في سوريا، بل ستدعم الجهود الرامية إلى إقامة دولة ديمقراطية تتسع للسوريين جميعاً.
2. فرض العقوبات الاقتصادية.
3. شن حملة دبلوماسية لعزل سوريا إقليمياً ودولياً.
4. تسليح المعارضة السورية والتنظيمات المسلحة "المعتدلة" كما أسمتها، وذلك على وفق مبدأ توزيع الأدوار.
5. توظيف تكتيك الإنابة والاستعداد للمرحلة الانتقالية.

وعلى وفق ذلك فإن الولايات المتحدة حين توظيفها للقوة الذكية تجاه سوريا فأنها تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى غير معلنة، فهي تعمل على استنزاف قدرات سوريا والقوى الداعمة لها، وتفكيك الدولة السورية من خلال استراتيجية اثارة العداء بين مكونات المجتمع السوري، فضلاً عن تحويل سوريا إلى كيان هشٍ ودولةٍ ضعيفة تُسهم في عدم تحولها إلى مصدر تهديد لإسرائيل.

وعليه، يرى الباحث أن الولايات المتحدة الأمريكية، استعانت في تنفيذ سياستها تجاه المنطقة العربية بسياسة "الدبلوماسية الشعبية" والتي كان لها الأثر البارز في زعزعة استقرار دول المنطقة من خلال رفع شعار الديمقراطية. إذ أكدت العديد من البحوث والتقارير الامريكية على ضرورة إلتزام الإدارات الامريكية بسياسة الدبلوماسية الشعبية في تعاملها مع دول المنطقة، ومنها تقرير الخبير السياسي الأمريكي

Edouard Djeredjian، والذي جاء بعنوان "دور الدبلوماسية الأمريكية بمعركة كسب العقول والقلوب" وكذلك التقرير الصادر عن لجنة إستراتجية تحت إشراف "مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية في واشنطن" بعنوان "من الصراع إلى التعاون: كتابة فصل جديد في العلاقات الأمريكية العربية" وركزت أبرز محاوره على المطالبة بإيجاد علاقة تبادلية عميقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الشعوب العربية، وتقوية تلك العلاقة عن طريق المنح المتبادلة، والعمل على استثمار جيل واعد لقيادة الدول العربية في المستقبل" (الشامي، 2005). وقد تبينت هذه الاستراتيجية بوضوح خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي "باراك أوباما Barak Obama" الذي قام منذ بداية حكمه بمحاولة اجتذاب مشاعر الشعوب العربية والإسلامية نحوه، عن طريق توجيه عدد من تصريحاته وخطاباته الشهيرة إليها، وليس إلى الأنظمة كما جرت العادة.

وفي ظل تنفيذ سياستها الخارجية، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستعانة بالتكنولوجيا بهدف تعزيز جهودها الدبلوماسية التقليدية وتطوير حلول سياسية مبنية على التكنولوجيا؛ من خلال مفهوم الدبلوماسية الرقمية في خدمة السياسة الأمريكية. حيث أشار الكتاب الصحفي Jesse Lichtenstein إلى هذا المفهوم في مقال له بعنوان Digital Diplomacy نشر بجريدة NewYork Times يوم 16 يوليو 2010 ؛ يتحدث فيه الكاتب إلى مهندسي هذه الدبلوماسية الجديدة وهما Alec Ross و Jared Cohen الموظفان بوزارة الخارجية الأمريكية، وكيف أن هلاري كلينتون **Hillary Clinton** تعتبر الشباب في الشرق الأوسط "جاهزون بشكل خاص للتأثير الخارجي" عبر "ممرّات التكنولوجيا" كالفضائيات التلفزيونية والهواتف المحمولة وشبكة الانترنت؛ وبناء على اقتراح Alec Ross و Jared Cohen، أدرجت وزيرة الخارجية الأميركية هلاري كلينتون **Hillary Clinton** "حق الاتصال" ضمن حقوق الإنسان، وأجندة السياسة الخارجية الأمريكية (سحنون، 2011).

ويرى الباحث أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط مثلت سلسلة من الأهداف التي سعت إدارة الرئيس باراك أوباما Barak Obama إلى تحقيقها في هذه المنطقة، نتيجة التراجع في نفوذ وتأثير الولايات المتحدة بسبب السياسات الخاطئة التي اتبعت خلال إدارة الرئيس جورج بوش الأب .George H

W. Bush، والتي فرضت على الرئيس باراك أوباما Barak Obama أن يبادر بطرح مجموعة من السياسات التي من خلالها يستطيع التعامل بفاعلية، وبما يخدم الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة العربية.

وقد عمل الرئيس باراك أوباما Barak Obama على إعادة ترتيب أولويات سياسته الخارجية في المنطقة العربية، من خلال عدم الاستمرار في جعل العراق هي القضية الرئيسية كما في الأعوام السابقة لحكم إدارته، لهذا عمد بصورة تدريجية على تخفيف الوجود العسكري الأمريكي في العراق ونقل المسؤولية الأمنية إلى العراقيين، ولكن في نفس الوقت أخذ في الحسبان أن الوضع هناك ما يزال هشًا للغاية. لذا ركز الرئيس باراك أوباما Barak Obama منذ بداية إدارته في البيت الأبيض على أربع قضايا رئيسية تتعلق بالجانب السياسي هي النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، وفي الجانب الأمني تشمل العراق وأفغانستان والملف النووي الإيراني إلى جانب أربع إشكاليات هي العلاقات بين بلاده والعالم الإسلامي وعمليات التنمية السياسية في المنطقة العربية (شلبي، 2013: 228).

2.5 دور الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية كقوة ذكية في تنفيذ السياسات الخارجية

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية إمكاناتها الثقافية والإعلامية كلها للترويج للنظام العالمي الجديد، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وتبين من ممارسات الولايات المتحدة بعد انهيار المعكسر الشرقي أن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة، هو إقامة إمبراطورية عالمية ذات مركز قيادي واحد تحت عناوين جديدة، كالعولمة والحكومة العالمية والنظام العالمي الجديد، كما اتضح أن الصراع المستقبلي، الذي لابد منه لإدراك تلك الأهداف، ليس إلا صراعاً حضارياً، كما روج لذلك العديد من الساسة والمفكرين الأمريكان، ومن هولاء السياسي والاكاديمي Samuel P. Huntington والمفكر Francis Fukuyama بالاضافة الى تيار المحافظين الجدد وموافقة المتطرفة من الاديان والحضارات الاخرى .

لذلك تأسست السياسة الخارجية الأمريكية على تجاذب الجدل بين المصالح والأخلاق، أو بين البراغماثية والأيديولوجية، وهي نفس العناصر التي عملت بها حتى

بعد الحرب الباردة لتحقيق طموحات النخب الحاكمة في الهيمنة على العالم من خلال الإعتماد على مقومات القوة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو هدف رئيس للإدارات الأمريكية المتوالية بغض النظر عن الحزب الحاكم.

فضلا عن ذلك فان أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول2001 شهدت مزيدا من التطور، فعلى الرغم من وضوح وثبات معالم وأهداف هذه السياسة، إلا أنها شهدت بعض التطور بما تتطلبه الظروف الدولية، وقد ظهر ذلك في توسيع الأهداف بعد الأحداث لتشمل تعزيز الأمن الأمريكي بتجهيز القوة الأمريكية لحماية أراضيها وشعبها، والإدعاء بالدفاع عن الديمقراطية وخاصة في المنطقة العربية وآسيا وأمريكا اللاتينية، مكافحة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل بالتعاون مع الحلفاء والأصدقاء (بشارة، 2013: 3). ونتيجة لذلك استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مقومات قوتها الصلبة تارة والناعمة تارة أخرى بهدف تحقيق أهداف سياستها الخارجية بالإستعانة باستراتيجية أعلامية محكمة بشكل يساهم في تنفيذ هذه السياسة داخلياً وخارجياً.

ومما ساهم في نجاح الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية إمتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لترسانة إعلامية هي الاكبر والأحدث في العالم. حيث مارست المجموعات الإعلامية الأمريكية في هوليوود ونيويورك أنشطتها على المستوى العالمي بكفاءة عالية بفضل أربع مزايا جوهرية تتمتع بها، تتمثل الأولى في إنها تقدم منتجاتها باللغة الانجليزية، وهي لغة القطاع العالمي الأكبر من المؤسسات الإعلامية ذات القدرة الشرائية، والثانية أن لديها مصادر مالية ضخمة تسمح لها بتمويل أعمال إنتاجية قد تكلف ملايين الدولارات، أما الثالثة هي أن الشبكات التلفزيونية الأمريكية تفضل البرامج الأمريكية ولا تشتري برامج من الخارج، والرابعة هي أن الشركات الأمريكية تصل بسهولة إلى كم كبير من المواهب من الممثلين والمخرجين والكتاب، لاسيما وأن أفضل الممثلين في العالم يعملون في الإنتاج الأمريكية بشكل أساسي (ماكفيل، 2011: 107-108).

وقد مكنت الإمكانيات الإعلامية الضخمة للولايات المتحدة الأمريكية من لعب دور كبير أثر على مجريات الأحداث التي رافقت ما سمي بالربيع العربي، والتي بدأت

من مطالب إقتصادية بحتة إلى المطالبة بإسقاط الانظمة الحاكمة. وضمن هذا الإطار إدعت الإدارة الأميركية أن الفضل باندلاع الثورات في العالم العربي يعود إليها، فأظهرتها وسائل الإعلام الأميركية بأنها منهمكة في وضع تخطيطاتها الأخيرة على الأجندة الرسمية للديمقراطية للعالم العربي، وزعم بعضهم أن إستراتيجية الرئيس الأمريكي باراك أوباما Barack Obama في عدم التدخل وخطاباته الملهمة قد أسهمت في نهوض الحركات الديمقراطية التي يقودها الشباب في العالم العربي (بشارة، 2013)، ومع أن تصريحات المسوؤلين الأميركيين قد وصفت ما يحصل باللحظة المجهولة، وخلق أوضاع جديدة والزلزال الكبير فوزيرة الخارجية هلاري كلينتون Hillary Clinton قد قيمت ما حصل من متغيرات وتحولات في المنطقة العربية قائلة: "إن الشرق الأوسط يمر بمرحلة تغيير سريعة جداً، إنها لحظة فيها الكثير من المجهول ولكن أيضاً تشكل فرصة لنا" (إدريس،2011)، كما أكد مستشار الأمن القومي Tom Donilon عام 2011 أن على الإدارة الأميركية تأخذ بعين الاعتبار استراتيجياً المتغيرات والتحولات الجديدة التي تحصل في الساحة العربية؛ والتي من الممكن أن تؤدي إلى خلق أوضاع جديدة حيث صرح عن ذلك بقوله: "إن الإدارة الأميركية تقدر السياق الاستراتيجي للموقف الحالي حتى لو أدت الأحداث اليومية إلى دائرة جديدة من العنف" (ساتلوف، 2014)، بينما وصف نائب وزير الخارجية Nicholas Burns ما تشهده المنطقة العربية من متغيرات على أنه زلزال كبير، وأنه الأهم منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، ونصح إدارة الرئيس باراك أوباما Barack Obama بأن تعيد حساباتها بصورة كاملة بما يتكيف مع المتغيرات الجارية (المنشاوي، 2015).

من هنا يلاحظ، بأن الاستراتيجية الإعلامية الامريكية في التعامل مع قضايا المنطقة العربية تنظر لهذه القضايا كما أشار Gardels & Medavoy (2009: 11) من خلال عدستها وفقا لأهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

إن العلاقة بين الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية والسلطة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية أخذت بعداً آخر هو بعد الرقابة، فعلى الرغم من الاعتقاد السائد عن أسطورة الحرية التي تردد دائماً وتفيد بأن وسائل الإعلام الأمريكية هي بمنآى عن

تدخل الإدارة وأجهزتها الأمنية، هي أسطورة ليس إلا، إن الواقع يؤكد عكس ذلك، فهذه الوسائل ليست بمعزل عن محاولات الأجهزة الأمنية الأمريكية في فرض التعتيم عليها عندما يتطلب الأمر ذلك، لا سيما وأن المؤسسات الإعلامية الأمريكية شهدت تحولاً جذرياً في أواخر القرن العشرين، فقد أصبحت بيروقراطيات متحدة يصنع ويدير الأخبار فيها صحفيون محترفون يخضعون للضغوط السياسية من خارج المؤسسة (درعاوي، 2011: 32).

إذ قدم Chomsky (2002) في كتابه **Media Control: The Spectacular Achievements of Propaganda** رؤية نقدية للدور السياسي للإعلام الأمريكي في التحكم في الرأي العام، ومسؤولية شركات العلاقات العامة التي تتعاقد معها الإدارات الأمريكية من بناء تصورات متحيزة حول كثير من القضايا والشؤون العامة التي تهم الإنسان الأمريكي في مجال سياسات الحكومة الداخلية والخارجية، حيث أن دور الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية في اختلاق الحقائق وتزييف التاريخ والتحيز السياسي الفاضح، ليس وليد سياسة المحافظين الجدد، وإن كانوا قد أبدعوا في المجال، وإنما يعود إلى عقود سابقة طويلة، حيث إن المادة الإعلامية الأمريكية مادة محضرة ومعدة لخدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، سواء من خلال اختيار الخبر والمعلومة والمشهد ابتداء أو من خلال إخراجه والتعليق عليه، وربما من خلال اختلاقه أساساً. فالاستراتيجية الإعلامية الأمريكية دأبت على استخدام التحليل المعنوي الدلالي لتغطية غياب الأفكار والمبادئ الجذابة للجماهير، وإخفاء الموضوعية، وصار من أساليب الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية إعطاء الكلمات الاعتيادية معنى مختلفاً، بالحذف، والتحايل، من أجل الحصول على معانٍ خاصة أو التخفيف من وقع الألفاظ على المتلقي (قبيسي، 2008: 9).

وبهذا حرصت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على عدم التفريط بسلاح الدعاية الأمريكية ضد أية دولة أو مجموعة أو أشخاص أو شركات أو أية جهات يمكن أن تهدد مصالحها بشكل مباشر، أو غير مباشر، وفي مناطق خارج الحدود بشكل خاص ولعل ما يعزز وجهة النظر هذه أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA أسست جناحاً كبيراً خاصاً بالدعاية يضم نحو (800) من المؤسسات ومراكز المعلومات

والأشخاص فضلاً عن أن جميع المراسلين الأمريكيين الذين عملوا في الشرق الأوسط أو أفريقيا يعدون وكلاء للمخابرات المركزية، كما ذهب إلى ذلك مايلز كويلاند (شيبالي، 2010: 65).

وفي هذا الاطار تتحكم الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال قوة مؤسساتها الإعلامية والثقافية بحوالي (80%) من الصور المبثوثة في العالم، حيث تمثل نسبة الأفلام الأمريكية المعروضة (75%) مما يعرض في دور العرض العالمية، كما أن (35%) من المواد المعروضة في القنوات الفضائية هي أمريكية، و (90%) من مواقع الانترنت هي مواقع أمريكية، وتتحكم الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي (65%) من المادة الإعلانية في العالم. كما أن الأفلام المنتجة في الولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر جنياً للأرباح في العالم إذ تشكل نحو (80%) من المدخول العالمي لصناعة السينما، وهذا ما يمكن أن يقال أيضاً بشأن جاذبية المسلسلات الأمريكية، التي تشير مضامينها إلى واقع الحياة الأمريكية. الأمر الذي يشير إلى هيمنة إعلامية وسيطرة للقيم والثقافة الأمريكية في مختلف مناطق العالم، بشكل يجعلها أنموذجاً للثقافات الأخرى، وتسهم في توظيف ونشر قيمها والترويج لسياساتها ومشاريعها التوسعية (بريجنسكي، 2004: 206). ففي العام 2004 أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية قناة الحرة الإخبارية الأمريكية لوجود قناعة بهيمنة الإعلام المرئي على الجمهور العربي، خاصة مع تفوق قنوات عربية كالجزيرة والعربية، وقد أظهرت بعض استطلاعات الرأي التي أجريت من قبل بعض المنظمات البحثية الدولية أن قناة الحرة نجحت في الحصول على مشاهدين لها ولبرامجها وسط السوق العربية الفضائية المزدحمة، حيث كشف استطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة A.C. Nielsen البحثية الدولية خلال عام 2011 أن عدد مشاهدي قناة الحرة قد وصل أسبوعياً إلى 26 مليون مشاهد في الفترة من 2009 وحتى 2011، وهي نسبة المشاهدة الأعلى بين القنوات الأخرى الموجهة إلى العرب مثل سي إن إن العربية CNN، وبي بي سي عربي BBC، وفرانس 24، كما تعتبر صفحة قناة الحرة باللغة العربية الأكثر شعبية على الفيسبوك حيث وصل عدد المعجبين بها إلى 300893 مستخدماً، وعدد الذين يتحدثون عنها إلى 21312. وقد حرص القائمين على

الصفحة على كتابة اسم القناة باللغتين العربية والإنجليزية، والتعريف بها كمؤسسة إعلامية تلفزيونية غير تجارية ناطقة باللغة العربية ومكرسة بصفة رئيسية لتقديم الأخبار والمعلومات وتغطية الأحداث في الشرق الأوسط والعالم بشكل متوازن، ولم تذكر أي شروط للاستخدام(البدوي، 2015: 101 – 102).

إن التوجهات الجديدة للإستراتيجية الإعلامية الأمريكية تجاه المنطقة العربية خرجت من بين ثنايا الفوضي الخلاقة، التي أوجدها الاحتلال الأمريكي في الساحة العراقية، منذ عام 2003 حتى ديسمبر 2011، وسط تنامي تيار أمريكي لإعادة النظر في التوسع الأمريكي، وترتيب أجندة واشنطن تجاه الأقاليم الجيوستراتيجية في العالم، بعيدا عن الانغراق في إقليم الشرق الأوسط وحده (عبد الحي، 2014)

تأتي هنا أهمية السؤال المطروح "ما الدور الذي لعبته الاستراتيجية الإعلامية الامريكية كأحد أدوات القوة الذكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية خلال الفترة من 2010 – 2016؟"

يورد الباحث هنا دور الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية من خلال النماذج التالية:

أولاً: العراق

بعد تفجيرات 11 ايلول، ظهرت ملامح الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية للحرب على العراق، بثلاثة أبعاد، هي، **الأول**، تمثل في برنامج دعائي لتحسين وتلميع صورة الولايات المتحدة الامريكية، وذلك من خلال نشر البرنامج الدعائي الذي تبنته الإدارة الأمريكية لتلميع صورة الإحتلال ومنع تفشي الكراهية ضد الأمريكيين في المنطقة العربية، إضافة إلى وضع برامج أخرى عديدة عقب احتلال العراق تهدف لإقناع العرب والمسلمين بأن الهدف ليس الاحتلال ونهب ثروات العراق ولكن نشر الديمقراطية، لأن الكراهية ضد الأمريكان تعاظمت وكبرت بشكل غير مسبوق. أما **الثاني**، فتمثل في برنامج للخداع الإعلامي العسكري والترويج للديمقراطية التي تقاتل من اجلها الولايات المتحدة الامريكية، وهذه الاستراتيجية موجهة بشكل رئيسي للعالم العربي وبصورة عامة للعالم كله، والذي تولته وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) ويقوم على أكثر من شق مثل، ترويج المنظور الأمريكي الأحادي للحملات العسكرية الأمريكية من خلال

المراسلين الغربيين الذين يرافقون قوات الاحتلال، بجانب القيام بحملة أخرى للخداع الإعلامي عبر وحدة شكلها البنتاجون هدفها التأثير الإستراتيجي لنشر أكاذيب في أنحاء العالم بحجة تضليل أعداء الولايات المتحدة، وإقناع العراقيين بصحة التوجه الأمريكي لإقرار ديمقراطية في العراق وعدم الرغبة في البقاء في العراق أو احتلاله كما تقول المقاومة العراقية، فضلا عن التركيز على إعلام الحرب فقط بالعمل على حصر خروج الأنباء من مناطق العمليات على المصادر العسكرية الأمريكية وما تسمح به الرقابة العسكرية، واتباع أساليب قلب الحقائق في البلاغات العسكرية. فيما تمثل **البعد الثالث** بالبعد الخارجي المرتبط بالضغط في أشكال مختلفة على وسائل الإعلام والفضائيات العربية التي لا تسير في ركاب شن الحرب، فإذا كانت الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية تقوم على الترويج والدعاية للاحتلال، فالوجه الآخر لها هو حصار أبواق الإعلام العربي التي تنشر حقائق وصورا عن الانتهاكات الأمريكية في العراق (http://www.albasrah.net).

وبصدد التعرف على الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية في العراق، فإن هناك مجموعة من التوجهات الرئيسة في الاستراتيجية الاعلامية الأمريكية تجاه العراق، تتمثل في (حميد وابراهيم، 2016):

1. تقليص حجم الدعم للمشروعات الثقافية التي لا تشكل خدمة دعائية للمصلحة الأمريكية في العراق.
2. الاعتماد على قنوات عربية ومحلية جديدة تحمل لواء الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، على وفق الأنموذج الأمريكي، باستخدام تقنيات الاستطلاع الإعلامي.
3. اعتماد وسائل الإعلام الممولة أمريكياً: قناة الحرة، راديو سوا، مواقع الانترنت كأداة للتلهية السياسية، تضخيم، تشويه، خلط أوراق الواقع السياسي العراقي، بالشكل الذي لا يمكن معه ان يحصل المتلقي على معلوماته على أساس منطقي لما يجرى في العراق.

4. زيادة الاعتمادية على القنوات الإعلامية المحلية والعربية الصديقة وانتقاء المؤثر منها بعدما لاحظ خبراء الدعاية وعلم التأثير، حضورها وسطوتها في المجتمع وصاحب القرار العراقي مثل قناة الجزيرة القطرية.
5. إثارة النعرات الطائفية من خلال الإشاعة والحرب النفسية والتي تقف خلفها شركات الحمايات الامريكية العاملة في العراق.
6. إستقطاب إعلاميين ومراسلين للتركيز على قضايا تخدم الأهداف الأمريكية وإهمال القضايا الأخرى.
7. السعي لعزل الخطاب الإعلامي العراقي الموحد، من خلال دعم إنشاء مراكز إعلامية كبرى في مناطق أربع (الوسط والجنوب، وبغداد، والمنطقة الغربية، والمنطقة الشمالية).
8. العمل على تغير مضمون بعض الفقرات في مناهج الدراسة، بالضغط على الحكومة تحت مظلة الإصلاح المدرسي الفكري.

ثانياً: تونس

راقبت وسائل الإعلام الأمريكية الإحتجاجات التونسية، وشهدت على سلمية نهج الإحتجاجات، ومشروعية مطالبها الديمقراطية، وغياب الخطاب الأيديولوجي، وتقدم الخطاب المنادي بالعدالة الإجتماعية والكرامة والحريات والحقوق والديمقراطية، إلا أن الاحتجاجات التونسية لم تحظ باهتمام كبير من وسائل الإعلام الأمريكية، إذ أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية هلاري كلينتون Hillary Clinton أن الحكومة الأمريكية تراقب ما يحدث في تونس دون أن تقف إلى جانب النظام على حساب الشعب ولا العكس بالعكس، وذلك بخلاف ما امتازت به السياسة الخارجية الأمريكية، من إبداء الرأي وتقديم النصائح وإظهار نفسها حامية للديمقراطية، وعدم تركها الأحداث المهمة في العالم دون تعليق يضعها في خانة المدافع عن الحريات والدافع باتجاه الديمقراطية وحماية المدنيين، وقد دعت الخارجية الأمريكية السفير التونسي في الولايات المتحدة محمد صلاح تقية للفت نظره إلى خطورة ارتفاع عدد ضحايا الرصاص من بين المتظاهرين في سيدي بوزيد، وفي 12 كانون ثاني/يناير/2011 قال Mark Toner الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن إدارة الرئيس الأمريكي

باراك أوباما Barack Obama قلقة جدا بسبب تقارير عن استخدام الحكومة التونسية المفرط للقوة ضد المحتجين (عبد الحليم، 2012: 57 – 58).

وفي تقرير غطته قناة CNN الامريكية، في عام 2011 فقد أشاد الإعلام بنتائج الثورة التونسية على ارض الواقع فالتقرير قارن بين ثورة تونس وبقية الثورات في العالم العربي التي شهدت اما انقلابات او حروبا اهلية، وأكدت القناة الأمريكية ان الشعب التونسي حالة فريدة من نوعه فالاسلاميون والعلمانيون حققوا انجازات كبيرة مثل انجاز الدستور والتحضير لانتخابات حرة ونزيهة (http://www.babnet.net/rttdetail-79977.asp).

ثالثاً: مصر

برز دور التقنيات الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير في الاحتجاجات التي شهدتها مصر في 25 كانون الثاني 2011. وكان لمواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك ويوتيوب وتويتر) والفاعلين في مجال تلك التقنيات ومنهم الشباب بالدرجة الأولى، دوراً فاعلاً في تحريك الشارع وتصاعد حدة الاحتجاجات، كونها مصدراً وأداة للحشد والتعبئة والتنسيق وإدامة التواصل بين آلاف وملايين ممن يستخدمون تلك التقنيات، أي أن تلك الشبكات أصبحت المحرك الأساسي لتلك الاحتجاجات، إلى الحد الذي دفع البعض إلى إطلاق تسمية (ثورات الفيسبوك) على هذه الاحتجاجات (العنبكي، 2013: 114). لان استخدام الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي عوض بشكل كبير وغير متوقع غياب فكرة التنظيم السياسي، وضعف المجتمع المدني. إذ تم التخطيط لاحتجاجات 25 كانون الثاني 2011 المصرية عبر شبكة الفيسبوك بين شباب لا يعرفون بعضهم البعض معرفة شخصية، إلا أنهم اجمعوا على معارضة توجهات النظام السياسي السلطوية، وممارساته الفاسدة في المجالات كافة(حماد، 2012: 53).

وكانت أول الدعوات إلى الاحتجاج من خلال صفحة الفيسبوك لمجموعة (كلنا خالد سعيد) التي بلغ أعضائها (400 ألف) عضو، وكانت قد شاركت في تنظيم أنشطة احتجاجية عدة في عام 2010. كذلك (حركة 6 ابريل)، التي تضم (70 ألف) عضو، ومجموعة البرادعي تضم (300 ألف) عضو. فضلاً عن انتشار عدد كبير من

المدونات التي كانت تنشر تقارير عن الفساد والفظائع التي ارتكبها نظام الرئيس المصري الأسبق (حسني مبارك) خلال السنوات القليلة التي سبقت سقوطه (شاهين، 2013: 107). وهكذا اتخذ الشباب من شبكة الانترنت منبراً لهم، من خلال وسائل الاتصالات الحديثة، التي أسهمت في عملية التعبئة والحشد للمظاهرات التي عمت معظم المدن المصرية، فقاموا بتحميل الأفلام والصور على موقع الفيسبوك واليوتيوب، كما أن انتشار الهواتف الذكية المزودة بكاميرات عالية الدقة، وسعة تخزين كبيرة، ساعدت على أن يصبح كل مواطن مراسل صحفي يصور وينقل الصور ومقاطع الفيديو إلى كل أنحاء العالم عبر مواقع التواصل الاجتماعي(المديني، 2011: 62).

وعندما أدركت الحكومة المصرية مدى اعتماد الشباب على الانترنت ودوره في تنظيم الاحتجاجات، قامت في 27 كانون الثاني 2011 بقطع التواصل عبر الانترنت، واستخدمت أساليب التشويش على الاتصالات والهواتف النقالة، وكانت المرة الأولى التي تلجأ فيها السلطات إلى قطع كامل قنوات الاتصال في البلاد، الأمر الذي أثار موجة انتقادات في الخارج بما في ذلك من الولايات المتحدة الأمريكية (بصبوص، 2013: 94). والهدف من هذا الإجراء هو قطع الاتصال بين الناشطين في الداخل والخارج، مما جعل بعض الناشطين يستخدمون محطات بديلة، عبر هواتف مجهزة توفر الاتصال عبر الأقمار الصناعية متصلة بشبكة الانترنت في إسرائيل، وهكذا تمكنوا من الحفاظ على قوة صلتهم بباقي أنحاء العالم (هوارد وحسين، 2013: 205). فضلاً عن ذلك قامت شركة غوغل بإطلاق خدمتها (Speak–to–Tweet) وهي تطبيق مصمم لترجمة رسائل البريد الصوتي إلى تغريدات على تويتر كوسيلة لتجنب حظر خدمة تويتر من قبل السلطات المصرية (هوارد وحسين، 2013: 206). كل ذلك يبين مدى الدور الأمريكي في هذه الاحتجاجات، إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنوات إلى تفعيل دور شبكات التواصل الاجتماعي وتدريب الشباب على كيفية استخدامها في تحشيد الجماهير. إذا ارتبطت وزارة الخارجية الأمريكية بشراكة مع شركات مواقع التواصل الاجتماعي لإنشاء منظمة شبابية كانت بدايتها عقد قمة تحالف الشباب الأولى في كانون الأول عام 2008 في نيويورك، برعاية شركة فيسبوك وغوغل وقناة MTV وكلية الحقوق بجامعة كولومبيا ووزارة الخارجية الأمريكية،

وضمت القمة عدداً من الناشطين المصريين من شباب 6 إبريل الذين تحدثوا عن المشاكل التي تواجههم، وأوصت القمة بضرورة تدريب الشباب على حشد الجماهير بواسطة مواقع التواصل الاجتماعي وتقنيات الاتصالات الحديثة (منصوري، 2012: 81).

كذلك بذلت الحكومة الأمريكية جهوداً كبيرة من اجل ضمان حرية الانترنت ومنع الحكومات من قطعه أو التضييق عليه، إذ جعلت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما Barack Obama حرية الانترنت أولوية لها في السياسية الخارجية الأمريكية، ورداً على التهديدات المتزايدة لحرية الانترنت في جميع أنحاء العالم، وضعت الحكومة الأمريكية مجموعة من الأهداف للترويج لحرية التعبير على الانترنت، وسخرت جهود دبلوماسية لتعزيز هذه الأهداف من خلال تخصص موارد كبيرة لمواجهة القيود المفروضة على الانترنت. إذ أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما Barack Obama في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 2010 "أن الولايات المتحدة يجب أن توظف التكنولوجيا الجديدة لكي تتمكن من تعزيز الحرية"" (كالينجارت، 2013: 274). كما أن وزارة الخارجية الأمريكية أنفقت ما يقارب الـ (50) مليون دولار منذ عام 2008 على مجموعة برامج حرية الانترنت، وخصص الكونغرس (20) مليون دولار أخرى في عام 2012. وتدعم هذه البرامج تقنيات الالتفاف على رقابة الانترنت، وإعادة المواقع المحذوفة إلى المستخدمين من خلال تخطي برامج الحماية، وتدريب الناشطين على الأمن الرقمي. ولعل ذلك يوضح الدور الأمريكي في تحريك الاحتجاجات في مصر، عبر السعي لضمان حرية الانترنت وتجاوز حالات الرقابة الحكومية على شبكات التواصل الاجتماعي، وهذا يفسر قيام وزارة الخارجية الأمريكية بعقد اتفاقات مع شركات الانترنت لضمان استمرار الشبكة وتجاوز الرقابة عليها (كالينجارت، 2013: 275).

كما قامت وزارة الدفاع الأميركية البنتاغون بشراء عدد كبير من حقوق برامج التواصل الاجتماعي كفيسبوك Facebook وغيره وأدخلتها في صلب برامجها لدرجة أن البنتاغون أعتبر أن برامج الإنترنت والفضاء الإلكتروني أصبحت ضمن "مجاله الوظيفي" (شرواني، 2012). ومن يراجع موقع الخارجية الأميركية ويضع كلمة

"انترنت" في محرك البحث الخاص بالموقع يجد عشرات الخطابات لوزراء ومسؤولين في الوزارة حول الإنترنت ودوره في نشر القيم والسياسات والبرامج الأميركية.

كما أن العنصر الإعلامي في منظومة التأثير السياسي الأمريكي داخل مصر يتركز في محورين، الأول هو القنوات الفضائية المملوكة للعديد من رموز العلمانية، والمرتبطين بشكل أو بآخر مع الدوائر الإستخباراتية الأمريكية وملحقاتها من منظمات أقباط المهجر، ويري الأمريكيون أن هذه القنوات لها تأثير كبير في قطاع الشباب الجامعي بما تقدمه من لغة مواكبة لثقافة الشباب في بلد اتسعت الفجوة فيه بين المثقفين الإسلاميين وعامة الشعب، والمحور الثاني للتأثير الإعلامي الأمريكي في مصر يتركز في العديد من السياسيين البارزين الذين يتمتعون بقدر مؤثر من الكاريزما الشخصية، والأهم من ذلك أنهم من المحسوبين علي ثورة 25 يناير من حيث التأييد والدعم والمشاركة بالنيبة للبعض منهم، وهؤلاء السياسيين الآن يشنون عدة حملات إعلامية، بمساعدة عدد من رموز الإعلام في النظام السابق، ضد التيارات الإسلامية المختلفة بهدف إضعافها وإضعاف تأثيرها في الشارع المصري، وفي اعتقادي أن هذه الحملات موجهة من خلال مبادئ أساسية تحاول الإدارة الأمريكية ضمان بقائها خلال المرحلة القادمة، هذه المبادئ تتمحور غالباً حول الإبقاء علي التحالف الإستراتيجي بين مصر والولايات المتحدة وهذا يمكن أن يضمنه فقط عدم وصول أي تيار سياسي مؤمن بعدالة القضية الفلسطينية ببعديها الإسلامي والعربي إلي سدة الحكم وصناعة القرار في مصر (صقر، 2011:

.(http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=17187).

رابعاً: ليبيا

لجأت الولايات المتحدة الامريكية عبر قنواتها المتعددة لإظهار الرئيس الليبي معمر القذافي بصورة سيئة، ودعم الثورة الليبية وثوارها، وذلك بالإستعانة بقناة الجزيرة، فمنذ اليوم الأول للثورة الليبية بدأت قناة الجزيرة بتغطية أحداثها، واتهمت من قبل النظام الليبي بأنها قناة "الفتنة" وأنها تنفذ أجندة قطر التابعة أصلاً للأجندة الامريكية في تفتيت الأمة العربية، وكان واضحا تحيز قناة الجزيرة لصالح الثوار وضد نظام القذافي، وبثت الكثير من الأخبار والصور حول مجازر كتائب القذافي وقصفها

للمدنيين في بنغازي وغيرها من المدن الليبيية، واستمرت تغطيتها بنفس الحرارة لحين سقوط نظام القذافي بسقوط العاصمة طرابلس ولاحقاً.

علماً بأن الولايات المتحدة الامريكية إتخذت موقفاً إعلامياً تصعيدياً اتجاه النظام الليبي وفقاً للتطورات الميدانية على الأراضي الليبية خاصة مع وجود رعايا لها في ليبيا في بداية إندلاع الأحداث، وبعد أن غادر هؤلاء الرعايا حتى اتخذت الولايات المتحدة مواقف إعلامية وسياسية شديدة بدأتها بدفع مجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم (1970) في 2011 والذي فرض عقوبات على نظام العقيد معمر القذافي تضمنت تجميد الأرصدة المالية وحظر بيع الأسلحة ومنع السفر فضلا عن دعوة المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها الحكومة الليبية ضد أبناء الشعب الليبي ولهذا صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما Barack Obama بان حكومة القذافي يجب ان تحاسب بسبب استمرار انتهاك حقوق الإنسان والمعاملة الوحشية لشعبها والتهديدات المشينة (عبيد، 2012: 44).

وقام الاعلام الامريكي أيضا بدوره في الترويج للحرب باقناع الرأي العالم العالمي بوحشية النظام الليبي واستبداده في حق الشعب الليبي، وأن ذلك يرتب على الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية التدخل لنشر الديمقراطية والحرية في ليبيا (عبدالله، 2014: 112).

خامساً: اليمن

منذ تولي الرئيس الأمريكي باراك أوباما Barack Obama رئاسة الولايات المتحدة اتسم الخطاب الإعلامي الأمريكي الموجه لليمن بالتحريض وتأجيج العنف وخصوصاً في فترة التغطية الإعلامية لأحداث الثورة اليمينة. إذ اكتفي الرئيس الأمريكي اوباما بدعوة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عبر الوسائل الإعلامية بالتحاور مع الثوار، ونبذ العنف والأساليب القمعية ومحاسبة مرتكبيها، كون أن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح يعتبر حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة في حربها على تنظيم القاعدة وقد تمسك صالح بورقة التحالف مع أمريكا لاستجداء الدعم الأمريكي في مواجهة الثوار اليمنيين، حيث واصل صالح دعوته لاستمرار الحرب على تنظيم القاعدة. إلا أن تصاعد أحداث الثورة اليمينة أدى لمطالبة الولايات المتحدة الامريكية

نظام الرئيس صالح عبر الوسائل الإعلامية بالبدء في عملية انتقال للسلطة ولم يقابل ذلك أي إجراءات عملية وجاء هذا التطور في الموقف الأمريكي بعد أن وعد الثوار بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية في حربها على تنظيم القاعدة بعد تنحي صالح (البدراني، 2011،

.(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=270776

وقد ادركت السلطات اليمنية فعالية الدور الذي تقوم به وسائل الاعلام الامريكية ووسائل الاعلام الاخرى المتناسقة معها، حيث قامت بإغلاق الصحف والمواقع الالكترونية للمعارضة وكذلك إغلاق مكتب قناة الجزيرة في اليمن وسحب التراخيص وترحيل مراسليه اضافه الى ايقاف الكثير من الصحفيين الاجانب في المطارات ومنهم الصحفي الامريكي الشهير Robert F. Worth الذي يعمل في جريدة New York Times في مطار صنعاء ومنعه من دخول البلاد، وكانت السلطات اليمنية قد أبعدت قسراً 4 صحفيين أجانب من جنسيات بريطانية وأمريكية كانوا يغطون الاحتجاجات في اليمن لصحف أمريكية (عبد المولى، 2011، http://m.ahewar.org/s.asp?aid=252627&r=125&cid=0&u=&i=370 4&q=).

وبالرغم من اجراءات السلطات اليمنية للحد من الهجمة الاعلامية التي تستهدفها ، الا ان الإعلام الأمريكي استمر بممارسة دوره الطبيعي من داخل اليمن، إضافة لوسائل التواصل الاجتماعية التي كانت تمارس دورها الفعلي من خيم المتظاهرين في ساحات الاعتصامات والميادين الذي يحتلها الثوار، وكان للفيس بوك والهاتف المحمول والمواقع الالكترونية دورا في تعبئة الجماهير في حشودها للتظاهرات (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=289033). وقد ذكرت صحيفةWashington Post أن عدة برقيات أمريكية لم تكن معلومة في السابق سربها موقع ويكيليكس الالكتروني كشفت أن مسؤولين أمريكيين كانوا على دراية بالوضع السياسي في اليمن لكنهم قللوا إلى حد ما من احتمال الإطاحة بصالح حليف الولايات المتحدة الرئيسي في حربها على جناح تنظيم القاعدة في اليمن (http://almasdaronline.info/article/18575).

كما أكد العديد من الساسة الأمريكيون عبر وسائل الإعلام ان انهيار القوى المتحالفة مع الادارة الأَمريكية وسقوط سلطتها في اليمن يهدد المصالح الأَمريكية في اليمن ويقضى على الأَهداف والأطماع الأَمريكية في اليمن وهو ما لن تسمح به الولايات المتحدة الأمريكية (http://www.mersadnews.net/archives/24324).

سادساً: سوريا

تناغمت التغطية الاعلامية للوضع في سوريا مع الموقف السياسي للادارة الأمريكية، إذ كانت تغطية الإعلام الامريكي للاحداث في سوريا في البداية تغطية هامشية، ومع تطور الاحداث في سوريا أصبحت التغطية الإعلامية الامريكية لأحداث الثورة السورية في الصفحات الأولى للصحف وفي مقدمة نشرات الأخبار. فقد عملت الإدارة الأمريكية بداية عام 2012 على دعم الجماعات المسلحة بداية من الجيش السورى الحر الذى تشكل من العناصر المنشقة عن الجيش العربي السوري، وروجت وسائلها الإعلامية لهذا الجيش بإعتباره البديل للجيش السوري الموالي للنظام والذي يرتكب أعمال قتل وتدمير ضد الشعب السوري.

ففي بداية الثورة السورية، واجهت التغطية الاعلامية الامريكية لأحداث سوريا عدة عقبات منها (ابراهيم، 2016، http://democraticac.de/?p=34751):

1. التعتيم المفروض على وسائل الإعلام وعدم استطاعتها نقل الخبر بصورة سليمة من موقع الحدث عكس ثورة مصر وتونس.
2. مشكلة المراسلين المتموضعين في مكاتب هذه القنوات الذين لا يعبرون عن النقل الفعلي للحدث وإنما ينقلون دوما وجه نظر السلطة بسبب الخوف أو كونهم جزءاً من هذا النظام.
3. عدم استطاعة المراسل ان يكون صانع خبر بسبب الخوف وغياب الحرية في نقل المعلومات.
4. عدم استطاعة المراسل نقل الأحداث على الهواء مباشرة وإستطلاع أراء المواطنين المشاركين في الحدث كما حصل في مناطق عربية أخرى.

5. عدم نقل وجهة نظر المعارضة أو محركي الثورة بسبب الخوف، وعدم الوصول إليهم بسبب فقدان الثقة بعكس ما كان عليه ميدان التحرير في مصر من خلال لقاء قادة الثورة أو الفعاليات الفكرية والسياسية المستقلة.

6. الغياب الكامل لمراسلي وسائل الإعلام الأجنبية بسبب عدم التصريح لهم بالتجول والاعتقال لبعضهم من خلال نظرية المؤامرة الخارجية، التي روج لها النظام السوري.

ونتيجة للتطور الكبير في الثورة السورية، ودخول الجانب الروسي في المعادلة السياسية، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية لإستخدام الحرب الإعلامية من خلال عدد من الاستراتيجيات الإعلامية، وهي القصف الإعلامي الذي يستهدف التركيز على جوانب جزئية غالباً ما تكون جوانب سلبية. والعمل بمختلف الوسائل على زعزعة الجبهة الداخلية ببث المعلومات التي تثير الفتنة بين مكونات الشعب العرقية والدينية. وأخيراً، إحلال الصورة الدعائية التضليلية مكان الحقيقة، باعتبار أن ما يتركه الاعلام في ذهن المواطن من انطباعات يبقى اهم من الحقيقة التي قد تحتاج الى وقت كبير للتحقق منها (http://m.moheet.com/2016/04/16/2413283).

وقد طبقت الولايات المتحدة الأمريكية عدد من الأدوات الإعلامية لتغطية بعض الأحداث في سوريا وتجاهل أخرى بشكل يخدم الموقف الأمريكي من الازمة السورية، بحيث عمدت الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية على تسليط الضوء على ما يصدر من القوات السورية من أحداث (غدار، 2016:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/stop-calling-the-syrian-conflict-a-civil-war.-its-not).

كما عملت عدد من المواقع الالكترونية والقنوات الفضائية المرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي قناة فرنسا 24 وقناة BBC وقناة CNN على توثيق أحداث الحرب في سوريا بصورة ليس لها مثيل. كما أن سياق المتابعة لشاشات التلفزيون وشبكات التواصل الاجتماعي تبين أن الاستراتيجية الاعلامية الأمريكية ركزت في أساليبها على وسائل الاعلام فى التحيز والتحامل على طرف الحكومة السورية دون

غيرها حيث كانت الاراء تنصب فى اتجاه واحد، وهو التهويل الإعلامي الذي لم يشهد العالم مثيل له (البحث، 2013: http://alhakk.net).

ومما تقدم، يرى الباحث أن الاستراتيجية الإعلامية والسياسية الأمريكية في تعاملها مع المنطقة العربية وأحداثها خلال الفترة من 2010 إلى 2016 قد وظفت كافة قدراتها الإعلامية والسياسية للسيطرة على مجريات أحداث الثورات العربية التي إنطلقت من تونس عام 2010 من دوافع إقتصادية بحتة إلى محاولة نقل النموذج التونسي للدول العربية الأخرى التي شهدت احتجاجات شعبية كان العنصر الشبابي هو الأبرز فيها، خاصة وأنه يتمتع بالقدرة على التعامل الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية، والذين تأثر جزء كبير منهم بما كانت تنشره وتبثه وسائل الإعلام الأمريكية قبل وقوع هذه الأحداث مثل المطالبات الأمريكية للانظمة العربية بضرورة الإصلاح السياسي والإقتصادي والإجتماعي ونشر الديمقراطية، والسماح بالمشاركة السياسية للمعارضة بالحكم. والحفاظ على الحريات بما في ذلك حرية المرأة وحرية المعتقد وحقوق الأقليات الدينية والعرقية، بالإضافة إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية لمؤسسات المجتمع المدني في معظم الدول العربية، والتي تبنت المطالب الأمريكية في الضغط على الأنظمة الحاكمة للأخذ بها.

فطبيعة العلاقة الوثيقة بين وسائل الإعلام في الولايات المتحدة وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية، قامت على أساس الأهمية المتعاظمة في تحقيق الأهداف البعيدة لاستراتيجية الولايات المتحدة الخارجية في المنطقة العربية، وهو ما تبين في تغطية الإعلام الأمريكي للفترة التي سبقت وأعقبت قيام الثورات العربية والتي عملت على تهيئة الأرضية الملاءمة لاستراتيجية الفوضى الخلاقة.

وقد برز حجم التأثير الإعلامي الأمريكي في الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية من خلال ما وفرته وسائل الإتصال الأمريكية الحديثة وخاصة الشبكة العنكبوتية الإنترنت، والتي كان لها الدور الأبرز في حشد المؤيدين للإحتجاجات التي شهدتها العديد من الدول العربية، وأدت إلى إسقاط بعض الأنظمة الحاكمة. كما روجت وسائل التواصل الإجتماعي على هذه الشبكة لفكرة التنبؤ بإنهيار جميع الأنظمة العربية وهو ما شجع الشباب العربي على المشاركة الفعالة لإسقاط هذه الانظمة.

إن الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية في تعاملها وتغطيتها للتحولات العربية منذ عام 2010 تعدت من مجرد نقل وسائل الإعلام الامريكية للاحداث والأخبار العربية بشكل مهني إلى إعتبار هذه الوسائل أداة من أدوات القوة الذكية الأمريكية التي وظفتها في خدمة سياستها الخارجية في المنطفة العربية.

3.5 الإستنتاجات

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإستراتيجية الإعلامية الأمريكية كأحد أدوات القوة الذكية في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية. وفي ضوء ما تم الحصول عليه من معلومات حول محاور الدراسة وتحليلها، توصلت الدراسة إلى عدد من الإستنتاجات:

1. تعتبر المنطقة العربية بما تحتله من موقع جيواستراتيجي وبما تحتويه من موارد اقتصادية ضمن أولوية السياسة الخارجية الأمريكية، التي تعمل على تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية التي تعتبر بأن هذه المنطقة تشكل أهم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجية بحيث إعتبرتها جميع الادارات الأمريكية جزءاً من الأمن القومي الأمريكي.
2. لضمان السيطرة على المنطقة العربية كأحد أهم مناطق نفوذ الولايات المتحدة فقد الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الهيمنة في تعاملها مع هذه المنطقة سواء من حيث دعم بعض الأنظمة الموالية لها أو مواجهة الانظمة التي شكلت تهديداً لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة العربية وذلك باستخدام مقومات قوتها الشاملة.
3. الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة العربية ثابتة ولا تتغير بتغير الرئيس او الحزب الحاكم، والتغيير يتم بالاساليب والادوات وليس بالثوابت، ومن هذا المنظلق فأن اعتماد ادارة الرئيس باراك أوباما Barak Obama لسياسة القوة الذكية خلال الاعوام من 2010 – 2016 والقاضية أنه لا يمكن الاعتماد على القوة الصلبة فقط او القوه الناعمة فقط في التعامل مع المنطقة العربية في الصورة السلبية التي نجمت عن سياسات ادارة بوش الاب والابن في المنطقة

والتي اعتمدت الى حد كبير على القوة الصلبة فقط، اضافة الى تداخل المصالح للدول الكبرى وتغير موازين القوى، بسبب صعود العديد من الفاعليين الدوليين وغير الدوليين على الساحة الدولية، والذين لهم مصالح ايضا في المنطقة العربية يسعون للحفاظ عليها.

4. ان مهمة وضع الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية وغيرها من مناطق العالم، لا ترتبط بالرئيس الامريكي ومؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة (الكونغرس ، الوزرات المعنية ، الاجهزة الاستخبارية ....الخ) ، وانما هي عملية تشاركية تساهم فيها الجهات الرسمية مع مراكز الابحاث والدراسات التي تضم نخبة من الباحثين والسياسين والعسكريين والاكاديمين المخضرمين، وكذلك جماعات الضغط والمصالح، وتلتقي كل هذه الجهات على ثوابت استراتيجية في مقدمتها الحفاظ على تفوق الولايات المتحدة قوة عظمى على المسرح الدولي والدفاع عن الامن القومي الامريكي ومصالح الولايات المتحدة في مختلف مناطق العالم ومن ضمنها المنطقة العربية تحديدا حيث تربط مختلف الادارات العربية الامن القومي الامريكي بامن المنطقة العربية.

5. ترتبط الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية بدرجة كبيرة بالأجندة السياسية الامريكية، بل ويعتبر أداة من أدوات السياسة الخارجية الامريكية، وهذا ما أكده تعامل الاعلام الامريكي مع الاحداث والتطورات في المنطقة العربية خلال الفترة من 2010 - 2016، والذي لم ينفصل عن أهداف السياسة الخارجية الامريكية تجاه المنطقة العربية وقضاياها، في ظلِّ عجز إعلاميٍّ عربيٍّ عن مجارة الالة الاعلامية الامريكية في كل المجالات.

6. تعكس الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية في تعاملها مع المنطقة العربية مواقف وسياسات الجهات المحكتزة لوسائل الإعلام الأمريكية، ولا تتمتع هذه الوسائل بالحرية التامة في تناولها لقضايا المنطقة العربية بعيدا عن المصالح الاستراتيجية الأمريكية فيها، وهو الامر الذي يفرغ الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية من مضامين النزاهة والحياد والمهنية واخلاقيات الاعلام المختلفة، نتيجة قيامه ببث الاشاعات والأكاذيب، وتشويه الحقائق، وتوجيه الراي العام والتاثير في قناعاته

وتوجهاته، وبما يخدم اهداف السياسة الامريكية في المنطقة العربية، وهذا الدور السياسي الذي تقوم به الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية، يفقد الاستقلالية لوسائل الإعلام الامريكية التي من المفترض ان يتمتع بها خاصة في ضوء التطور الكبير في ثورة المعلومات والاتصالات.

7. أظهرت الدراسة الدور الكبير الذي تلعبه مراكز الدراسات والأبحاث والقيادات الفكرية والسياسية والمنظمات والشركات الاقتصادية وجماعات الضغط والمصالح في صنع السياسة الخارجية الامريكية والتاثير الكبير لهذه الجهات على وسائل الاعلام الامريكية وتوجهاتها تجاه المنطقة العربية.

8. أظهر التحليل لمحاور الدراسة بوجود علاقة إيجابية بين الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، حيث استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية وسائل إعلامها في تمرير وتسويق أهدافها في المنطقة من خلال بعث الإشارعات والتضليل في اوساط الرأي العام العربي خاصة والرأي العام الأمريكي والعالمي عامة لتبرير ودعم سياساتها في المنطقة العربية.

9. نجحت الاستراتيجية الإعلامية الأمريكية كأحد أدوات القوة ذكية في تنفيذ السياسات الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية خلال الفترة من عام 2010 ولغاية عام 2016 من خلال إقناع قطاعات واسعة من الرأي العالم العربي أن هناك تغييراً سياسياً إيجابياً في سياسة الولايات المتحدة تجاه تعاملها مع القضايا العربية، وما ساعدها على ذلك السياسة التي إنتهجها الرئيس الأمريكي Barak Obama في بداية حكمه وتصريحاته الإيجابية حول العديد من القضايا العربية مثل القضية الفلسطينية وعزمه سحب القوات الأمريكية من العراق وموقفه من الإسلام والتفريق بين الأغلبية المعتدلة والأقلية المتطرفة التي تقع على مسؤوليتها العمليات الإرهابية.

10. لعبت الاستراتيجية الإعلامية للولايات المتحدة الأمريكية كأحد أدوات القوة الذكية دوراً إيجابياً في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2016، وذلك من خلال تعاملها مع ما

شهدته المنطقة العربية من أحداث أو ما أصطلح على تسميته بالربيع العربي، حيث تمكنت الولايات المتحدة الأرميكية من التدخل غير المباشر في الأحداث التي صاحبت الثورات التي إندلعت في العديد من الدول العربية بهدف تجيرها لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة العربية. وكذلك ضمان ولاء القيادات الجديدة للأنظمة العربية التي حلت مكان الأنظمة التي سقطت، ومثال ذلك الدور الذي لعبته وسائل التواصل الإجتماعي من خلال شبكة الإنترنت التي تخضع لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية.

4.5 التوصيات والمقترحات

وفي ضوء هذه الإستنتاجات، خرجت الدراسة بالتوصيات والمقترحات التالية:

1. ضرورة وضع استراتيجية اعلامية عربية تتبنى رؤية واضحة ومحددة تراعي تطورات العصر الحديث من كافة الجوانب، وذلك لمواجهة تأثير وسائل الاعلام الامريكية على القضايا العربية باستهدافها الرأي العام العربي، وهذا يتطلب اصلاح الاعلام العربي بكافة وسائلة واخراجه من النمطية الاعلامية والسياسية التي يدار فيها، بحيث يصبح قادرا على كشف الحقائق والمخططات التي يقوم عليها الأداء الإعلامي الامريكي تجاه المنطقة العربية والمرتبط ارتباطا وثيقا بالأجندة السياسية الامريكية تجاه المنطقة العربية، علما بأن تحقيق ذلك مرتبط أولا بتحقيق اصلاح سياسي عربي إيجابي يلمسه المواطن العربي ويوفر بيئة مناسبة لإعلام عربي حديث.
2. أهمية مشاركة الشركات الاقتصادية العربية الكبرى في تاسيس ودعم وسائل اعلامية تتبنى القضايا العربية وتدافع عنها، بحيث تكون مثل هذه الوسائل قادرة على الوصول للمعلومة اينما كانت ولديها القدرة على التقييم والتحليل والتوجيه، مما يفك اعتماد الكثير من وسائل الاعلام العربية على وكالات الانباء الامريكية وغيرها من وسائل الاعلام في الحصول على الاخبار والمعلومات.

3. الاهتمام بالإمكانات والقدرات العربية (الإقتصادية، الثقافية، الفكرية، البشرية ... إلخ) وتوظيفها على أسس علمية مدروسة وفق استراتيجية عربية واضحة لمجابهة الاستراتيجية الامريكية الهادفة إلى الهيمنة على المنطقة العربية ومقدراتها.
4. الاستفادة من إمكانات وقدرات المنطقة العربية المختلفة كأحد مقومات القوة الذكية وإمكانية إستخدامها في السياسة العربية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بما يخدم المصالح العربية وخاصة الخروج من حالة الفوضى وعدم الإستقرار وما تواجهه من أطماع قوى إقليمية ودولية وغموض الموقف الأمريكي مما يجري في المنطقة العربية وعدم الجدية الأمريكية في إخراج المنطقة من المأزق والصراعات التي تمر بها. وهذا يتطلب بناء تكتل عربي يعمل على إعادة بناء قدرات المنطقة العربية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بإعتبار ذلك ضرورة للقوة الذكية للدول العربية مما يمنحها القدرة على المناورة والمساوة والضغط مع الأطراف الدولية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.
5. تأسيس مراكز دراسات وتفكير مسترکة على مستوى الدول العربية بعيدا عن حالات الاستقطاب السياسي لهذه الدولة او تلك تساهم في وضع استراتيجيات وتقديم التوصيات والبرامج والخطط التي من شانها المساهمة في اخراج الواقع السياسي العربي من المأزق الخطير الذي يعيشه والذي يهدد سلامة وبقاء واستقرار كافة الدول العربية.

المراجع

أولاً: العربية

الكتب:

أبو أسعد، أحمد وختاتنة، سامر. (2010). **علم النفس الإعلامي.** دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

أبو أصبع، صالح. (2010). **الإتصال الجماهيري.** دار البركة، عمان، الأردن.

أبو حلاوة، كريم. (2015). **سياسات القوة الذكية وجهات نظر ودورها في العلاقات الدولية.** مركز دمشق للدراسات والأبحاث (مداد)، سوريا.

إدريس، وائل محمد صبحي والغالبي، طاهر محسن منصور. (2012). **السيناريو والعملية التخطيطية: مفاهيم أساسية.** دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الاردن.

ألويتز، لاري. (1996). **نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية.** ترجمة جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة.

الأيوبيأ احمد. (2012). **التسلح ونزع السلاح والأمن القومي.** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بريجنسكي، (2012). رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية. الطبعة الأولى، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت.

بريجنسكي، زبيغنيو. (2004). الاختيار والسيطرة على العالم ام قيام العالم. ترجمة: عمر الايوبي، الطبعة الاولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

بصبوص، أنطوان. (2013). **التسونامي العربي.** ترجمة: جورج كتورة، الطبعة الاولى، الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات، بيروت، لبنان.

التنير، سمير. (2011). **أوباما والسلام المستحيل.** الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

تيري. ميسان. (2006). **11 سبتمبر 2001: الخدعة الرهيبة.** الطبعة الأولى، ترجمة محمد مستجير مصطفى، إصدارات سطور.

جرجس، فواز. (2002). **الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

جوردون، جون. (2008). **امبراطورية الثروة: التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية**. ترجمة محمد مجد الدين باكير، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

الحراري، خالد. (2015). **مفهوم القوة في السياسة الدولية**. مطابع الأهرام، مصر.

حماد، مجدي. (2012). **ثورة مصر مشروع نهضة عربية – الكتاب الاول: أسقاط النظام**. الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

حمدة، كلثوم. (2011). **الثورة والحداثة والاسلام**. دار الجنوب، تونس.

الخزرجي، ثامر. (2005). **العلاقات السياسية الدولية الاستراتيجية وإدارة الأزمات**. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الدوسري، راشد. (2004). **القياس والتقويم التربوي الحديث: مبادئ وتطبيقات وقضايا معاصرة**. الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

سعدون، شوكت. (2007). **عناصر قوة الدولة: الاستراتيجي – النظري – التطبيقي**. دار الرواد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

سليم، محمد السيد. (1998). **تحليل السياسة الخارجية**. مكتبة النهضة المصرية، مصر.

سليمان، يمني. (2016). القوة الذكية- المفهوم والأبعاد: دراسة تأصيلية. **المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، القاهرة، مصر.

السويدي، جمال. (2014). **آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**. الطبعة الاولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي: الامارات العربية المتحدة.

شاهين، عماد الدين. (2013) الثورة المصرية: قوة التعبئة الجماهيرية وروح ميدان التحرير. مجموعة باحثين، الربيع العربي الانتفاضة والاصلاح والثورة، ترجمة: لطفي زكراوي، تحرير: يوسف محمد الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت، الطبعة الاولى، منتدى المعارف، بيروت، لبنان.

شلبي، سعد شاكر. (2013). الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط. دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن.

صالح، سليمان. (2005). **وسائل الإعلام وصناعة الصورة الذهنية**. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

طحان، أحمد. (2009). **الإنهيار الأمريكي: رائحة الدم في حياة الرئيس جورج بوش**. الطبعة الأولى، دار المعرفة للنشر، بيروت.

الظاهر، نعيم. (1999). **الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد**. دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

عبد السلام، شادي. (2001). **الولايات المتحدة الأمريكية**. الدار المصرية اللبنانية، مصر.

عبد المنعم، فؤاد. (2011). **الإعلام الدولي**. الطبعة الأولى، عالم الكتب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

عبدالسلام، رفيق. (2011). **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**. الطبعة الأولى دار الإنتشار العربي، بيروت.

عبدالله، علي. (2016). الاستراتيجية الأميركية والنظام الدولي. **مركز الدراسات الاستراتيجية**، بغداد، العراق.

العلي، علي. (2015). **القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد: تداعياتها وأفاقها المستقبلية**. المكتب العربي للمعارف، القاهرة.

العمار، منعم. (2012). **منازعات الذات: هل بمقدور الديمقراطية ضبط بين الاستراتيجية والتغير للولايات المتحدة نموذجاً**. الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، بغداد، العراق.

العنبكي، طه حميد. (2013). **النظم السياسية والدستورية المعاصرة اسسها وتطبيقاتها**. الطبعة الأولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق.

فايث، دوغلاس. (2010). **الحرب والقرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الإرهاب**. الطبعة الاولى، ترجمة سامي بعقلين، مؤسسة الإنتشار العربي، بيروت.

فندي، مأمون، (2008)، **حروب كلاميّة الإعلام والسياسة في العالم العربي**. ترجمة: تانيا ناجية، دار الساقي، بيروت، لبنان.

فهمي، عبد القادر. (2009). **نظرية السياسة الخارجية**. المولف، عمان، الأردن.

فوكوياما، فرانسيس. (2007). **امريكا على مفترق طرق: ما بعد المحافظين الجدد**. ترجمة محمود التوبة، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية.

قبلان، مروان. (2005). دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأمريكي. **مجلة دراسات استراتيجية**، جامعة دمشق، العدد (16).

كالينجارت، دانيال. (2013). **التحديات التي تواجه السياسات الدولية: تكنلوجيا التحرر وسائل الاعلام الاجتماعي والكفاح في سبيل الديمقراطية**. تحرير: لاري دايموند ومارك بلاتنر، الطبعة الاولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة.

كريستنس، هانس وكايل، شانون. (2004). **القوى النووية في العالم**. الطبعة الاولى، ترجمة فادي حمود وآخرون، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت.

كمال، محمد. (2012). **العلاقات العامة بين تكنولوجيا الاتصال والازمات: إدارة-عولمة-اتخاذ قرارات**. دار المنهل اللبناني، بيروت.

ماكفيل، توماس. (2011). **الاعلام الدولي النظريات والاتجاهات والملكية**. ترجمة: حسني نصر وعبدالله الكندي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، العين، الامارات العربية المتحدة.

المديني، توفيق. (2011). **ربيع الثورات الديمقراطية العربية، الربيع العربي...الى اين؟ افق جديد للتغيير الديمقراطي**. تحرير: عبد الاله بلقزير، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

المشاقبة، بسام عبد الرحمن. (2010). **نظريات الإعلام**. الطبعة الاولى، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

المشاقبة، بسام. (2012). **الأمن الإعلامي**. الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مصطفى، عبدالله. (2009). **المفهوم الأوروبي للأمن والإستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط**، دار الفكر العربي، بيروت.

المعيني، خالد. (2009). **الحافات الجديدة: التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية**. الطبعة الأولى، دار كيوان، دمشق.

مكاوي، حسن. (2009). **نظريات الاعلام**. الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

منصوري، نديم. (2012). **الثورات العربية بين المصالح والمطامع قراءة تحليلية**. الطبعة الاولى، بيروت، لبنان.

مهنا، محمد نصر. (2006). **العلاقات الدولية بين العولمة والامركة**، الطبعة الأولى، المكتبة الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر.

النعيمي، أجمد. (2001). **السياسة الخارجية**. دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، العراق.

النعيمي، أحمد. (2011). **السياسة الخارجية**. دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

النعيمي، محمد؛ والبياتي، عبد الجبار وخليفة، غازي جمال. (2009). **طرق ومناهج البحث العلمي**. الوراق للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

نوير، عبد السلام. (2011). **نظرية السياسة الخارجية**. جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

هوارد، فيليب وحسين، مزمل. (2013). **مصر وتونس: دور وسائل الاعلام الرقمية، تكنولوجيا التحرر وسائل الاعلام الاجتماعي والكفاح في سبيل الديمقراطية**. تحرير: لاري دايموند ومارك بلاتنر، الطبعة الاولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة.

الهياجنه، عدنان. (2004). **دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي.** مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

الدوريات:

ارميتاج، رتشارد وناي، جوزيف. (2011). القوة الذكية: هذا ما تحتاجه أمريكا. **مجلة الأنباء**، العدد (231).

الأورفمي، خضر وحاووط، عز الدين. (2015). أنموذج تمكين القوة الناعمة بين دولتين. **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية: سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية**، 37 (3).

البدوي، ثريا. (2015). الجهود التسويقية للدبلوماسية العامة الامريكية عبر شبكات التواصل الإجتماعي: دراسة تحليلية لخطابات القائمين بالإتصال والمستخدمين. **رؤى استراتيجية**، ابريل.

جولياني، رودولف. (2008). رؤيتان للسياسة الخارجية الأمريكية: جمهورية وديمقراطية. **مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية**، العدد 72.

الحبيب، بكر، (2004). المدخل التفاعلي ودوره في توليد وتكامل المعرفة. **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد (48).

حسيب، خير الدين. (2014). ثورات الربيع العربي بعد 3 سنوات، **المستقبل العربي**، 36 (421).

حسيب، خير الدين. (2015). تونس ...الي اين؟ تجربة انتقالية ناجحة للربيع العربي تستحق دعم العرب جميعا. **المستقبل العربي**، 38 (440).

حشود، نور الدين. (2013). الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة 1990 – 2012. **دفاتر السياسة والقانون**، العدد التاسع، يناير.

حميد، علي وابراهيم، سناء. (2016). الولايات المتحدة وتوازنات القوى في الشرق الأوسط: دراسة في مستقبل التوازنات الإستراتيجية. **مجلة قضايا سياسية**، 46/45.

دون، فيلي. (2012). سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة. **دراسات عالمية**، العدد 24، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.

الربيعي، كوثر. (2011). الولايات المتحدة الامريكية والمراهنة على الانترنت: محددات الطموح الامريكي للهيمنة في عصر المعلوماتية، **مجلة المستقبل العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الزغبي، سلافة. (2010). فلسفة الإعلام الأمريكي والشبكات الفضائية. **الباحث الإعلامي**، 8.

السعدون، حميد. (2010). الأحادية القطبية وتأثيراتها على السياسة الخارجية الأمريكية ومستقبل العلاقات الدولية. **مجلة كلية التربية البنات**، 21 (4).

الصواني، يوسف. (2015). الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي. **المستقبل العربي**، 37 (431).

عبد الحسين، بلسم. (2014). دور الإعلام الامريكي في السياسات الخارجية. **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، 1 (18).

عبدالله، كامل. (2013). القوى الدولية والإقليمية وصياغة التوازنات السياسية فى ليبيا. **ملف الأهرام الاستراتيجى**، (227).

عبيد، منى. (2012). أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا. **مجلة الدراسات الدولية**، 51.

عطوان، خضر. (2006). سياسة القوة الامريكية: رؤية مستقبلية، **مجلة قضايا سياسية**، العدد (11)، جامعة النهرين، بغداد، العراق.

علوي، مصطفى. (2003). السياسة الخارجية الامريكية وهيكل النظام الدولي. **مجلة السياسة الدولية**، العدد 153.

علي، سليم. (2009). مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي. **مجلة دراسات دولية**، العدد 42.

العمري، زايد بن محمد حسن. (2010). مفهوم القوّة والقدرة في الفكر الاستراتيجي. **مجلة الدفاع الجوي: إدارة الشؤون العامة لقوات الدفاع الجوي**، السعودية، العدد (3)، أيلول (سبتمبر).

غريب، إدمون. (2000). الإعلام الأمريكي والعرب. **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (260).

محفوظ، محمد. (2011). جولة في العقل الاستراتيجي التركي، **صحيفة الرياض**، العدد 61194، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مراد، كامل. (2011). دور الإعلام في تنشيط الحراك السياسي العربي – شبكات التواصل الاجتماعي نموذجاً. **المؤتمر العلمي/ وسائل الإعلام أدوات تعبير وتغيير**، كلية الإعلام: جامعة البترا، عمان، الأردن.

مصباح، زايد عبيدالله. (2014). السّياسة الثّقافية الأمريكية تجاه الوطن العربي: دبلوماسية أم إمبريالية ثقافية؟. **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 427.

الميهي، أسيا. (2007). الرأي العام في السياسة الخارجية الامريكية. **مجلة السياسة الدولية**، العدد 127.

الرسائل الجامعية:

أبو عجيلة، أبو بكر. (2012). أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط (2001 – 2008). **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الخرطوم، السودان.

أبو غنيم، محمد. (2013). دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الاقصى، غزة، فلسطين

اسعد، عبدالله. (2012). الولايات المتحدة الامريكة والتحولات الثورية الشعبية فى دول محور الاعتدال العربى 2010–2011. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

بوشريه، سوفياني. (2012). تحول طبيعة متغير القوة في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية 2001–2012. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة ابراهيم سلطان شيبوط، الجزائر.

حسن، رغد. (2008). جماعات الضغط والسلطة التشريعية في الولايات المتحدة الامريكية: دراسة حالة "منظمة ايباك". **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة النهرين: السودان.

الخزاعلة، يوسف. (2016). القوة الناعمة وأثرها في تعزيز المكانة الدولية لتركيا.**أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، عمان، الأردن.

درعاوي، ماهر. (2011). دور الإعلام الأمريكي في صنع السياسة الخارجية الامريكية: قناة الحرة نموذجاً. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة بيرزيت، فلسطين.

صالح، أحمد علي. (2006). بناء محافظ رأس المال الفكري من الأنماط المعرفية ومدى ملاءمتها لحاكمية الشركات: دراسة اختبارية لآراء عينة من مسؤولي بعض الشركات في القطاع الصناعي المختلط في بغداد. **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة بغداد، العراق.

العامري، صبيح. (2011). الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية. **اطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة سانت كلمنتس، بغداد، العراق.

عبد الحليم، عبد الله. (2012). الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية في دول محور الاعتدال العربي (2011 – 2010). **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

عبد الصبور، سماح. (2014). القوة الذكية في السياسة الخارجية :دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان منذ 2005. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، القاهرة.

عبد الله، احمد. (2014). دور السياسة الامريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001 – 2013). **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن.

العزاوي، مهند. (2008). الإعلام والاستراتيجية العسكرية الأمريكية. **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة لاهاي العالمية، المملكة الهولندية.

عمر، أميمة. (2005). السياسية الخارجية الامريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر: حالة دراسة التدخل الامريكي في أفغانستان. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الخرطوم، السودان.

العناني، ابراهيم. (2005). أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط : دراسة حالة "الأردن، مصر والمغرب". **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة اليرموك، الأردن.

القحطاني، مسفر. (2010). إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، المملكة العربية السعودية.

القرم، آمنة. (2007). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة الملف النووي الإيراني 2001 – 2006. **رسالة ماجستير غير منشورة**. قسم الدراسات الأمريكية، جامعة القدس، غزة.

الكعود، إياد. (2016). استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن

الهطلاني، صلاح. (2013). المفاهيم الجديدة للقوة في العلاقات الدولية. **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الهقيش، علي. (2012). السياسة الخارجية الامريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي (2001 – 2011). **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الوادية، أحمد. (2009). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001 – 2008. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

وافي، عبد الرحمن. (2015). دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية (2001 – 2012): دراسة تحليلية. **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

الصحف:

شرواني، نيرمين. (2012). الحروب غير التقليدية: هكذا يزعزع الإستقرار. منشورة على موقع جريدة الأخبار اللبنانية.

المواقع الإلكترونية:

إدريس، محمد. (2011). أمريكا والعراق والربيع العربي.
http://www.alarabiya.net/views/2011/06/04/151739.html

أغوان، علي. (2011). القوة الذكية والمجالات التطبيقية في الاستراتيجية الامريكية: التغييرات في مصر، تونس، ليبيا كمثال تطبيقي. الحوار المتمدن، العدد 3435،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=268419.

آل مرعي، ابراهيم. (2014). القوة الذكية في مكافحة الإرهاب (2). جريدية الرياض، العدد 19926: http://www.alriyadh.com/988516

البحش، عبده. (2013). دور الاعلام في صناعة الفتنة والحرب على سوريا.
http://alhakk.net

البدراني، أدهام. (2011). الموقف الامريكي من الثورات العربية .. ثوابت؟ أم مصالح؟. الحوار المتمدن، العدد (3452)،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=270776

ساتلوف. روبرت. (2014). محور الرئيس أوباما الدقيق: من أبوت أباد إلى رياح التغيير العربية.
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/president-obamas-delicate-pivot-from-abbottabad-to-the-arab-winds-of-change

سحنون، زكريا. (2011). الديبولوماسية الرقمية في خدمة السياسة الأمريكية.
http://www.maghress.comHYPERLINK"http://www.maghress.co/m"/

سعد الدين، نادية. (2016). الارتباك الاستراتيجي :اقترابات القوي الكبري في منطقة الشرق الأوسط. السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام:
/http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/135/7645

الشامي، حاتم. (2005). امريكا واعادة تاهيل العالم الإسلامي. الحوار المتمدن، العدد 1329: http://www.ahewar.org.

صقر، خالد. (2011). التأثير الأمريكي في السياسة المصرية: تحديات ما بعد الثورة. http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=17187.

عبد الفتاح، فكرت. (2014). التفاعلات الاقليمية والدولية والازمة السورية. قضايا سياسية، http://www.bayancenter.org/2016/07/2321

عبد المولي، مروان. (2011). الرئيس الذي سيخلع قريباً. الحوار المتمدن http://m.ahewar.org/s.asp?aid=252627&r=125&cid=0&u=&i=3704&q=

عبدالحي، وليد. (2014). الوطن العربي 2014: المزيد من التفكك، مركز الجزيرة للدراسات، علي الرابط: http://studies.aljazeera.net/arHYPERLINK "http://studies.aljazeera.net/ar/"/ .

العبيدي، مصطفى. (2015). الإمبراطورية الناعمة: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.
http://www.arabicbookshop.net/main/details.asp?id=250-304&openlookinside=1

غدار، حنين. (2016). توقفوا عن تسمية النزاع السوري بـ "الحرب الأهلية"، فهو ليس كذلك. http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/stop-calling-the-syrian-conflict-a-civil-war.-its-not

لبنى، عبدالله. (2015). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية منذ 2011-2014. المركز الديمقراطي العربى http://democraticac.de/?p=10669

مركز دراسات مؤتمر الأمة. (2015). معركة الحرية وصنم الشرعية الدولية. مجلة مؤتمر الأمة: http://www.ommahconf.comHYPERLINK "http://www.ommahconf.com"/"/ .

المنشاوي. محمد. (2014). واشنطن والثورة المصرية من 25 يناير إلى ما بعد 3 يوليو. المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة http://www.rcssmideast.org/Article/2481.

المنشاوي، ابراهيم والتواب، احمد. (2016). سيناريوهات وخيارات: الصعود الحوثى ومستقبل امن دول التعاون الخليجى. http://www.acrseg.org/17389

ثانياً: الإنجليزية

Books:

Chomsky, N & Barsamian, D. (2010). Imperial ambitions: conversations on the post-9/11 world. Macmillan.

Chomsky, N. (2002). September 11. Allen & Unwin.

Chomsky, N. (2005). On Anarchism. New York: The New Press.

Chomsky, N. (2012). Occupy. Vol. 1, Zuccotti Park Press.

Cohen, A. (2004). The Art of the Strategist: 10 Essential Principles form Leading your Company to Victory. AMACOM: American Management Association.

Cooper, M. (2012). Policy Making in a Global Age (Spring 2012) US Diplomatic Response to the Arab Spring. PA 383G.

Ernest, W. (2008). Hard Power, Soft Power, Smart Power. The Annals of the American Academy, No. 616.

Gallarotti, G. (2014). The Power Curse: The Paradox of Power in World Politics. Division II Faculty Publications, Social Sciences, Wesleyan University.

Gardels, N & Medavoy, M. (2009). American Idol after Iraq: Competing for Hearts and Minds in the Global Media Age. 1st edition, Wiley-Blackwell.

Gelb, L. (2009). Power rules: How common sense can rescue American foreign policy.. New York: Harper.

Hix, S and Whiting, M. (2012). Introduction to political science. University of London.

Huddy, L; David, S & Jack, L. (2013). The Oxford Handbook of Political Psychology. 2nd ed., Oxford: Oxford University Press.

Kaplan, Fred. (2008). Day dream Believers: How a Few Grand Ideas Wrecked American Power. John Wiley and Sons, Hoboken.

Katulis, B. (2015). Assessing the Anti-ISIS Campaign After the First Year. Center for American Progress.

Klare, M. (2015). Hard Power, Soft Power, and Energy Power: The New Foreign Policy Tool. Foreign relations, March.

Lukes, S. (2007). 5 Power and the battle for hearts and minds. Power in world politics.

McGann, J. (2016). Special Report on Top Think Tanks in Asia by Country. TTCSP Global Go To Think Tank Index Reports, University of Pennsylvania.

Niculae, V; Suen, C; Zhang, J; Danescu-Niculescu-Mizil, C and Leskovec, J. (2015). Quotus: The structure of political media coverage as revealed by quoting patterns. In Proc. WWW.

Nye, J. (2002). The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone. New York: Oxford University Press.

Nye, J. (2003). Understanding International Conflicts. New York: Longman
Nye, J. (2004). Soft Power: The Means to Success in World Politics. Public Affairs.
Palmer, G & Morgan, T. (2011). A theory of foreign policy. Princeton University Press.
Quanyi, Z. (2008). China as an emerging spoft power: Winning hearts and minds through communicating with foreign public. Discussion paper. China policy institute.
Rothaermel, F. (2015). Strategic Management: Concepts. 2nd ed., McGraw-Hill Education;
Schmidt, B. (2007). Realist Conceptions of Power. In: Power in World Politics, eds. Felix Berenskoetter and M.J. Williams. New York: Routledge.
Sophie, L. (2010). The US Shift towards 'Smart Power' and its Impact on the Transatlantic Security Partnership. Department of EU International Relations and Diplomacy Studies, Belgium.
Stacey, D. (2007). Strategic management and organizational dynamics: The challenge of complexity to ways of thinking about organizations. 5th ed., Prentice Hall, Financial Times, England.
Yarger, S. (2008). Strategy and the national security professional. Westport, CT: Praeger Security International

Journals:

Winkates, E. (2007). Soft Power Contributions to U.S. Counterterrorism Strategy. Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association 48th Annual Convention, Hilton Chicago, CHICAGO, IL, USA.
Aftandilian, G. (2012). United States Foreign Policy Towards the Arab Spring,middle east centre for peace ,development and culture. thought paper.
Bennett, W. (2012). The Personalization of Politics: Political Identity, Social Media, and Changing Patterns of Participation. The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science, 644 (1).
Blanchard, O; Dell'Ariccia, G & Mauro, P. (2010). Rethinking macroeconomic policy. Journal of Money, Credit and Banking, 42(s1).
Chertoff, M. (2008). The cybersecurity challenge. Regulation & Governance, 2(4).
Dahl, A. (1957). The Concept of Power. Behavioral Science, 2:201-215.

De Vreese, C. & Elenbaas, M. (2008). Media in the game of politics: Effects of strategic metacoverage on political cynicism. The International Journal of Press/Politics, 13(3).
Klare, M. (2015). Hard Power, Soft Power, and Energy Power: The New Foreign Policy Tool. Foreign relations, March.
Perrow, C. (1970). Departmental power and perspectives in industrial firms. Power in organizations.
Quanyi, Z. (2008). China as an emerging spoft power: Winning hearts and minds through communicating with foreign public. Discussion paper. China policy institute.
Romero-Frias, E & Vaughan, L. (2012). Exploring the relationships between media and political parties through web hyperlink analysis: the case of Spain. Journal of the American Society for Information Science and Technology, 63 (5).
Romero-Frias, E & Vaughan, L. (2012). Exploring the relationships between media and political parties through web hyperlink analysis: the case of Spain. Journal of the American Society for Information Science and Technology, 63 (5).
Rothmund, T & Lukas, O. (2016). The changing role of media use in political participation. Journal of Media Psychology: Theories, Methods, and Applications, 28 (3).
Strömbäck, J. (2008). Four phases of mediatization: an analysis of the mediatization of politics. International Journal of Press/Political. 13(3).
Strömbäck, J. (2011). Mediatiztion and Perceptions of the Medias Political Influence. Journalism Studies, 12 (4).
Ussahawanitchakit, P. (2011). Corporate Proactiveness, Business Experience, Environmental Complexity, and Firm Sustainability: Evidence From Information Technology Businesses in Thailand. Journal of International Business and Economucs, 11 (1).
Wang, H & Lu, Y. (2008). The Conception of Soft Power and its Policy Implications: a comparative study of China and Taiwan. Journal of Contemporary China, 17 (56).
Wilson III, E. (2008). Hard Power, Soft Power, Smart Power. The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 616.
Yun, S & Kim, J. (2008). Soft power: From ethnic attraction to national attraction in sociological globalism. International Journal of Intercultural Relations, 32 (6).

Thesis & Dissertation

Sheng ding, (2006). Soft power and the rise of china: an assessment of china's soft power in its modernization process. Unpublished PhD thesis, university of New Jersey.

Wienbrenner, J. (2007). Soft Power and Hard Power Approaches In U.S. Foreign Policy: A Case Study Comparison In Latin America. Master Thesis, University of Central Florida.

abdelAal, R. (2015). The European and american politics towards arab revolution: comparative study. Doctorate, Cairo university.

Sheng ding, (2006). Soft power and the rise of china: an assessment of china's soft power in its modernization process. Unpublished PhD thesis, university of New Jersey.

Wienbrenner, J. (2007). Soft Power and Hard Power Approaches In U.S. Foreign Policy: A Case Study Comparison In Latin America. Master Thesis, University of Central Florida.

Websites

http://almasdaronline.info/article/18575
http://arabic.people.com.cn/102267/102272/7578034.html
http://arabic.people.com.cn/102267/102272/7578034.html
http://burathanews.com/arabic/reports/251652
http://burathanews.com/arabic/reports/251652
http://democraticac.de/?p=34751
http://democraticac.de/?p=35606
http://democraticac.de/?p=35606
http://rawabetcenter.com/archives/20801
http://rawabetcenter.com/archives/20801
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=289033
http://www.albasrah.net
http://www.alquds.co.uk/?p=491948
http://www.babnet.net/rttdetail-79977.asp
http://www.bayancenter.org/2016/07/2321
http://www.dohainstitute.org/release/dbc39132-41bd-48c1-852c-3d2e394e5c4b
http://www.mersadnews.net/archives/24324
http://www.syrianef.org/?p=4919
http://www.topsarabia.com

الملاحق

ملحق (أ)

أولاً: أسماء الخبراء وتخصصاتهم الذين استطلعت آراؤهم بإجراء الدراسة الحالية

ت	اللقب العلمي والاسم	الاختصاص الدقيق	مكان العمل
1	أ.د. حميدة سميسم	إعلام	جامعة الشرق الاوسط
2	أ.د. عبد القادر الطائي	علوم سياسية	جامعة الشرق الاوسط
3	أ.د. مازن العقيلي	علوم سياسية	الجامعة الأردنية
4	أ.د. محمود خلف	علوم سياسية	جامعة العلوم التطبيقية
5	د. خالد محسن	علوم سياسية	جامعة العلوم التطبيقية
6	د. صبري سميرة	علوم سياسية	جامعة العلوم التطبيقية
7	د. عزت حجاب	إعلام	جامعة الشرق الاوسط
8	د. كامل خورشيد	إعلام	جامعة الشرق الاوسط
9	د. محمد المناصير	إعلام	جامعة الشرق الاوسط
10	د. محمد بني عيسى	علوم سياسية	جامعة الشرق الاوسط
11	د. مسعود الربضي	علوم سياسية	جامعة العلوم التطبيقية
12	د. نظام محمود بركات	علوم سياسية	جامعة اليرموك

ملحق (ب)

استمارة الاستبانة الموجهة إلى السياسيين والخبراء وأعضاء هيئة التدريس المتخصصين بالسياسة والإعلام

استمارة الاستبانة الموجهة إلى السياسيين والخبراء وأعضاء هيئة التدريس المتخصصين بالعلوم السياسية والإعلام

الدكتور / ة الفاضل / ة .... تحية طيبة

يروم الباحث القيام بدراسة بعنوان " الإستراتيجية الإعلامية الأمريكية كأحد أدوات القوة الذكية ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية في الفترة 2010 . 2016". كجزء من متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في العوم السياسية.

وفي ضوء ما تقدم، ولما تتمتعون به من سمعة طيبة وخبرة مشهود لها، أرجو إبداء رأيكم بالآتي:

ت	السؤال	بدائل الإجابة			السبب
		نعم	لا رأي لي	لا	
1	هل يستحق الموضوع المقترح للبحث والدراسة كأطروحة دكتوراه ؟				

ت	السؤال	بدائل الإجابة		
		نعم	لا رأي لي	لا
2	هل أن الموضوع المقترح بمتغيراته مجتمعة طرق سابقاً، وأين ؟			

المعلومات الشخصية

الاسم : **أحمد صالح بني حمدان**

الكلية : علم الاجتماع

التخصص : علوم سياسية

الهاتف :0796210008

الدرجة العلمية : دكتوراه

البريد الإلكتروني : a7mad2010@live.com